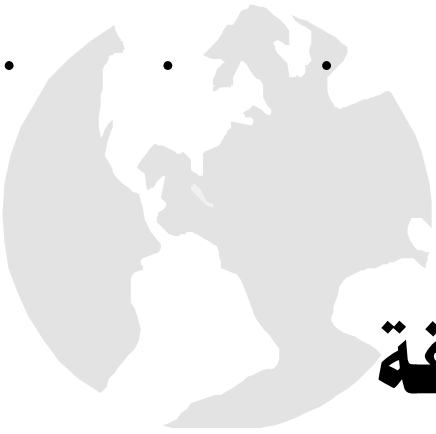


الملف الصحفي

العدد (□□□)



حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

من 1430/2/17 هـ الموافق 2009/2/12 م

إلى 1430/2/23 هـ الموافق 2009/2/18 م





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
33	هيئة حقوق الإنسان
42	أخبار محلية ذات علاقة
111	صحف الخليج



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

عقب توقيع الاتفاقية بين الجمعية والمؤسسة السعودية للتعليم والتدريب:

**القحطاني: 45 إلى 60 في المائة من السعوديين غير قادرين على
امتلاك سكن و35 ألف مستفيد من المتقاعدين رواتبهم أقل
من 2000 ريال**

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 صفر 1430 هـ - 12 فبراير 2009 م - العدد 14843
<http://www.alriyadh.com/2009/02/12/article409064.html>



الأمير عبدالله بن فيصل ومفطح القحطاني خلال توقيع الاتفاقية

الرياض- سعيد المبارك: تصوير - بندر بخش:

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفطح بن ربيعان القحطاني أن ما نسبته 45 إلى 60 من السعوديين غير قادرين على امتلاك سكن من مختلف الشرائح وأن 35 ألف مستفيد من خدمات التقاعد في التأمينات الاجتماعية رواتبهم أقل من 2000 ريال . وأشار القحطاني عقب توقيع أمس والأمير عبدالله بن فيصل بن تركي العبدالله آل سعود رئيس المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب مذكرة تفاهم بين الجانبين تهدف لتقديم المساعدة للشباب والفنيات من أبناء الأسر السعودية المحتاجة في مجال التعليم والتدريب أن الجمعية الآن بدأت محاولة التعرف مستويات الدخل عند بعض الأسر السعودية . وأبان القحطاني إلى أن الجمعية تتلقى شكاوى وتظلمات بعض المواطنين بسبب عدم حصولهم على العمل أو رفض جهات معينة قبولهم رغم توافر المؤهلات العلمية وأنه في حال البحث عن سبب هذا الرفض وجد بأن مستوى التدريب

لديه منخفض أو لتدني مؤهلاتهم العلمية، حيث قال «في تلك الحالة لا بد من التعويض من خلال دورات تدريبية تمكنهم المنافسة في السوق العام، وأن الجمعية بالتالي تحيل تلك المطالبات للمؤسسة لتدريبهم وتأهيلهم وهذا ركن أساس من بنود الاتفاقية.

وأردف القحطاني «مازلنا نعاني في المملكة من عدم وجود نظام يسمح للمبادرات الفردية والمبادرات المؤسسية ومجموعات الأشخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل جيد ومحمي، وان من يريد أن يبادر بعمل خيري تطوعي يواجه كثيراً من العراقيل لتفعيل العمل»، مؤكداً بأن المساعدة المالية المباشرة لا تحقق الغرض بينما تدريب الشخص على القدرة على ممارسة عمل معين يضمن له الاستمرارية .

من جانبه أوضح الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي العبدالله آل سعود رئيس المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب أن التدريب ضروري في الوقت الحالي على كل المستويات للتعويض عن النقص في التربية والتعليم والمؤهلات وأن أزمة المناهج والتوسع في التعليم ونوعية الإدارة من الأمور التي تحصل في أي مجتمع وفي أي نظام تعليمي، مشيراً إلى أنه لا يوجد مانع للسعي لإيجاد فرص العمل لفئات المجتمع والمؤسسة هدفها غير ربحي .

وأضاف سموه «يجب ألا يوجد تأخير في موضوع تسهيل حصول الأفراد على السكن للأسف هناك تأخر كثير في الأنظمة حيال ذلك فأهم الأمور في كرامة المعيشة اليومية هو السكن كما أن هناك حالات في المجتمع تحتاج لمعالجة من ناحية إدارية ونظامية فالمؤسسة تحاول بخيرتها وأفكارها دعم مشاريع الإسكان على سبيل المثال اقتراح إنشاء مراكز للتدريب في مشاريع الإسكان للنساء والرجال .»

في حين أكد سموه أن المؤسسة لا تواجه صعوبات كثيرة في مجال التدريب والتوظيف إنما في بعض الإجراءات الإدارية الديموقراطية كعدم وجود أنظمة، مبيناً ل «الرياض» بأن المؤسسة قد واجهت حالات رفض من جهات تقدم لها متدربون ممن دربتهم المؤسسة ، متمنياً سموه عمل تحقيق صحفي عميق عن تأخر الأنظمة والبحث عن المشكلة .

من جانبه أفاد نائب رئيس الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان أنه لوحظ في السنوات الأخيرة في ظل ارتفاع التكاليف المعيشية أن أحد أهم حقوق الإنسان هو حق العيش الكريم الذي بدأ يتحسن بشكل واضح، ونحن في السنوات الأخيرة بدأنا نلاحظ زيادة كبيرة جداً في طلبات المساعدة التي لدينا من أسر سعودية من مختلف مدن المملكة، وهذه قضية بحاجة للاهتمام على كافة قطاعات الدولة فالمجتمع والدولة يمكن أن يتأثر بشكل غير مباشر بعدم قدرة الإنسان على العيش الكريم .

وتابع الخثلان «هناك دراسات عملت وطرحت في إحدى الندوات قد أشارت إلى وجود فئات متوسطة وفئات من ذات الدخل المرتفع لا تمتلك سكونا وهي مشكلة حقيقية والجمعية الآن واحد نتائج تلك الندوة سترفع توصيات بهذا الخصوص للبحث في آليات لتيسر المواطن على مسكن .»

ومضى الخثلان: ان الطلب على المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب سيتضاعف خلال السنوات القادمة على الخدمة التي تقدمها المؤسسة في مجال التدريب والتأهيل بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة حجم الأسر المحتاجة في المجتمع السعودي أكثر من يتضرر ويتحمل هذه المشكلة هم أبناء الأسر المحتاجة لسببين هما التشدد في سياسات القبول في الجامعات ووجود المؤسسات التعليمية الخاصة المرتفعة التكاليف .

وطالب الخثلان بدعوة جهات حكومية كالصندوق الوطني وصندوق الموارد البشرية اللذين لم يصل عملهما للمستوى المتوقع ومن مهامها مساعدة المحتاجين للحصول على التعليم الذي يحقق الحياة المعيشية الكريمة أن تخرج عن أطرها التقليدية والبيروقراطية التي تقيد عملها رغم امتلاكها رؤوس أموال كبيرة .

هذا وحضر توقيع الاتفاقية من جانب المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب الأستاذ خالد الخثلان والدكتور عبد الرحمن الفت ومن جانب الجمعية الدكتور صالح بن محمد الخثلان نائب رئيس الجمعية والدكتور عبد الخالق آل عبد الحي عضو الجمعية والأستاذ خالد بن عبد الرحمن الفاخري المشرف على الشؤون المالية والإدارية، حيث تهدف تلك الاتفاقية تقديم المساعدة للشباب والفتيات من أبناء الأسر السعودية المحتاجة في مجال التعليم والتدريب وذلك من خلال برامج ومنح تنبناها المؤسسة بالتنسيق مع الجهات التعليمية والتدريبية و لدا عمين والمستفيدين، والاستعانة بجهات تدريبية وتعليمية معتمدة ومرخص لها من الجهات المعنية لتنفيذ البرامج المتفق عليها، والتنسيق والإشراف والمتابعة على البرامج، وأن يحصل المتدربون على شهادات معتمدة بعد انتهاء البرنامج، حيث تكون مدة هذه المذكرة خمس سنوات من تاريخ توقيعها .

وتأتي هذه الخطوة بمبادرة من المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب وتتلاقى مع جهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمساهمة في دعم الحق في العمل من خلال تحويل من يتم رصد حاجتهم للتدريب والتأهيل إلى المؤسسة بغرض تدريبهم وتأهيلهم بما يمكنهم من الحصول على فرص وظيفية تضمن لهم دخلاً ثابتاً ومستوى معيشياً كريماً .

تجدر الإشارة إلى المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب قد أنفقت قرابة 13 مليون ريال لتأهيل أكثر من 11 ألف مستفيد لسوق العمل 54 في المائة منهم من النساء كما أنشأت المركز المهني الذي استفاد منه حتى الآن قرابة 1253 مستفيداً.

اتفاقية بين حقوق الإنسان ومؤسسة التعليم والتدريب لمساعدة الأسر المحتاجة

المصدر: جريدة عكاظ : (الخميس 1430/02/17 هـ) 12 / فبراير / 2009 العدد : 2797

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090212/Con20090212258188.htm>



منصور الشهري - الرياض

يتقاضى نحو 35 ألف متقاعد راتباً أقل من ألفي ريال من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. أوضح ذلك رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني مشيراً إلى أن الجمعية خاطبت كلا من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد في إطار مساعيها للتعرف على الأوضاع المعيشية للمتقاعدين، وتلقت إفادة من التأمينات فيما لا تزال تنتظر رد مؤسسة التقاعد.

وأضاف أن ما نسبته من 45% إلى 60% من المواطنين من مختلف الشرائح بما فيهم أساتذة جامعات غير قادرين على امتلاك سكن. وطالب بايجاد نظام يفتح المجال أمام المبادرات الفردية أو المؤسسية لتقديم خدمات اجتماعية وإزالة كافة العراقيل أمام العمل الخيري . من جانبه طالب نائب الجمعية الدكتور صالح الخثلان الصندوق الوطني الخيري وصندوق تنمية الموارد البشرية بالخروج من الإطار التقليدي والبيروقراطي لمساعدة المحتاجين في الحصول على التعليم والتدريب الذي يحقق لهم حياة معيشية كريمة، موضحاً أن الصندوقين يمتلكان رؤوس أموال كبيرة إلا أن أعمالها حتى الآن لم تصل للمستوى المتوقع منهما . وبيّن أنه لوحظ في السنوات الأخيرة زيادة في طلبات المساعدات من السعوديين في مختلف المناطق، مشيراً إلى أن هذه القضية بحاجة إلى مزيد من الاهتمام من كافة قطاعات الدولة لتوفير العيش الكريم للمواطن.

ووقعت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان والمؤسسة السعودية للتعليم والتدريب أمس مذكرة تفاهم تهدف إلى تقديم المساعدة للشباب والفتيات من أبناء الأسر السعودية المحتاجة في مجال التعليم والتدريب وذلك من خلال برامج ومنح تتبناها المؤسسة بالتنسيق مع الجهات التعليمية والتدريبية والداعمين و المستفيدين، وقع المذكرة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، ورئيس المؤسسة صاحب السمو الأمير عبد الله بن فيصل بن تركي العبد الله آل سعود .وأوضح الأمير عبد الله بن فيصل أن هذه الخطوة تأتي بمبادرة من المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب و تتلاقى مع جهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمساهمة في دعم الحق في العمل من خلال تحويل من يتم رصد حاجتهم للتدريب و التأهيل إلى المؤسسة بغرض تدريبهم و تأهيلهم بما يمكنهم من الحصول على فرص وظيفية تضمن لهم دخلاً ثابتاً و مستوى معيشياً كريماً.

حقوق الإنسان: 35 ألف أسرة تعيش على 2000 ريال شهرياً

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 صفر 1430 هـ الموافق 12 فبراير 2009م العدد (3058) السنة التاسعة

<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3058&id=90092&groupID=0>



ممثلو حقوق الإنسان والمؤسسة السعودية للتعليم والتدريب خلال توقيع مذكرة التفاهم أمس

الرياض: عبدالله بن فلاح

قال رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني إن نحو 35 ألف رب أسرة سعودية تقل رواتبهم عن ألفي ريال، وإن من 45 إلى 60% من أفراد المجتمع السعودي غير قادرين على تملك منازل.

جاء ذلك أمس عقب توقيع مذكرة تفاهم بين الجمعية والمؤسسة السعودية للتعليم والتدريب.

وتستهدف المذكرة تقديم المساعدة للشباب والفتيات من أبناء الأسر السعودية المحتاجة للالتحاق بالتعليم والتدريب.

من جهته، قال رئيس المؤسسة الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي آل سعود إن المؤسسة قدمت خدماتها لنحو 12 ألف شاب وفتاة في مجال التدريب والتوظيف.

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن أن ما بين (45% إلى 60%) من المجتمع السعودي غير قادر على تملك منازل، وأشارت الجمعية إلى أنها رفعت بخطابات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وللمؤسسة التقاعد فوجدت أن (35) ألف رب أسرة رواتبهم أقل من (2000) ريال.

جاء ذلك عقب توقيع مذكرة تفاهم بمقر الجمعية بالرياض أمس بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسة السعودية للتعليم والتدريب، بهدف تقديم المساعدة للشباب والفتيات من أبناء الأسر السعودية المحتاجة في مجال التعليم والتدريب وذلك من خلال برامج و منح تنبناها المؤسسة بالتنسيق مع الجهات التعليمية و التدريبية و الداعمين و المستفيدين.

وأكد رئيس المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب الأمير عبد الله بن فيصل بن تركي آل سعود أن مؤسسته لا تواجه أي صعوبات في تعليم وتدريب أبناء الأسر المحتاجة.

ولفت عقب توقيعها اتفاقية لتقديم المساعدة للشباب والفتيات من أبناء الأسر المحتاجة أمس مع رئيس جمعية حقوق الإنسان بمقر الجمعية بالرياض إلى أن هناك الكثير من الأشياء الإدارية البيروقراطية وعدم وجود الأنظمة التي قد تعيق العمل الاجتماعي، مشيراً إلى أن البيروقراطية قاتلة للكثير من الأمور.

وقال إن المؤسسة قدمت خدماتها لـ (12) ألف شاب وفتاة في مجال التدريب والتوظيف في سوق العمل، مشيراً إلى أن المؤسسة تقوم بخدمة الكثير من شرائح المجتمع مثل أسر الشهداء، وأسر السجناء وبعض نزلاء السجون، والأيتام، والصم والمكفوفين، ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى نزلاء مستشفى الأمل والنفاهة، و مستفيدي الإسكان الخيري، والجمعية السعودية لمتلازمة داون، وجمعيات البر.

وأوضح الأمير عبد الله أن المؤسسة تهدف لتخفيف معاناة بعض الأسر المحتاجة والأفراد من ناحية حقوق الإنسان والإجراءات الإدارية، مشيراً إلى أن موضوع التعليم والتدريب من أهم الأمور لأنها تعطي الشخص قدرة في مجاله للاستفادة من الموجود في البلد لكي يعمل ويكسب ويحصل على الكثير من الخدمات الاجتماعية.

وأكد أن المؤسسة ستوقع اتفاقيات مستقبلية مع كل من وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية، ومجلس الغرف التجارية الصناعية، ومبادرة الطلاق السعودي، وجمعية أواصر.

وأضاف أن من مهام الصندوق الوطني الخيري وصندوق الموارد البشرية مساعدة المحتاجين للحصول على التعليم والتدريب الذي يؤهلهم ويحقق لهم حياة معيشية كريمة، داعياً تلك المؤسسات إلى الخروج عن أطرها التقليدية والبيروقراطية التي تقيد عملها رغم أنها تمتلك رؤوس أموال كبيرة جداً إلا أن عملها حتى الآن لا يصل مستوى المتوقع منه.

من جهته كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني عن تلقي الجمعية تظلمات وشكاوى عدد من الأشخاص لعدم حصولهم على عمل أو بسبب رفض جهات معينة قبولهم رغم توفر بعض المؤهلات العلمية، وقال : عندما بحثنا سبب الرفض وجدنا أن مستوى التدريب لدى هؤلاء منخفض أو أن مؤهلاتهم العلمية أقل من المطلوب ولكنهم قد يعوضون الضعف بالتدريب أو دورات تدريبية تمكنهم من الوصول إلى المنافسة في سوق العمل، مؤكداً أن هذه المجموعات تحيلها الجمعية في ملفات للمؤسسة والتي تعمل على تدريبهم مباشرة أو من خلال علاقاتها مع المؤسسات التدريبية الأخرى تحيلهم إليها لتدريبهم وتأهيلهم ومن ثم يكون لديهم نوع من القدرة على التعامل مع سوق العمل.

وقال رئيس جمعية حقوق الإنسان إننا في المملكة لا زلنا نعاني من دعم وجود نظام يسمح للمبادرات الفردية والمؤسسية ومجموعة من الأشخاص بتقديم الخدمات الاجتماعية بشكل جيد ومحمي، مشيراً إلى أن العراقيل تبدأ من فتح حساب بنكي حتى إيجاد آليات أخرى، مشيراً إلى أن المساعدة المالية المباشرة لا تحقق الغرض المطلوب، ولكن من خلال تدريب هذا الشخص على القدرة على ممارسة عمل معين يستطيع الاستمرارية، مشيراً إلى أن الجمعية تسعى للتعاون مع الجهات التي تدعم تحقيق أهدافها، مؤكداً المبادرة المباركة من المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب لتوقيع هذه المذكرة.

وأكد القحطاني أن الحق في العمل من أهم الحقوق التي يترتب عليها إما انتهاك حقوق أخرى وإما تعزيزها وحمايتها والإنسان عندما يكون لديه مصدر دخل وهو في الغالب الأعم لا يأتي إلا من عمل فتجد أنه يستطيع إن يعيش عيشة كريمة وهذا حق، وأن يحصل على سكن وهذا حق، وأن ينتقل وهذا حق فلذلك الجمعية دأبت على تحقيق هذا الهدف، مشيراً إلى أن الجمعية سبق لها أن وقعت مذكرة تفاهم مع برنامج عبداللطيف جميل.

وبين القحطاني أن المؤسسة تقدم خدمة لأبناء الأسر المحتاجة سواء في التدريب أو فرص التعليم لها لما يمكنها مستقبلاً من الحصول على عمل. وقال القحطاني إن ما بين (45% إلى 60%) من المجتمع السعودي غير قادرين على تملك منازل، مشيراً إلى أن الجمعية رفعت بخطابات لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ولمؤسسة التقاعد فوجدنا (35) ألف رب أسرة رواتبهم أقل من (2000) ريال. من جانبه أكد نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان أن التكاليف المعيشية أحد أهم الحقوق للإنسان، والحق في العيش الكريم بدأت تتأثر بشكل واضح وتظهر يوميا للجميع من خلال وسائل الإعلام من قصص لأسر سعودية لا تستطيع أن تفي باحتياجاتها الأساسية. وقال نحن في السنوات الأخيرة بدأنا نلاحظ زيادة كبيرة جدا في طلبات المساعدة التي تأتي للجمعية من مختلف مدن المملكة وهذه القضية بحاجة إلى المزيد من الاهتمام على كافة قطاعات الدولة، مشيراً إلى أنه لم يستطع الإنسان أن يعيش بشكل كريم حقيقة فكثير من حقوقه سواء المباشرة ستتأثر بها وكذلك الدولة ستتأثر بشكل غير مباشر بعدم قدرة الإنسان على العيش الكريم. وأوضح الخثلان أن الجمعية تأخذ منظوراً شمولياً لحقوق الإنسان ابتداء من الحق في الحياة مروراً بكافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقال الخثلان إن من مهام الصندوق الوطني الخيري وصندوق الموارد البشرية مساعدة المحتاجين للحصول على التعليم والتدريب الذي يؤهلهم ويحقق لهم حياة معيشية كريمة، داعياً تلك المؤسسات إلى الخروج عن أطرها التقليدية والبيروقراطية التي تقيد عملها رغم أنها تمتلك رؤوس أموال كبيرة جداً إلا أن عملها حتى الآن لا يصل إلى المستوى المتوقع منها. يذكر أن هذه الخطوة تأتي بمبادرة من المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب وتتلاقى مع جهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمساهمة في دعم الحق في العمل من خلال تحويل من يتم رصد حاجتهم للتدريب والتأهيل إلى المؤسسة بغرض تدريبهم وتأهيلهم بما يمكنهم من الحصول على فرص وظيفية تضمن لهم دخلاً ثابتاً.

وقام بتوقيع مذكرة التفاهم من جانب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رئيسها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ومن جانب المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب الأمير عبد الله بن فيصل بن تركي العبد الله آل سعود .

اتفاقية لمساعدة أبناء الأسر المحتاجة في مجال التعليم والتدريب

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 12 فبراير 2009

<http://al-madina.com/node/104373>

علي بلال - الرياض تصوير: حسن إبراهيم

أكد سمو الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي آل سعود رئيس المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب أن مؤسسته لا تواجه أي صعوبات في تعليم وتدريب أبناء الأسر المحتاجة. وقال سموه لـ«المدينة» عقب توقيع أمس الأربعاء مع رئيس جمعية حقوق الإنسان اتفاقية لتقديم المساعدة للشباب والفتيات من أبناء الأسر المحتاجة بمقر الجمعية بالرياض، إن هناك الكثير من الأشياء الإدارية البيروقراطية وعدم وجود الأنظمة التي قد تعيق العمل الاجتماعي. وأضاف سموه أن المؤسسة قدمت خدماتها لـ12 ألف شاب وفتاة في مجال التدريب والتوظيف في سوق العمل، مشيراً إلى أن المؤسسة تقوم بخدمة الكثير من شرائح المجتمع مثل أسر الشهداء، أسر السجناء وبعض نزلاء السجون، الأيتام، الصم والمكفوفين، ذوي الاحتياجات الخاصة، نزلاء مستشفى الأمل والنقاهة الإسكان الخيري الجمعية السعودية لمتلازمة داون وجمعيات البر... وكشف سموه أن المؤسسة ستوقع اتفاقيات مستقبلية مع كل من وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعي، ومجلس الغرف التجارية الصناعية ومبادرة الطلاق السعودي وجمعية أواصر. من جانبه قال رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني: إننا في المملكة لازلنا نعاني من دعم وجود نظام يسمح للمبادرات الفردية والمؤسسية ومجموعة من الأشخاص بتقديم الخدمات الاجتماعية بشكل جيد ومحمي.. مشيراً إلى أن المساعدة المالية المباشرة لا تحقق الغرض المطلوب، ولكن من خلال تدريب هذا الشخص على ممارسة عمل معين يستطيع الاستمرارية.

حقوق الإنسان : تنازع الاختصاصات يمنع علاج مرضى النفسية

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/02/19 هـ) 14 / فبراير/ 2009 العدد : 2799

=<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090214/Con20090214258544.htm?kw>

عبد العزيز الربيعي-الطائف

انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة التنازع الحادث بين الشؤون الصحية في محافظة الطائف والشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة على خلفية اتهام الشؤون الصحية للأخيرة بأنها السبب الرئيسي في تكديس المرضى - ناقهي الأمراض النفسية- الذين يحتاجون للإيواء وليس للعلاج في مستشفى الصحة النفسية في الطائف مما تسبب في حرمان الكثير من المرضى النفسيين في الحصول على سرير وبقائهم على قائمة الانتظار. واعتبر رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني في تصريح خاص لـ«عكاظ» أن ذلك تعد على حقوق المرضى حيث ينبغي على وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية إيجاد الحلول المناسبة وذلك بتشكيل لجنة مشتركة بين الوزارتين ولا يجعلون تنازع الاختصاص والطاقة الاستيعابية يضيع على المرضى حقوقهم. وأضاف القحطاني: إذا كانت وزارة الشؤون الاجتماعية ليست لديها دور مناسبة لإيواء مثل تلك الحالات ووزارة الصحة ليست لديها القدرة الاستيعابية للمستشفيات فيجب على الجهتين الجلوس على طاولة واحدة ومناقشة المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة التي تحفظ حقوق المرضى خاصة تلك الفئة التي تحتاج للرعاية. واعترف القحطاني بورود شكاوى من بعض الأسر لعدم قدرتهم على التعامل مع المرضى النفسيين حيث يشكل بعضهم خطورة على الأسر حيث وصلت إلى التهديد بالقتل لذلك يجب أن تضع تلك الجهات المرضى في المكان المناسب بغض النظر عن الجهة المختصة سواء الشؤون الاجتماعية أو وزارة الصحة.

السجن سنتين لوالد الطفلة ليلى

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/02/19 هـ) 14 / فبراير/ 2009 العدد : 2799

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090214/Con20090214258568.htm>

عبد العزيز الربيعي، عادل الثبيتي - الطائف

أصدرت المحكمة الشرعية في محافظة الطائف حكماً بالسجن لمدة عامين وذلك على والد الطفلة ليلى (14 عاماً) والتي تعرضت للتعذيب والتعنيف من قبل والدها. وجاء هذا الحكم بعد عدة جلسات عقدتها المحكمة الشرعية في الطائف. وكان والد الطفلة ليلى أقدم قبل عدة شهور على تربيتها بالحبال لمدة 18 يوماً مما أدى إلى إصابتها بالفشل الكلوي والغرغرينا كما رصدت آثار ضرب وحرق على أجزاء متفرقة من جسدها. وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فرع الطائف رصدت حالة الطفلة ليلى في مستشفى الملك فيصل بالطائف أثناء وجودها في العناية المركزة حيث تم إبلاغ الجهات الأمنية والحماية الاجتماعية والتي قامت بدورها في التحقيق مع والد الطفلة والأسباب التي أدت إلى ذلك والذي اتضح أنها ضحية الانفصال بين والديها. يشار إلى أن الجمعية تابعت حالة الطفلة حتى تم نقلها إلى مستشفى الملك عبد العزيز التخصصي بالطائف وتمائلها للشفاء ونقلها لدار الحماية الاجتماعية في الطائف حيث تخضع حالياً لبرنامج تأهيلي لإعادتها إلى حالتها السابقة قبل الاعتداء.

حقوق الإنسان تتدخل لإنهاء معاناة "شرائع النخل" وتعد بتصاريح البناء

المصدر: جريدة المدينة السبت، 14 فبراير 2009

<http://al-madina.com/node/105047>

حاتم العميري - مكة المكرمة

تدخلت جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة لإنهاء معاناة أهالي شرائع النخل « 10 كيلومترات» شرق العاصمة المقدسة حيث قامت بمخاطبة الجهات المعنية لإيجاد حلول سريعة للمواطنين من حيث استخراج تصاريح بناء لهم لإكمال بناء منازلهم المتوقفة منذ سنوات طويلة عن مواكبة التطور العمراني، وكان عدد من المواطنين بمنطقة شرائع النخل قد طالبوا أمانة مكة باستخراج تصاريح بناء لهم إلا أنهم فوجئوا برفض الأمانة بدعوى أن منازلهم خارج النطاق العمراني.

منازل عاجزة

وأشار المواطنون إلى أنهم تضرروا كثيرا من عدم بناء منازلهم كونها منازل شعبية ويواجهون صعوبة كبيرة في مواسم الأمطار والشتاء حيث لم تعد تلك المنازل الهرة قادرة على مواجهة هبوب العواصف الرملية والمطرية في كل موسم الأمر الذي يضطرهم إلى الاستعانة بمنازل بعض الأقارب لتقيهم شرور تسرب مياه الأمطار من أعلى منازلهم وتشنيت أسرهم إضافة إلى التلغيات الكبيرة التي تتعرض لها المستلزمات المنزلية، وأبان المواطنون أنهم تقدموا لأمانة العاصمة المقدسة بالعديد من الشكاوى يطالبون فيها باستخراج تصاريح البناء اللازمة خاصة بعد ظهور أسمائهم ضمن قوائم المشمولين بالحصول على القروض المالية من قبل صندوق التنمية العقاري منذ أكثر من عام ومطالبتهم من قبل صندوق التنمية بضرورة المراجعة وإكمال المستندات الرسمية للحصول على القرض والتي منها الخرائط وتصاريح البناء إلا أن أمانة العاصمة المقدسة تجاهلت الأمر ولم تستجب لمعاتهم المتكررة والعمل على إنهائها.

خارج العمران

ويبين كل من صبيان عويض العقيلي وسعد غافل العقيلي أن معاناتهما مستمرة منذ أكثر من عام ونصف العام كون اسميهما وردا ضمن قائمة المشمولين الذين تمت الموافقة على إعطائهم القروض العقارية شريطة إكمال الإجراءات اللازمة التي منها ضرورة استخراج تصاريح البناء، وأضافا أن القرض مازال حبيس أدراج بنك التسليف ريثما يتم استخراج تصاريح البناء الذي رفضت أمانة العاصمة المقدسة استخراجها معللة بأن شرائع النخل خارج النطاق العمراني، وطالبا المسؤولين في الأمانة بإنهاء معاناة الأهالي ومساعدتهم في استخراج تصاريح البناء لبناء مساكن تؤويهم وأسرهم.

وقال عيضة حمود الهذلي إنهم تقدموا بشكوى لأمانة العاصمة المقدسة للحصول على تصاريح البناء غير أنهم فوجئوا بالرفض من قبل الأمانة الأمر الذي على إثره لجأوا لجمعية حقوق الإنسان وطالبوا بضرورة مساعدتهم في إنهاء معاناتهم باستخراج تصاريح البناء، وتمنى الهذلي أن تحظى شكواه باهتمام المسؤولين وإيجاد نتائج إيجابية تؤدي إلى استخراج تصاريح بناء للأهالي. وأبان سالم العقيلي «وكيل ورثة مساعد العقيلي» أنه منذ أكثر من عام وهو يحاول الحصول على تصاريح البناء لاستلام قروضهم المالية التي تمت الموافقة عليها لاستلامها، وطالب العقيلي الجهات المختصة بمساعدتهم في استخراج تصاريح البناء لبناء المنزل له ولأسرته.

دراسة لحقوق الإنسان شارك فيها 4500 مواطن

75% من سكان المملكة يرغبون في الدفاع عن حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 18 صفر 1430 هـ - 13 فبراير 2009م - العدد 14844

<http://www.alriyadh.com/2009/02/13/article409407.html>



د. سجينى ود. الشريف خلال عرض الدراسة

جدة - جميل فلاتة:

كشفت دراسة اجريت على شريحة من سكان المملكة من مختلف المناطق استعرضت في فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة عن ان 75% من السكان لهم الرغبة في المشاركة والدفاع عن حقوق الإنسان موضحة الدراسة التي استعرضها عضو الجمعية الدكتور اسماعيل سجينى بحضور المشرف العام على الفرع الدكتور حسين الشريف أن المنطقة الشرقية تمثل الجانب الأكبر الراغب في التنقيف بحقوق الإنسان حيث أكدت الدراسة على ان 50% لديهم الرغبة في اللجوء للجمعيات الحقوقية .

كشفت الدراسة ان 59% من السكان الذين شاركوا في الإستفتاء أنهم يعلمون عن الجمعيات الحقوقية في المملكة ولا سيما الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان مشيرة الى ان 41% لهم اطلاع ومعرفة بجهود الجمعيات الوطنية .

وعن معالجة الجهل بالجوانب الحقوقية اقترح المشاركون الاعتماد على التلفزيون كأفضل وسيلة للتوعية تليه الصحف المحلية والمجلات والتواصل المباشر مع المجتمع من خلال المناسبات الوطنية والمجتمع التعليمي .

وبينت الدراسة ان العلاقة عكسية بين العمر والرغبة في المطالبة بالحقوق حيث تخف نسبة الرغبة في المطالبة بالحقوق لدى كبار السن وكذا الحال بالنسبة للتعليم حيث تضعف الرغبة وتتلاشى تقريبا كل ما زاد نسبة التعليم لدى المستهدف وأشارت الدراسة ان نسبة مراجعي الجمعيات الحقوقية من اصحاب المظالم والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بلغت 12 % في حين ان اكثر من 88% تراجع بقضايا علاقة لها بحقوق الإنسان .

من جهتهم أرجع المشاركون ذلك الى عدم التأكد من الفاعلية والظروف الإجتماعية والأسرية والقبلية وتنعكس العلاقة وتصبح طردية في جانب الثقة في المؤسسات الحقوقية حيث تصبح طردية تماما بإعتقاد الكبار في السن بنجاح وتميز الجمعيات في المطالبة والحقوق وتنفيذ الإجراءات بشكل مميز وكذا الحال بالنسبة للتعليم حيث يثق اصحاب المستويات العلمية في جهود الجمعيات الحقوقية .

وقد بلغت نسبة الرضا عن الجمعيات بحسب الدراسة اكثر من 50% التي تعتبر نسبة مرتفعة اذا ما تم مقارنتها ببدايات الجمعيات وجهودها المحدودة مبينة ان 95% من المجتمع السعودي لا يشارك في الجمعيات الحقوقية ولا يتابع انشطتها حتى ولو جزئيا .

وشددت الدراسة على اهمية الإعلام في التثقيف والتوعية بالجوانب الحقوقية حيث اكد المشاركون في الإستفتاء والمشاركون في اللقاء ان على الإعلام الرسمي له وغير الرسمي الدور الأكمل والأشمل في اىصال الثقافة الحقوقية الى شرائح المجتمع .

ورفض عدد من اولياء الامور مشاركة بناتهن في الدراسة بحكم الحرمة وعدم جواز الحديث في حقوق الإنسان والبعض بسبب العادات والتقاليد وشملت الدراسة التي نفذت في مناطق مختلفة من المملكة 4500 استمارة قوبل مانسبته 54منها بالرفض وبينت ان 54 % من المجتمع يدرك حقوق الانسان 30 لدى % منهم معرفة تامة بينما يعتقد 47% انه يعرف وليس لديه علم بالمؤسسات.

لا توجد في المملكة دور تحت مسمى "إصلاح وإعادة تأهيل"... "حقوق الإنسان" تؤكد استعدادها لمتابعة وضع الطفل عبدالله

المصدر: جريدة الحياة السبت - 09/02/14

<http://ksa.daralhayat.com/complaints/02-2009/Article-20090213-70e7af44-c0a8-10ed-0095-ef1739679a2c/story.html>

القטיפ - شادن الحايك

أوضح الناشط الحقوقي جعفر الشايب (تعليقاً على خبر «الحياة» حول حالة الطفل عبدالله الذي يتوسد أرصفة صفوى ويلتحف الهواء البارد المنشور يوم السبت الماضي) أنه «توجد في المملكة دور إيواء تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، ولكن الخلل يكمن في عدم وجود دور تحت مسمى «إصلاح وإعادة تأهيل» لمن هم في مثل سنه، أو يعيشون ظروفه ذاتها».

وأكد أن وجودها «أمر مهم للغاية، إذ تكون هذه المؤسسات تابعة إلى الدولة، وتحت مظلة الشؤون الاجتماعية»، مشيراً إلى أن إنشاء هذه الدور «سيجد كثيراً من وجود ظواهر شاذة، لمن ليس لديهم آباء، نتيجة الوفاة أو السجن، والتربية لها دور كبير في إعداد شخصية المراهق، خصوصاً أن هذا الطفل في سن حرجة، ولم تتوافر له أساليب حياة كريمة، ولا بد أن تتوافر له ولمن هم في مثل وضعه، جهة تتولى مسألة إصلاحهم، وتعليمهم، عوضاً عن حياة الضياع». وكان عبدالله قد وجد بعد أسابيع من التشرّد غرفة تؤويه وطعاماً طازجاً يأكله وملبساً نظيفاً، إذ تبنته أم نصر وزوجها «من دون الاهتمام بأصله وفصله لأن وجوده في الشوارع خطأ» كما تقول أم نصر نفسها.

وتقول الاختصاصية الاجتماعية في «الجمعية السعودية لحقوق الإنسان» رباب الدوسري: «علمت بهذه القضية من طريق اتصال أجرته إحدى الزميلات من جمعية صفوى الخيرية، وفي هذه الحالة، لا بد أن يُوجه خطاب إلى الجمعية، وقد طلبت منهم إرسال خطاب بالحالة، وإلى الآن لم يصلنا شيء، وبمجرد وصوله والاطلاع على الحالة، سنبدأ في التحرك، لحل المشكلة جذرياً»، مرجحة «تحويله إلى دار الحماية الاجتماعية، شريطة عدم وجود أقارب له في المنطقة، فمن باب أولى، ومن الناحية الصحية والنفسية، فإن الأقارب أولى برعايته من دار الحماية، وإن رفضوا استقباله، فكل قضية خط سير يمكننا السير فيه»، مشيرة إلى أن دار الحماية «لا تقتصر على توفير المأكل والملبس، ومكان مريح للنوم، ولكن يتم إعداد برامج لإعادة التأهيل ومواصلة الدراسة، وأيضاً جلسات لإعادة تأهيله نفسياً، وهذا يقدم على يد مختصين في هذه المجالات، ونحن أبدينا الاستعداد لتقديم المساعدة وحل المشكلة». وحوالت الأسرة الكافلة للطفل عبدالله الاتصال بأقاربه من جهة أمه عليهم يتولون أمر تربيته وإصلاحه، لكونه في حاجة إلى إعادة تأهيل، لعدم تربيته في بيئة سليمة، فحتى المدرسة أخرج منها، ولكنهم لم يستجيبوا لطلبهم، واقترحت الأسرة في حديث سابق مع «الحياة» أن تتكفل الجهات الرسمية المعنية بإعادة تأهيله وإصلاحه، «فهو في أمس الحاجة إلى ذلك، ولا نعلم عدد السنوات التي سيقضيها والداه في السجن».

حقوق الإنسان تناقش مع الوفد الأمريكي قضية حميدان التركي

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/02/20 هـ) / 15 فبراير / 2009 العدد : 2800
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090215/Con20090215258737.htm>



منصور الشهري - الرياض

أثارت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في لقاء مع وفد زائر من كبار مساعدي أعضاء الكونجرس الأمريكي أمس السبت قضية المعتقل السعودي في الولايات المتحدة حميدان التركي، وقضايا المعتقلين السعوديين في جوانتانامو. وقدم د. مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية، للوفد الأمريكي نبذة مختصرة عن نشأتها ونشاطاتها وإنجازاتها. وتطرق إلى الدور الذي تضطلع به في مجال حقوق المرأة و الطفل، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع. وأشار إلى العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان واختلاف المفاهيم بين الإسلام والعالم الغربي في هذا المجال. وتطرق النقاش بين الطرفين إلى ما يتعرض له بعض المسلمين في أمريكا من محاكمات مدنية وعسكرية غير عادلة. حضر اللقاء الذي عقد في مقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرياض، إلى جانب د. القحطاني كل من د. صالح بن محمد الخثلان نائب رئيس الجمعية، د. صالح الشريدة، الفريق متقاعد عبد العزيز هنيدي، د. عبد الخالق آل عبد الحي، د. عبد الجليل السيف، د. نورة اليوسف، ثريا عابد شيخ وخالد عبد الرحمن الفاخري المشرف على الشؤون المالية والإدارية في الجمعية.

جمعية حقوق الإنسان تناقش قضايا السجناء السعوديين في غوانتانامو وحميدان التركي مع وفد الكونجرس

المصدر: جريدة الرياض الأحد 20 صفر 1430 هـ - 15 فبراير 2009 م - العدد 14846

<http://www.alriyadh.com/2009/02/15/article409890.html>



الوفد الأمريكي خلال الزيارة

الرياض - سعيد المبارك:

قام وفد من كبار مساعدي أعضاء مجلس الكونجرس الأمريكي بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الأول، وكان في استقبال الوفد الزائر سعادة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية والدكتور صالح بن محمد الخثلان نائب رئيس الجمعية والدكتور صالح الشريدة والفريق متقاعد عبدالعزيز هنيدي والدكتور عبدالخالق آل عبدالحى والدكتور عبدالجليل السيف والدكتورة نورة اليوسف والأستاذة ثريا عابد شيخ والأستاذ خالد بن عبدالرحمن الفاخري المشرف على الشؤون المالية والإدارية. في بداية اللقاء رحب رئيس الجمعية بالوفد الزائر وقدم لهم نبذة مختصرة عن الجمعية ونشأتها ونشاطاتها وانجازاتها، كما تطرق الحديث للعديد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها ما تقوم به الجمعية في مجال حقوق المرأة والطفل وكذلك الدور الذي تقوم به الجمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع واختلاف مفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام عنها في العالم الغربي.

كما تطرق الحديث لقضايا السجناء السعوديين في غوانتانامو وبعض المعتقلين في أمريكا مثل قضية حميدان التركي وما يتعرض له بعض المسلمين في أمريكا من محاكمات مدنية وعسكرية غير عادلة وقد استمع أعضاء الجمعية إلى وجهة نظر الوفد الزائر بشأن هذه الموضوعات.

السجناء السعوديون في جوانتانامو وحميدان التركي في لقاء وفد الكونجرس مع "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 15 فبراير 2009

<http://al-madina.com/node/105486>

واس - الرياض

ناقش وفد كبار مساعدي أعضاء الكونجرس الأمريكي مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة قضايا السجناء السعوديين في جوانتانامو وبعض المعتقلين في أمريكا مثل قضية حميدان التركي وما يتعرض له بعض المسلمين في أمريكا من محاكمات مدنية وعسكرية غير عادلة. واستمع أعضاء الجمعية إلى وجهة نظر الوفد الزائر بشأن هذه الموضوعات. جاء ذلك أمس في زيارة الوفد للجمعية، واستقبلهم رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ونائب رئيس الجمعية الدكتور صالح بن محمد الخثلان وعدد من منسوبي الجمعية. ورحب رئيس الجمعية في بداية اللقاء بالوفد الزائر وقدم لهم نبذة مختصرة عن الجمعية ونشأتها ونشاطاتها وإنجازاتها.

وفد الكونجرس الأمريكي يبرر عدم التجاوب مع أفكار حول قضية التركي بعدم وجود الصلاحية

المصدر: جريدة الوطن الأحد 20 صفر 1430 هـ الموافق 15 فبراير 2009م العدد (3061) السنة التاسعة

<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3061&id=90427&groupID=0>



وفد الكونجرس خلال الاجتماع مع مسؤولي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الرياض: عبدالله بن فلاح

برر وفد يضم عدداً من كبار مساعدي أعضاء مجلس الكونجرس الأمريكي عدم تجاوبهم مع مقترحات لجمعية حقوق الإنسان حول قضية حميدان التركي بعدم وجود الصلاحيات لديهم ، مؤكداً أن أي مقترح أو فكرة حول القضية يتم إرسالها للسفارة الأمريكية بالرياض حتى تدرس وترفع لأصحاب الصلاحية. جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد من كبار مساعدي أعضاء مجلس الكونجرس الأمريكي صباح أمس للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التقوا خلالها رئيسها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ونائبه الدكتور صالح الخثلان و عدداً من أعضاء الجمعية وتطرق الحديث خلال الاجتماع إلى ما يتعرض له بعض المسلمين في أمريكا من محاكمات مدنية وعسكرية غير عادلة وقد استمع أعضاء الجمعية إلى وجهة نظر الوفد الزائر بشأن هذه الموضوعات، حيث طرحت الجمعية فكرة إتاحة الفرصة لعائلة المعتقل السعودي حميدان التركي لزيارته أو نقله لقضاء باقي مدة محكوميته في السعودية فأكد الوفد أنهم لا يمتلكون الصلاحية التي تخولهم لتبني مثل هذه الأفكار. كما شمل الحديث خلال الاجتماع معتقلي جوانتانامو، وقدم رئيس الجمعية للوفد نبذة مختصرة عن الجمعية و نشأتها ونشاطاتها وإنجازاتها، كما تطرق الحديث للعديد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها ما تقوم به الجمعية في مجال حقوق المرأة و الطفل و كذلك الدور الذي تقوم به الجمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع و اختلاف مفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام عنها في العالم الغربي.

د. السيف يحاضر عن لائحة نقاط المخالفات المرورية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 20 صفر 1430 هـ - 15 فبراير 2009 م - العدد 14846

<http://www.alriyadh.com/2009/02/15/article409909.html>

الرياض - واس:

تنظم الإدارة العامة للعلاقات والتوجيه (إدارة الشؤون الثقافية) بوزارة الداخلية مساء يوم غد الاثنين محاضرة بعنوان «لائحة جدول نقاط المخالفات المرورية بين الواقع والمأمول».

ويلقي المحاضرة التي تقام بقاعة المحاضرات بنادي ضباط قوى الأمن بالرياض عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالجليل السيف. وتأتي المحاضرة التي دعا لها منسوبو وزارة الداخلية وقطاعاتها من مدنيين وعسكريين النشاط ضمن برنامج ثقافي شهري يتضمن استضافة عدد من العلماء والمفكرين والمسؤولين للتحدث ومناقشة مواضيع دينية واجتماعية وثقافية وإدارية.

د. سهيلة زين العابدين تزور القسم النسائي وتحدث عن قرار دخول المذاهب الأربعة في هيئة كبار العلماء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1430 هـ - 17 فبراير 2009 م - العدد 14848

<http://www.alriyadh.com/2009/02/17/article410258.html>



كتبت - مندوبة «الرياض»:»

زارت د.سهيلة زين العابدين عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ظهر أمس القسم النسائي في جريدة «الرياض» والتقت د.هيا المنيع مديرة التحرير ورئيسة القسم النسائي والزميلات في القسم وبحضور د.شروق الفوزان الكاتبة في الجريدة. دار الحديث حول تمثيل المذاهب الأربعة في هيئة كبار العلماء الذي صدر مع التغييرات الوزارية الجديدة وما يترتب على ذلك من نقلة ستمس جميع جوانب الحياة في المجتمع السعودي محققة تسامحاً دينياً عالياً سينعكس على الجميع بما فيهم المرأة. وقالت د.سهيلة أثناء حديثها إن الملك عبدالله بن عبدالعزيز يفهم الدين الإسلامي بصورته الحقيقية السمحة التي تسهل الحياة، ويأخذ من الأمور ما يبسر الحياة على شعبه وفقاً للشريعة الإسلامية وهو يعي جداً حقوق المرأة التي حظيت بكثير من المميزات والقفزات الإيجابية في عهده، وهو الرجل الأول الذي يسعى لتمكين المرأة السعودية ووضعها في المقدمة، وتنصيبه لامرأة كنائب لوزير هي التجربة الأولى في المملكة ما هو إلا انعكاس لثقته بالمرأة وسماحته وفهمه أن الإسلام كرم المرأة وساواها بأخيها الرجل ولا فرق بينهما إلا بالعمل. كما أكدت إلى أهمية فتح باب الاجتهاد، متوقعة أن تشهد الفترة القادمة حراكاً اجتماعياً وثقافياً لتطبيق هذا القرار، مشددة على أن الخطاب الإعلامي خاصة المتعلقة بالمرأة لا بد أن يكون من أوائل المتغيرات لينسجم مع هذا القرار الواعي الحكيم ويحقق الهدف منه.

أوقف في حقوق خاصة منذ 13 عاما في السجن المركزي في دبي

حقوق الإنسان تعد الشقيقات الـ 8 بمتابعة قضية عائلهن السجن

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/02/22 هـ) 17/ فبراير/ 2009 العدد : 2802

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090217/Con20090217259165.htm>

خالد البلاهي - الخبر

وعد المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية جمعة بن عبدالله الدوسري بمتابعة قضية المواطن حسن محمد إبراهيم (45 عاما) السجن منذ 13 عاما في السجن المركزي في إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك إثر تلقي الجمعية خطابا من شقيقاته الثمان يطلبن فيها مساعدتهن في إعادة شقيقهن. وقال الدوسري إن مضي كل تلك السنوات دون التسديد عنه يحتاج لمعرفة تفاصيل أكثر وهذا ما سيتم معرفته من إحدى العاملات في متابعة القضايا في الفرع النسائي بالجمعية والتي ستبحث الموضوع مع الفتيات.

وأضاف: أن الجمعية ستقدم كل ما في وسعها من العون والمساعدة لهن خصوصا أنه لا عائل لهن سوى شقيقهن السجن. وكانت أسرة المواطن حسن طلبت من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فرع المنطقة الشرقية التدخل لإعادة العائل الوحيد لأسرته بعد وفاة والدهم وبقاء "ثمان" فتيات في سن الزواج لوحدهن في منزل متهالك في جزيرة دارين شرق المنطقة الشرقية. وقالت كل من طيبة وفاطمة شقيقتي السجن إن شقيقهما كان يعمل في شركة بالمنطقة الشرقية وتعرف على أحد التجار وعرض عليه العمل معه في مكتب تجاري في الإمارات ووافق على العرض وانتقل للعمل هناك ومنذ انتقاله كان ملتزما بمصروف الأسرة، ولكن انقطعت أخباره منذ 13 عاما وبعد جهود حثيثة ومن خلال اتصال مع أحد الموقوفين في السجن المركزي في دبي ذكر لنا أن حسن في السجن نتيجة لخسارته في المكتب ومطالبة المتضررين بحقوقهم.

وخلال سجنه توفيت زوجته والده ولم يتمكن من الحضور للعزاء. وأضافنا: وجود حسن أصبح ضروريا جدا حيث لا يوجد في المنزل شخص يدير أموره ويصرف عليه كما أننا نعاني الأمرين في الليل حتى يحين الفجر خوفا إلى درجة أننا نبقى في غرفة واحدة ونقفل الباب علينا. وفي اتصال هاتفي أجرته «عكاظ» مع المواطن السجن حسن محمد من داخل السجن المركزي بإمارة دبي قال انتقل والذي لرحمة الله وكذا زوجتي وأنا داخل السجن ولم أتمكن من حضور مراسم عزائهما، وألمني كثيرا إضافة إلى معاناة السجن وعن أسباب دخوله السجن قال: فتحت مكتبا تجاريا ولكن قدر الله أن يتعرض المكتب للخسارة فأصبحت مدينا بمبلغ يتجاوز المليون درهم وتم سداد جزء منه فيما سامحني بعض الذين

بطلابونني وبيقي علي مبلغ (188760) درهما لم أستطع سداده لعجزي الكامل وحكمت علي المحكمة الابتدائية في دبي بالسجن حتى سداد المبلغ المشار إليه وأودعت السجن منذ "13" عاما.

وفي اتصال لـ«عكاظ» مع القنصل السعودي في السفارة السعودية بدولة الإمارات عماد مدني أوضح أن السجن المركزي في دبي يوجد فيه عدد من السعوديين وعليهم مطالبات مالية ومن ضمنهم حسن، مشيرا إلى أن السفارة عينت محاميا للترافع عنهم جميعا لحل ما يمكن حله من المشاكل التي أوقفوا من أجلها. وأضاف: الحكم الصادر بحقه وبحق جميع الموقوفين صدر من المحكمة العامة وجميع القضايا التي فيها مطالبات مالية لا يمكن أن تنتهي إلا بتسديد المبلغ أو بتنازل صاحب القضية ويتم تصفية ما بينهم وعلى ضوء ذلك يتم رفع الإيقاف.

مؤكد أن السفارة لن تتأخر في دعم جميع المواطنين الموقوفين والرفع عنهم بخطابات للجهات الرسمية في الإمارات حال ما يصل سداد ما عليهم من مطالبات.

أب يرهن ابنته لاستدانة 50 ألف

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/02/23 هـ) 18/ فبراير/ 2009 العدد :
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090218/Con20090218259354.htm2803>

إبراهيم عقيلي - جدة

رهن أب ابنته لمسن يكبرها بخمسين عاما لفك دينه البالغ 50 ألف ريال. واقترض الأب المبلغ من المسن الذي يتعدى عمره السبعين عاما، على أن يعيده في مدة زمنية محددة، وإلا يتم تزويجه ابنته التي لم يتعد عمرها العشرين عاما. وبعد انتهاء المهلة وعجز المدين عن الرد طالبه المسن بتسليمه الرهن وتزويجه الفتاة كزوجة رابعة، ليعقد الأب قران ابنته دون علمها. وفوجئت الفتاة بزواجها، ورغبة العريس في انتقالها معه للإقامة في مدينة تبعد عن مقر أسرتها، الأمر الذي قابلته بالرفض التام، فيما واصل الأب محاولاته معها لإقناعها بالاستسلام حتى لا يكون مصيره السجن. وقالت الفتاة ر.ع لـ «عكاظ» «كنت أحلم كأى فتاة ببيت وأسرة وأطفال، ولم أتوقع رهني بهذه الصورة، وفيما لا أجد نفسي مضطرة لقبول مثل هذا الزواج أو الأمر الواقع، يحاول والدي إقناعي والرضوخ حتى لا يكون مصيره السجن، الأمر الذي يجعلني في كابوس دائم». «عكاظ» عرضت الأمر على قاضي محكمة التمييز الشيخ إبراهيم الخضيرى، فأكد أن القضاء كفيل بإنصاف الفتاة لأن البكر لا تتزوج حتى تستأنن ولا يصح الزواج دون ذلك. في المقابل بدأت جمعية حقوق الإنسان التحقيق في القضية، وقال عضو الجمعية معتوق الشريف أن هناك عدة تجاوزات فيها، أبرزها عدم الالتزام بالفحص الطبي، وعدم استئذان الفتاة، مبينا أنه ستتم مخاطبة فرع الجمعية في جازان لمتابعة القضية، ومخاطبة الإمارة والمحكمة والشؤون الاجتماعية لدراسة الوضع.

عائلة إمام المسجد تنقل المحتجز إلى جهة مجهولة

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/02/23 هـ) 18/ فبراير/ 2009 العدد : 2803

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090218/Con20090218259352.htm>

سعود البركاتي - جدة

أفاد شهود عيان أن عائلة إمام المسجد الذي احتجز شقيقه المريض في غرفة ملحقة بأحد المساجد في حي البخارية في جدة لمدة ثلاثة أشهر نقلت ابنها - عبدالصمد - إلى جهة غير معلومة على إثر ما نشرته عكاظ أمس الأول عن الحالة وذلك خوفا من المساءلة من قبل الجهات المعنية حسبما أشار الشهود لافئتين إلى أن قصة عبد الصمد ومعاناته من الاحتجاز أصبحت حديث مجالس الحي، حيث أبدى الجميع تعاطفهم مع حالته كما توافدت أعداد كبيرة من أهالي الحي إلى الغرفة التي كان محتجزا بداخلها طوال 3 أشهر قبل نقله. وذكر جيران الأسرة أن والدته عبدالصمد انتقلت إلى رحمة الله قبل فترة قصيرة بينما والده أفعده تقدم السن وأن إمام المسجد هو العائل الوحيد للأسرة. من جهتها تفاعلت جمعية حقوق الإنسان مع القضية حيث وعدت بالوقوف على الحالة ودراستها من جميع النواحي، وأشار عضو فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة معتوق العبد الله أن الجمعية ستقوم بإعداد ملف متكامل عن حالة المريض ومعرفة كافة الأسباب المتعلقة بها، وسيتم مخاطبة الشؤون الاجتماعية لدراسة الحالة، وكذا الجهات ذات الاختصاص كونه من جنسية أجنبية. في حين باءت كل محاولات عكاظ للاتصال على مسؤولي فرع الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في جدة بالفشل. وكشف أحمد الكناني عمدة حي الهنداوية والبخارية، أن المريض الأفغاني «عبدالصمد» من عائلة أفغانية فقيرة جدا، يعولها إمام المسجد الذي يعمل في إحدى الجهات القضائية، موضحا أنه خاطبه من أجل الاهتمام بأخيه وإخراجه من هذه الغرفة، إلا أنه أشار إليه بأن شقيقه عبدالصمد حالته المرضية سيئة جدا وعادة ما يهرب من البيت عندما يجد الفرصة سانحة ويتغيب في بعض الأحيان لأكثر من 3 أشهر هائما في الشوارع مما اضطره إلى حجزه في هذه الغرفة التي تفتقد لأدنى مقومات الحياة الطبيعية. وأشار الكناني إلى أن الهوية كانت عائقا أمام المريض لعلاج في المصحات النفسية أو المستشفيات المتخصصة، مؤملا أن تتدخل الجهات الخيرية للنظر في أمره.

تزامن مع انطلاقة "المؤتمر العربي" في مارس المقبل

"حملة توعوية" لحماية أطفال السعودية من العنف

المصدر: جريدة الحياة - 09/02/18

http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/02-2009/Article-20090217-85cc4c33-c0a8-10ed-0002-75385f07f439/story.html

الرياض

كشفت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الدكتوراة مها المنيف عن عزم البرنامج تدشين حملة توعية أولى بالعنف ضد الأطفال في السعودية بالاشتراك مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وقالت في بيان صحفي أمس، ان الحملة ستتزامن مع انطلاقة المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل برعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال الفترة من 7 إلى 4 ربيع الأول 1430 هـ (1 إلى 4 اذار/ مارس 2009) في مدينة الرياض، مضيفة: «ان اهتمام خادم الحرمين الشريفين بالمؤتمر الذي يقام للمرة الأولى في السعودية هو دعم كبير لحماية الطفل. واهتمامه بقضايا العنف والأمان الأسري برز من خلال تأسيس برنامج الأمان الأسري الوطني قبل ثلاثة أعوام بأمر منه.» وأشارت إلى أن المؤتمر الذي يقام للمرة الأولى في السعودية وبرعاية ملكية، يعد دافعاً قوياً لإيقاف العنف ليس في المملكة وحدها بل عربياً. كما سيعزز دورها عربياً في دعم برامج حماية الطفل والأمان الأسري. ونوهت إلى وجود مشاركات من جميع الدول العربية في المؤتمر، «لدينا 22 وفداً عربياً، إضافة إلى الجمعيات المهمة بحماية الطفولة من دول عربية وغربية عدة، ومن أميركا وإسبانيا.» وأكدت المنيف وجود شركاء رسميين، مثل المنظمة العالمية لحماية الطفل و«اليونيسيف»، إضافة إلى وجود جهات مشاركة من داخل المملكة، منها هيئة وجمعية حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية. ولفتت إلى أن المملكة ستكون رائدة في مجال حماية الطفل من العنف والإيذاء، من خلال المؤتمر العربي الإقليمي الثالث لحماية الطفل، «سنخرج من المؤتمر بتوصيات وتوثيق لاتفاق حقوق الطفل، الذي وقعت عليه الكثير من الدول العربية، لكنها للأسف لم تطبق حتى الآن بالشكل الصحيح.» كما أعربت عن تطلع القائمين على المؤتمر إلى الخروج بتوصيات تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتدعو في الوقت ذاته الى تطبيق اتفاق حقوق الطفل.

عضو مجلس الشورى ذكر أن الحوادث المرورية قتلت 6358 في عام

السيف: الإعداد "غير الجيد" تسبب في تأخر "نظام النقاط للمخالفات المرورية"

المصدر: جريدة الحياة 09/2/18

http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/02-2009/Article-20090217-85d10a6f-c0a8-10ed-0002-7538f88206af/story.html

الرياض - متعب العباس

عزا عضو مجلس الشورى السعودي الدكتور عبدالجليل السيف عدم تطبيق لائحة نقاط المخالفات المرورية التي صدرت في وقت سابق إلى «الإعداد غير الجيد وعدم توافر آليات التنفيذ»، مشيراً إلى عدم توافق حجم المخالفة وعدد النقاط المترتبة عليها في بعض بنود لائحة النقاط.

لكنه أكد اقتراب موعد تطبيقه، بعد أن أجريت عليه تعديلات عدة، مشدداً على أن تطبيق نظام النقاط سيكون له أبعاد جيدة على المجتمع، باعتباره علاجاً جذرياً للسلوكيات غير المنضبطة التي تصدر عن سائقي السيارات.

وأوضح السيف في محاضرة ضمن النشاط الثقافي الشهري الذي تقيمه الشؤون الثقافية في العلاقات والتوجيه في وزارة الداخلية أن التعديلات الجديدة على لائحة النقاط تؤكد وجود رغبة جادة وحاجة للتنفيذ، خصوصاً أن التعديلات جاءت أكثر وضوحاً وأكثر موضوعية من تلك السابقة، إذ أوردت جدولاً لنقاط المخالفات اشتمل على 21 بنداً يقابلها عدد من النقاط لكل مخالفة، مشيراً إلى أن الحد الأعلى المسموح به هو 24 نقطة من دون تحديد فترة زمنية لذلك.

وأشار إلى أن الرخصة تسحب عند تجاوز عدد النقاط المحدد في المرة الأولى لمدة ثلاثة أشهر، وفي الثانية لستة أشهر، وفي الثالثة لمدة عام، لتسحب في المرة الرابعة نهائياً، لافتاً إلى أن من يقود السيارة من دون رخصة يحال إلى المحكمة المرورية المختصة لتسديد العقوبة، والنظر في تكليفه بدخول برنامج تأهيلي للقيادة لمدة 15 يوماً في مدارس تعليم قيادة السيارات.

وأكد السيف على الحاجة الماسة إلى وجود جهة عدلية مستقلة وملزمة بالتنفيذ وتشرف على نظامية وعدالة الإجراءات الجزائية، مشيراً إلى إمكان الاستفادة مما ورد في المادة التاسعة من نظام القضاء، التي تنص على أنه «يجوز إحداث محاكم متخصصة أخرى بأمر ملكي لمعالجة الأمور القانونية والشرعية والحقوقية والفنية لتحقيق عدالة الإجراءات».

وذكر السيف أن معظم الدراسات ترجع الحوادث إلى الأخطاء البشرية التي يرتكبها قائدو السيارات، بنسبة 80 في المئة، بينما يتحمل الطريق والسيارة النسبة الباقية من المسؤولية عن الحوادث.

ويوضح تقرير لمنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي أن حوادث الطرق تعد ثاني سبب رئيسي للوفاة في العالم، وأنها تؤدي سنوياً بحياة أكثر من 1.2 مليون شخص، مشيراً إلى أن الخسائر المادية المترتبة على الحوادث تفوق 518 بليون دولار سنوياً.

وبحسب التقرير فإن نصيب العالم العربي من وفيات الحوادث المرورية تصل إلى أكثر من 32 ألف وفاة، وأن فاقد الإنتاج يتجاوز 25 بليون دولار.

أما على مستوى المملكة فإن التقرير الإحصائي للإدارة العامة للمرور لعام 1429 هـ يشير إلى أن مجموع الوفيات تجاوز 6358 حالة وفاة، وأن فاقد الإنتاج في أقل تقديراته وصل إلى 4.7 في المئة، بينما لم يتجاوز 1.7 في المئة في أميركا وأوروبا، مبيناً أن السرعة تأتي في مقدمة المخالفات المرورية، إذ وصلت مخالفات السرعة التي رصدت عام 1428 هـ إلى 9.7 مليون مخالفة. في السياق ذاته، كشف السيف أن مجلس الشورى أجاز مشروع انضمام المملكة إلى «اتفاق فيينا» في الشأن المروري، مشيراً إلى أن مرسوماً ملكياً سيصدر خلال الأيام المقبلة عن هذا الأمر. وأوضح السيف أن المملكة بتوقيعها على اتفاق فيينا ستقبل الرخصة الدولية لأية دولة في العالم، كما أن رخصة المملكة ستقبل في أية دولة في العالم، مؤكداً أنه بعد تطبيق الاتفاق فإن بإمكان المواطنين الذين طبقوا نظام التأمين على المركبة أن يدخلوا إلى دول خليجية أو إقليمية من دون أن يدفعوا رسوم تأمين مرة أخرى.

غياب مسؤولي «المرور» يفاجئ الحضور

فوجئ الحاضرون والمنظمون للمحاضرة التي تنظمها الشؤون الثقافية في العلاقات والتوجيه في وزارة الداخلية بأن كبار مسؤولي الإدارة العامة للمرور «لم يحضروا»! مع أن المحاضرة تختص بقطاعهم، علماً بأن الشؤون الثقافية في وزارة الداخلية دعت إليها جميع منسوبي وزارة الداخلية من مختلف القطاعات والأجهزة. توجهت «الحياة» إلى المنظمين للاستفسار عن سبب غياب كبار مسؤولي إدارة المرور، فما كان منهم إلا مشاركتها «الاستغراب»، مؤكداً عدم وجود أسباب تمنع المسؤولين من حضور المناسبة.

حقوق الإنسان تحقق في وفاة سيدة "ضرباً"

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 23-02-1430 هـ الموافق 18-02-2009 م العدد 13032 السنة الأربعون

<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13032&P=1&G=6>

عوضة الزهراني - الدمام

خاطبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان جهات حكومية بمحافظة الأحساء بعد تلقيها بلاغاً عن وفاة سيدة متأثرة بجروح جراء تعرضها للضرب والعنف الأسري من أحد أقاربها. صرح بذلك لـ (اليوم) نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان. وقال: إن الجمعية تلقت الأسبوع الماضي بلاغاً من أحد الأشخاص بمحافظة الأحساء عن وجود شبهة وفاة سيدة «46 عاماً» متأثرة بجروح وإصابات جراء تعرضها لحالة عنف أسري. مشيراً إلى أنه تم نقل السيدة إلى مستشفى الملك فهد بالمحافظة وهي متوفاة. وأوضح الدكتور الخثلان أن الجمعية فور تلقيها البلاغ خاطبت إدارة مستشفى الملك فهد، وكذلك هيئة التحقيق والادعاء العام بالمحافظة للحصول على تقرير الطبيب الشرعي عن حالة المتوفاة وللهيئة من أجل التأكد من الحالة. مؤكداً أنه إذا ثبت تعرض السيدة لإيذاء جسدي تسبب في وفاتها فإن الجمعية ستتخذ عدة إجراءات بغرض محاسبة المتسبب في ذلك. وشدد نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية تعاون الأطباء والمستشفيات عن الإبلاغ والتأكد من حالات العنف الأسري.

هيئة حقوق الإنسان

الحسين خايط المؤتمرين

إشادة بنجاح المملكة في إعداد تقرير حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 17 صفر 1430 العدد 13286
<http://www.al-jazirah.com/208031/In4d.htm>



عبدالرحمن السريع: الجزيرة

قدم نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين تقرير المملكة العربية السعودية خلال المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان والمنعقد حالياً في مقر الأمم المتحدة بجنيف، وألقى الحسين كلمة باسم المملكة أمام الوفود المشاركة في فعاليات المؤتمر تقدم فيها بجزيل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء على جهودهم المتواصلة وعملهم المثمر الدؤوب، مشيداً بالآلية الاستعراض الدوري الشامل مشيراً إلى أنها أصبحت عملية هامة ذات أبعاد ونتائج تنعكس إيجاباً على جميع الدول حيث تتعلم بعضها من بعض وتطرح تجاربها من أجل تبادل الخبرات في كل ما يحقق ممارسة فاعلة في مجال حقوق الإنسان مضيفاً: أن هذه الممارسة من خلال هذه الآلية تحقق مبدأ المشاركة والتشاور بين الدول في تقويم بعضها لبعض، أما على المستوى الوطني فعند إعداد كل دولة لتقريرها يصحب هذا الإعداد حراك وحوار وتبادل معلومات وتنسيق بين أجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وجميع مكوناته الأخرى، ذلك لأن التقرير يعد سجلاً يعكس واقع حقوق الإنسان وممارساتها في كل بلد، ونجزم بأن الكثيرين ينظرون إليه على أنه وسيلة تقويم ضرورية من أجل وضع تصورات وخطوات مستقبلية لتطوير ممارسة حقوق الإنسان وتعزيزها بشكل مستمر، كما أود هنا أن أشكر الفريق العامل (اللجنة الثلاثية ترويكاً) على ما قام به من أعمال وجهود مثمرة هي محل احترامنا وتقديرنا مضيفاً: إننا في المملكة نرغب في الإفادة الكاملة مما طرح علينا من توصيات نجد أننا في حاجة لمزيد من الوقت من أجل دراسة أعمق، بعدها سنوافي الفريق العامل بمرئياتنا حيال هذه التوصيات الواردة في تقريره وذلك قبل الدورة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان من أجل اعتمادها من قبل مجلسكم الموقر. هذا وقدمت الوفود المشاركة بالمؤتمر خالص التهاني على نجاح المملكة العربية السعودية في إعداد التقرير.

الحسين يؤكد لـ «الحياة» أن ليس بينها ما يتعلق بأوضاع «المرأة» «حقوق الإنسان»: رفض وفد المملكة للتوصيات الـ 17 «نهائي»

المصدر: جريدة الحياة - 09/02/13

http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/02-2009/Article-20090212-6c4c6ca4-c0a8-10ed-0095-ef17cf5c575b/story.html

الدمام - شمس علي

أكد رئيس الوفد السعودي إلى جلسة مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين، أن رفض المملكة للتوصيات الـ 17 التي وردت في التقرير النهائي للهيئة الأممية، الثلاثاء الماضي، «هو رفض نهائي»، مشيراً إلى أن بقية التوصيات التي تصل إلى نحو 60، «سندرسها، وسنحدد ما سنقبله منها، وما سنرفضه». وأضاف الحسين، في اتصال هاتفي مع «الحياة»، أمس، ان «رفض هذه التوصيات الـ 17، يترتب عليه التزام المملكة بما قبلته من توصيات». وعلى رغم تحفظه على ذكر التوصيات المرفوضة، إلا أنه نفى بأن «تكون لها علاقة بأوضاع المرأة».

وشدد في موضع آخر على أننا «مهتمون بمسائل حقوق الإنسان، ونتمنى أن ندعم التوجه العالمي في هذه المسائل». وعزا ذلك إلى أن «غالبية المواثيق الحقوقية، وكذلك أكثر بنود إعلان حقوق الإنسان، متوافرة في الإسلام»، وتابع بأنه «في المملكة نمارس أكثر من هذه الحقوق». واعتبر أن مواثيق حقوق الإنسان العالمية «مفيدة». وأرجع السبب إلى أنها «تجارب أمم، وتشمل نظاماً وبرامج أممية». بيد أنه أكد أهمية «الأ يتعارض قبولها والعمل بها مع مبادئنا الأساسية». وعلمت «الحياة» من مصادر مواكبة لمناقشات جنيف عن التقرير السعودي، انه شارك في النقاش كثير من الدول العربية والمسلمة والغربية ودول من أميركا الجنوبية، وان توصيات العرب والأميركيين اللاتينيين كانت «متشابهة إلى حد بعيد، ولا توجد فيها نبرة مسائلة أو مواجهة حادة عن أوضاع حقوق الإنسان في السعودية، خصوصاً ما يتعلق بـ «النساء»، و«الأقليات»، و«الأطفال». بخلاف دول أخرى وجهت انتقادات وصفت بـ«الحادة»، وأبرزها إسرائيل، وسويسرا وكندا وبريطانيا، إذ طالبت وفود هذه الدول بـ«وقف جميع الانتهاكات». واعتبروا «أحكام الجلد» أبرز ما وصفوه بـ«الانتهاكات»، إضافة إلى «العنف ضد المرأة»، و«نظام المحرم»، و«مكافحة تجارة الأطفال»، و«ظلم الجاليات العاملة، خصوصاً عاملات المنازل»، و«إيقاف إعدام الفُصر (من هم دون الـ 18)»، أو «تزويجهم». كما شددوا على «فتح المجال لحرية الرأي، وحرية الأديان، وعدم إيذاء الأفراد بسبب آرائهم السياسية»، مؤكداً «ضرورة اتباع الوثائق العالمية التي وقعت عليها السعودية من دون أي تحفظ على بنودها». فيما رد الوفد السعودي على تلك بأن «المملكة مهد الإسلام، وتتبع الشريعة الإسلامية التي لا تميز بين أحد، وتطبق المساواة على الجميع»، مشيراً إلى ان التجاوزات التي تحدثت «إما فردية، أو أنها بسبب العادات والتقاليد، مثل موضوع قيادة المرأة للسيارة».

يذكر ان لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ستصدر في شهر حزيران (يونيو) تقريرها النهائي عن حقوق الإنسان.

هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة تنظر 702 قضية أكثرها يتعلق بالتعسف والتعذيب

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 18 صفر 1430 هـ الموافق 13 فبراير 2009م العدد (3059) السنة التاسعة

<http://alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3059&id=90242&groupID=0>

جدة: خالد المحاميد

بلغ عدد القضايا التي وصلت إلى فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة خلال عام 2008 نحو 702 حالة منها 185 حالة لمقيمين و 517 حالة لمواطنين سعوديين، وكان أكثرها تحت تصنيف (حق الحماية من التعسف في المعاملة وحظر التعذيب) والتي بلغت 108 حالات. وصنف التقرير الصادر عن الهيئة الشكاوى إلى 20 نوعاً.

وقال المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبد الله المعطاني لـ "الوطن" إن الهيئة حلت الكثير من القضايا التي وصلتها، وإنها وجدت تجاوباً حقيقياً من معظم الجهات المعنية بهذه القضايا.

وجاء في تقرير رفعه الفرع لرئيس هيئة حقوق الإنسان تركي بن خالد السديري توصيف لعدد من هذه القضايا التي تابعتها الهيئة ومنها قضية أحد المقيمين الذي رفع دعوى قضائية يطالب فيها بمبلغ من المال يستحقه جراء توسطه لشراء عقار، لكن القاضي - كما وصف التقرير - رفض النظر في الدعوى وكتب على محضر الدعوى كلمة واحدة هي (أجنبي).

واعتبرت الهيئة أن كون الشخص أجنبياً لا يعني أنه لا يستطيع التقاضي لتحصيل حقوقه، مطالبة القاضي بالنظر في الدعوى.

د. بندر العيبان رئيساً لهيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الأحد 20 صفر 1430 هـ - 15 فبراير 2009م - العدد 14846
<http://www.alriyadh.com/2009/02/15/article409814.html>



د. بندر العيبان

الرياض - (و. أ. س):

صدر أمس أمر ملكي كريم فيما يلي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ / 32

التاريخ: 19 / 2 / 1430هـ

بعمور الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ / 90 وتاريخ 27 / 8 / 1412هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 10 وتاريخ 18 / 3 / 1391هـ.

وبعد الاطلاع على تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 207 وتاريخ 8 / 8 / 1426هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ / 14 وتاريخ 3 / 3 / 1414هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: يُعفى معالي الأستاذ تركي بن خالد السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان من منصبه بناءً على طلبه.

ثانياً: يُعين الدكتور بندر بن محمد بن عبدالله العيبان رئيساً لهيئة حقوق الإنسان بمرتبة وزير.

ثالثاً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

عبدالله بن عبدالعزيز

رئيس هيئة حقوق الإنسان د. العيبان لـ "الجزيرة": ملفات كثيرة ستفتح.. وأولها ملف غوانتانامو

المصدر: جريدة الجزيرة 13289 الأحد 20 صفر 1430 العدد 13289

<http://www.al-jazirah.com/166672/fe33.htm>

«الجزيرة» - الرياض "

أعلن رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان عن فتح ملفات كثيرة، من أهمها ملف غوانتانامو، مؤكداً أن متابعة جميع المعتقلين خارج المملكة هي محل اهتمام جميع المسؤولين، وعلى رأسهم سمو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، مشيراً إلى الاهتمام الذي أولاه الملك للهيئة منذ تشكيلها قبل نحو أربع سنوات. جاء ذلك بعد الأمر الملكي الذي قضى بتعيينه رئيساً لهيئة حقوق الإنسان. ورفع رئيس هيئة حقوق الإنسان أسمى آيات الشكر والامتنان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين على الثقة الملكية الغالية، داعياً الله أن تحقق الهيئة جميع الأهداف التي رسمها الملك المفدى.



وأضاف العيبان: نأمل أن نصل بعملائنا إلى طموحات وأحلام خادم الحرمين بما يخدم المواطن والمقيم. ورداً على سؤالنا: هل هناك أي تغييرات سوف تشهدها الهيئة؟ أجاب العيبان: من المعلوم أن الهيئة شكلت ونظمت قبل أربع سنوات وأخذت تعمل من خلال نظامها بشكل فاعل من خلال الأستاذ تركي بن خالد السديري الذي أعطى من جهده ووقته هو وجميع أعضاء الهيئة الكثير، وأصبحت هذه الهيئة تقوم بدور رائد وفاعل في مجال حقوق الإنسان. وأكد العيبان أن (خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين يولون هذه الهيئة جل اهتمامهم، ويولون حقوق الإنسان عناية خاصة، وهذه الهيئة هي دائماً شغلهم ويتطلعون إلى دفعها للأمام، سواء في الشأن المحلي أو الخارجي. ونحن من خلال هذا التوجه نتطلع إلى حسن ظن الملك والعمل على تطوير هذا الكيان بكل ما أوتينا من قوة). وعن الملفات التي ستبدر الهيئة إلى فتحها قال: الواقع أن هيئة حقوق الإنسان لديها ملفات كثيرة، ولا بد أن تكون هناك مساواة، وسنعمل بكل إخلاص وتفان لخدمة جميع الملفات التي لدى الهيئة، وسننظر في جميع القضايا بعين الأهمية ذاتها. وعندما سأله: هل تنتظر الهيئة في موضوع ملفات السجناء السعوديين الموجودين في غوانتانامو؟ أجاب: موضوع السعوديين في سجن غوانتانامو أو غيره من السجون في أي بلد محل اهتمام المملكة، والملك شخصياً، وتعتبر ملفات هؤلاء السجناء الشغل الشاغل للأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية؛ حيث يولي سموه جميع المعتقلين السعوديين خارج المملكة كل الاهتمام، وهذا الموضوع ناقشه مع جميع الجهات ذات العلاقة، سواء داخل المملكة أو خارجها. وفي ختام تصريحه أعرب العيبان عن أمله في أن تتحقق طموحات وأحلام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين في هذا المرفق بما يخدم المواطن والمقيم في هذا البلد؛ ف(الملك هو في الواقع ملك الإنسانية ولا يمكن أن يكون في هذه البلاد إلا كل عمل إنساني).

استقبل سفير المفوضية الأوروبية..

رئيس هيئة حقوق الإنسان: الممارسات الشخصية التي يقوم بها البعض لا علاقة لها بنصوص الشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1430 هـ - 17 فبراير 2009م - العدد 14848

<http://www.alriyadh.com/2009/02/17/article410375.html>



بندر العيبان مستقبلاً السفير الأوروبي

الرياض - نابف آل زاحم:

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان في مكتبه بالهيئة أول من أمس سفير المفوضية الأوروبية التي تعمق التواصل بين الهيئة ودول الاتحاد الأوروبي. من جانبه قدّم السفير لويجي تهنئته بمناسبة تعيين الدكتور العيبان رئيساً للهيئة وأثنى على التغييرات الوزارية في المملكة موضحاً أن التغيير دائماً يكون مفيداً وفاعلاً. وتطرق الجانبان خلال الاجتماع إلى عدد من المحاور في مقدمتها التقرير الدوري الشامل عن حالة حقوق الإنسان في المملكة الذي نوقش مطلع هذا الشهر في مجلس حقوق الإنسان والدور الكبير الذي قدمته الهيئة من أجل إنجاح هذا التقرير. وأكد رئيس الهيئة خلال حديثه أن الشريعة الإسلامية ضمنت كل الحقوق وأن الممارسات الشخصية التي يقوم بها البعض لا علاقة لها بما تنص عليه الشريعة الإسلامية. حضر اللقاء نائب رئيس الهيئة وعضوا مجلس الهيئة الدكتور محمد الخنيزي والشيخ أحمد المزيد والمشرف على إدارة المنظمات والعلاقات الدولية صلاح الشارخ.

رئيس هيئة حقوق الإنسان يستقبل مسؤولاً دنماركياً

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 23 صفر 1430 هـ - 18 فبراير 2009م - العدد 14849

<http://www.alriyadh.com/2009/02/18/article410599.html>



د. بندر العيبان خلال الاستقبال

الرياض - نايف آل زاحم:

استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بمكتبه بمقر الهيئة أمس الثلاثاء السيد توماس انكر كريستينسون مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية الدنماركية والوفد المرافق له بحضور نائب رئيس الهيئة وعدد من المختصين في الهيئة وقد رحب معاليه بهذه الزيارة التي تتيح مجالاً لمناقشة التعاون والتفاهم فيما يخص حقوق الإنسان، من جانبه أبدى السيد توماس كريستينسون سعادته بهذه الزيارة والالتقاء بالمسؤولين في المملكة وذلك لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، ثم تناول الجانبان عدداً من المحاور أتى في مقدمتها التغييرات الوزارية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين والإصلاحات التطويرية التي شهدتها المملكة مؤخراً في القضاء والتعليم والشورى وغيرها، وقد أكد معالي رئيس الهيئة أن هذا التوجه من قبل خادم الحرمين حفظه الله يسهم بشكل مباشر في مسيرة التطوير الحضاري الذي تشهده المملكة كل يوم. من جانب آخر، قدم نائب رئيس الهيئة نبذة عن التقرير الدوري الشامل الذي نوقش في مجلس حقوق الإنسان وعن الشفافية التي اتبعت في كتابته ومشاركة جميع الجهات الحكومية والأهلية في إعداده وإن هذه التقارير تسهم بشكل مباشر في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتوضح الصورة الحقيقية التي قد تكون غائبة عن البعض.

أخبار محلية ذات علاقة

نائب وزير العمل: ما يحدث في مجال الملابس النسائية "يندى له الجبين" له الجبين

المصدر: جريدة الحياة - الخميس - 09/02/12

http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/02-2009/Article-20090211-674b46e2-c0a8-10ed-0095-ef17c5158d63/story.html

الرياض - فيصل المخلفي
اعتبر نائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد الحميد أن ما يحدث في مجال الملابس النسائية «يندى له الجبين»، مؤكداً أن سوق العمل في السعودية «مشوهة»، لأن العرض يمثل معطيات والطلب يمثل معطيات أخرى، معرباً عن أسفه لأن رجال أعمال يستقدمون عمالة، ليحصلوا منهم على رواتب شهرية. وقال الحميد في «تلوثية» الدكتور محمد المشوح أول من أمس: «في هذا البلد يبيع الرجل للمرأة أدق خصوصياتها، في حين أن من يبيع الملابس الداخلية النسائية في جميع بلدان العالم هن من النساء». مضيفاً أن «ما يحصل يندي له الجبين... تجد شباناً وسيمين من جميع الجنسيات يعرضون الملابس الداخلية لفتيات قد لا تتجاوز أعمارهن 17 عاماً وبجراحة».

وأكد أن تشوهاً كبيراً ومدمراً حدث في هيكل الاقتصاد السعودي وهيكل سوق العمل «لأننا فتحنا أبواب الاستقدام على مصراعها، واعتمدنا على العمالة الوافدة بشكل كبير». وأشار إلى أن رجل الأعمال عندما يفكر في درس جدوى اقتصادية لإقامة مشروع لا يضع في الحسبان إلا قضية رخص العمالة، كما لو كانت هذه العمالة الوافدة التي يستقدمها بأجر منخفض محلية، مشدداً على أن هذا تدمير للاقتصاد «لأنه يكون اقتصاداً مفبركاً ومصطنعاً وليس حقيقياً يقوم على الندرة والوفرة في الاقتصاد».

وذكر أن «النشطة الطفيلية» بدأت تتكاثر، لدرجة أن بعض السعوديين ومن يصنفون أنفسهم رجال أعمال، لم يكن عملهم الحقيقي سوى استقدام عمالة أجنبية لتعمل لحسابها الخاص، وفي نهاية كل شهر يتسلم رجل الأعمال مبلغاً متفقاً عليه، مؤكداً أن «هذه كارثة كبيرة نعاني منها، وهي ليست موجودة في أي مكان في العالم».

مركز الحوار الوطني يناقش "حقوق الإنسان" المحاور المطروحة في

جنيف

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/02/19 هـ) 14 / فبراير/ 2009 العدد : 2799
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090214/Con20090214258566.htm?kw=>

محمد العيصري - مكة المكرمة

ينتظر مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عودة وفد المملكة لحقوق الإنسان من جنيف لمناقشة المحاور التي طرحها الوفد أمام مجلس حقوق الإنسان. وكشف نائب رئيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الدكتور راشد الراجح عن أن عنوان الحوار الوطني الثامن المقبل سيكون (الخدمات الصحية: حوار بين المجتمع والمؤسسات الصحية) وسيسبقه حوارات تمهيدية في خمس مدن من مختلف مناطق المملكة، وستتناول العديد من المحاور الصحية التي تتعلق بالمواطن، على أن يتم تحديد موعد اللقاء في وقت لاحق بعد الانتهاء من الحوارات التمهيدية. وبين د. الراجح أن الحوارات التمهيدية ستبدأ في 20 ربيع الأول المقبل في مدينة الخرج وسيمثل المركز الدكتور عبد الله العبيد وزير التربية والتعليم عضو اللجنة، ويليه حوار في مدينة القطيف في المنطقة الشرقية في العاشر من جمادى الأولى وسيمثل المركز الأمين العام للمركز فيصل بن معمر، ويليه حوار تمهيدي ثالث في مدينة خميس مشيط في التاسع من جمادى الآخر وسيمثل المركز الدكتور راشد الراجح نائب رئيس المركز، ويليه حوار تمهيدي رابع في مدينة القريات في 24 شوال المقبل وسيمثل المركز نائب الرئيس الدكتور عبدالله بن عمر نصيف، وتختتم الحوارات التمهيدية بحوار خامس في مدينة ينبع في 23 ذي القعدة القادم وسيمثل المركز الشيخ صالح الحصين رئيس المركز. وقال الدكتور الراجح إن عنوان الحوار الثامن سيتناول العديد من المحاور والنقاشات المتعلقة بالجوانب الصحية التي تخص المواطن، مبينا أن موعد الحوار الوطني الثامن لن يسبق الحج القادم وسوف يتم تحديد المكان والزمان لبدء الحوار في وقت لاحق بعد الفراغ من الحوارات التمهيدية المزعم البدء فيها الشهر القادم. من جهته أكد الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني فيصل بن معمر أن من ضمن المقترحات التي سوف يتم نقاشها موضوع حقوق الإنسان، إلا أنه أرجع البت في مناقشة ذلك العنوان لحين عودة الوفد من جنيف لتتم مناقشة وبحث الآليات والمحاور والعنوان بشكل أكثر عمقا.

حقوق الإنسان ودور المواطن

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/02/18 هـ) 13 / فبراير / 2009 العدد : 2798

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090213/Con20090213258382.htm>

تحول العالم بفعل ما يسمى اليوم بمؤسسات المجتمع المدني.. والمنظمات الحقوقية إلى عالم قائم على العمل المؤسساتي وعلى الفكر الذي يكرس لإعطاء الإنسان حقوقه وبالتالي الإعلاء من كرامته.. وذلك في ظل الدولة الحديثة التي تقوم العلاقة بينها وبين المواطن على ثنائية الحقوق والواجبات.

..والمملكة بصفتها عضوا فاعلا ومؤثرا في المنظمات العالمية والهيئات الدولية وبصفتها دولة محورية تمثل تقلا سياسيا واقتصاديا تعمل على تفعيل دورها في جعل الثقافة الحقوقية ثقافة حاضرة في مؤتمرات وفعاليات العمل الاجتماعي والثقافي يبرز الدور الهام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

..ويؤكد التقرير الذي قدمته المملكة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف عزم ورغبة المركز تخصيص الحوار الثامن القادم للتركيز على قضية حقوق الإنسان كعنوان رئيسي وبارز في هذا الحوار.. من خلال أفكار ومحاور وآليات تصب في مجملها على حقوق الإنسان.. كقضية محورية في المجتمع وذلك بإضاءة الكثير من المسائل المتعلقة بالثقافة الحقوقية.

..والمطلوب تفعيل دور المواطن السعودي والمواطنة السعودية في الحوار الوطني القادم حول قضايا حقوق الإنسان وذلك من أجل تكريس الثقافة الحقوقية.

العثيمين يأمل في تشريع عربي للحد من العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/02/19 هـ) 14 / فبراير/ 2009 العدد : 2799

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090214/Con20090214258547.htm>

واس - عمان

أعرب وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين عن أمله في خروج المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف، بتوصيات ناجعة لحماية الأسرة من العنف، عبر تبني تشريعات داعمة وسياسات تركز على الحماية والوقاية من العنف الأسري. وأكد عقب وصوله البارحة الأولى إلى عمان الأردنية مترئسا وفد المملكة في المؤتمر الذي ينعقد بعد غد، على عمق علاقات التعاون بين المملكة والأردن في كافة المجالات وبخاصة في المشروعات التنموية والاقتصادية. وأشار إلى وجود العديد من المشروعات والمبادرات التنموية والاقتصادية في مختلف المجالات بين البلدين الشقيقين والتي تطلق تحت مظلة اللجنة الأردنية السعودية المشتركة. وبين الجهود التي تبذلها المملكة لتقدم المرأة السعودية ومضاعفة فرصها في التعليم والصحة والعمل.

دراسة قضائية للحد من ظاهرة ابتزاز الفتيات

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/02/19 هـ) 14/ فبراير/ 2009 العدد : 2799

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090214/Con20090214258546.htm>

متعب العواد - حائل

وضع قاض في المحكمة الجزئية في منطقة حائل اللمسات النهائية على أول دراسة قضائية على مستوى المملكة لظاهرة انتشار ابتزاز الفتيات. وركزت الدراسة التي أعدها الشيخ الوليد الحميد على الضوابط الرئيسية للحد من انتشارها ووضع الأحكام القضائية المناسبة والموحدة على مستوى المحاكم القضائية التي يردها مثل هذه القضايا. وأوضح معد الدراسة لـ«عكاظ» أنها ستكون شاملة للظاهرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة في عدد من المناطق. وقال: «إنها لازالت تحت التنفيذ لكنها في مراحلها الأخيرة، وأتمنى أن يصدر بها تعميم شامل لكافة المحاكم القضائية للاستفادة منها بالصورة المطلوبة والتي نبحت عنها، وهي ظاهرة أسأل الله سبحانه وتعالى أن يزيلها». وكانت المحكمة الجزئية في حائل شهدت عددا من القضايا حول عملية الابتزاز التي بدأت مع فتاة حائل، حيث طال المتهم فيها حكم بالسجن 15 عاما، وهناك قضية موظف في الشؤون الإسلامية في منطقة حائل ابتز فتاة، وممرض صحي في مستشفى استغل عمله وكون علاقة مع فتاة ودأب على تهديدها. وأصدرت محكمة حائل الجزئية عددا من الأحكام القضائية ما بين السجن والجلد، آخرها ما أصدره الشيخ خالد الضالع بالسجن والجلد والإبعاد من البلد على وافد عربي يعمل في شركة تموين غذائية تابعة لمستشفى الملك خالد في حائل، بعدما تم القبض عليه في خلوه محرمة مع عدد من الفتيات، ودأب على تصويرهن وتهديدهن في فترات متقطعة. كما أصدر الشيخ خالد الضالع حكما بالسجن والجلد والإبعاد من البلاد على ثلاثة وافدين من الجنسية التركية يعملون في إدارة مطعم شهير في المنطقة، قبض عليهم مع عدد من الفتيات في علاقات محرمة، بعد بلاغ مواطن شك في أمرهم وطريقة تعاملهم مع التوصيل المنزلي والاتصالات التي ترد للمطعم.

زواج القاصرات.. من المسؤول؟

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 18 صفر 1430 هـ الموافق 13 فبراير 2009م العدد (3059) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3059&id=9492&Rname=33

شتيوي الغيثي

كلنا يعرف القضية الدائرة لدينا في الأوساط الصحفية، وفي المجالس العامة، حول زواج رجال، بعضهم كانوا كباراً في السن، من قاصرات وصل بعضهن إلى مادون الثانية عشرة من عمرها. كان آخرها قضية فتاة القصيم، التي رفض القاضي تطبيقها من زوجها بعد أن رفعت الأم قضية بهذا الخصوص، وكان الطفلة مجرد لعبة في يد الكبار يفعلون بها ما يشاؤون، لتسلب طفولتها وفي مرحلة من أكثرها خطورة على الناحية النفسية والفيسيولوجية، وبعيداً عن شعاراتنا في الحرية والعدالة والمساواة، والتي لم يعد لها وجود هنا على الإطلاق؛ فضلاً عن أن تطبق في واقعنا الاجتماعي والديني، أو حتى مجرد الاعتراف بها اعترافاً شكلياً، على كل ما تنادي به، أو ما تفعله منظمات حقوق الإنسان: الداخلية منها والخارجية.. أهلية كانت أو حكومية.

بعيداً عن كل هذا.. أين ذهبت رجولتنا حين نتلاعب بمصير فتاة قاصر ليس لها من الأمر شيء، ونحن الذين ندعي المروءة قبل الدين؟! لماذا هذا الرضا المجتمعي والديني والمؤسساتي العام في أن يضاجع شيخ طفلة هو يعرف أنها لا تعرف أولى أساسيات الزوجية؟ ومع ذلك يتم تبرير كل ذلك بدعاوى ضعيفة لا تصمد أمام أضعف مبادئ الإنسانية، وهي حقوق الطفل، إضافة إلى الحقوق الزوجية التي دائماً ما تكرر في كل مناسبة اجتماعية، أو حديث في خطابنا الديني المحلي في بعض مناسبات الزواج.

يدور في خلدي سؤال بسيط جداً، لكل من أعان على زواج القاصرات، أو أيّد، أو قال بجواز ذلك، أو حكم بعدم التطبيق.. إلخ. هو سؤال واحد فقط. هل تراهم يوافقون على تزويج بناتهم ذوات الاثني عشر ربيعاً، أو خريفاً، لا فرق، من رجال بأعمارهم، أو أعمار آبائهم؟.. إذا كان الجواب: نعم؛ فعليهم أن يطبقوه على بناتهم أولاً حتى يقتنعوا الآخرين بصحة ما يفعلون، ولا أحسبهم يفعلون ذلك، إلا إذا كانت قد انسلخت الأبوة من نفوسهم بفعل الضغط الأيديولوجي. وإن كان الجواب: لا، فلماذا يقبلونها على بنات غيرهم، أم أن بنات غيرهم لسن كبناتهم؟! إن زواج القاصرات يطرح أمامنا عدداً من القضايا التي لا بد أن توضع على المحك في قضية مثل هذه. إنها تضع المسؤولية على أكثر من جهة: مجتمعية وفكرية ومؤسسية:

من الناحية المجتمعية؛ فإن رؤيتنا للمرأة والطفل رؤية قاصرة، تجعلهما مسلوبا الإرادة، وعلى الرجل أن يحدد مصيرهما كيف شاء ومتى شاء، وبالطريقة التي تحقق له بعض المكاسب المادية والاجتماعية. المرأة والطفل كائنات يأتين في المرتبة الثانية بعد الرجل، وهذه مشكلة في المجتمع الذكوري إذ يترتب المجتمع: رجلاً وامرأة وطفلاً كله على هذه الوضعية غير الإنسانية حتى يستلزم المجتمع ككل فيما بعد لقوى تعمل لصالح ذاتها اجتماعياً وسياسياً مما قد يسبب انكسارات داخل المجتمع تجعل كل الأفراد يقبلون بالوضعية الراكدة كما رضي هذا المجتمع بزواج طفلة صغيرة من رجل كبير في السن، وإذا كانت المرأة والطفل هما الأقل تراتبية في المجتمع؛ فإن الطفلة تصبح أكثر شقاء من نعومة أظفارها كونها جمعت بين نقيصتين هي نقيصة الأنثى ونقيصة الطفولة في هذا المجتمع، والدليل على ذلك حالة الاستنقاص منذ أبي البنات، بل هو ذاته يكون أكثر فرحاً في حالة وجود ولد يحمل اسمه كما يقال في الأوساط الاجتماعية، وهي ذهنية ذكورية خالصة، وهنا لا نستغرب كيف تصبح طفلة صغيرة لعبة في يد الرجال من غير إنكار مجتمعي، وكان الوضع طبيعي جداً لا يستلزم كل هذا الضجيج!!.. هنا يأتي دور النقد المجتمعي المستمر لمثل هذه الظواهر، ووضعها تحت طائلة المسؤولية.

من الناحية الفكرية فإن الفكر المؤثر على الخطابات الثقافية المحلية هو فكر تقليدي يستمد تقليديته من تقليدية المجتمع ويستند على هذه التقليدية ليعطي مشروعية لخطابه، وهو الفكر المهيمن على البنية المجتمعية، كما أنه يحاول قراءة النصوص الدينية وفق رؤاه التقليدية، لذا يصبح زواج القاصرات له مستند شرعي مما يبرر كل الانتهاكات التي تفرض على القاصرة في تزويجها. النص هنا في خدمة التقليد يقرأه بالطريقة التي ربما كانت في صالح خطابه التقليدي، وهنا تأتي لرؤيتنا الفكرية للنص الديني ذاته. النص الديني نص مفتوح ككل النصوص المجازية، وهو خاضع أيضاً للقضاء الفكري والاجتماعي الذي تشكل فيه النص؛ خاصة النصوص النبوية منها بالذات. مما يستوجب قراءة خاصة للنص الديني تأخذ بمعطيات العصر الذي تداوله، فما يصلح لعصر قد لا يصلح لغيره. أقول هذا الكلام وأنا أفكر في الرق وكيف انتهى تشريع كامل في هذا العصر من غير خسائر بل كان العكس وهنا تمت قراءة النص الديني على أنه كان داعماً لتحرير الرق. لذلك وجب علينا التعامل مع النصوص وفق تاريخيتها، وعدم إسقاطها في عصور قد لا تتناسب معها كحادثة تزويج القاصرات التي نحن بصدددها. وهنا أيضاً تأتي أهمية نقد الخطاب الديني المحلي في رؤيته التقليدية للنص الديني وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه حتى لا يتم تحجير الدين أو إيقافه عند مرحلة من مراحل التاريخ ولا يستطيع تجاوزها، مما يجعل الدين الإسلامي ديناً لا عصرياً ولا إنسانياً، وهي التهمة التي نحاول كمسلمين نفيها عن ديننا. وحاجتنا في نقد الخطاب الديني المحلي يستلزم منا الحاجة إلى نقد الرؤية القضائية التقليدية وهو المجال الثالث في تحميله المسؤولية في سؤال عنوان المقال؛ إذ نحتاج حقيقة إلى تسريع في تقنين القضاء كما هي دعوات الكثير من المثقفين والمحامين والحقوقيين وبعض المشايخ المهتمين بالمسألة القضائية المحلية. القضاء هنا لم يستند في حكمه على عدم تطبيق الفتاة القاصر على رؤية اجتهادية ليس إلا، لكنه كان اجتهاداً خاطئاً في نظر الكثيرين، وفيه ضرر على أهم طرف فيه، وهي الطفلة المعنية بالموضوع.

إن موضوع تزويج القاصرات لا بد له ألا يمر مرور الكرام. لا بد أن نضع المسؤولية على المجتمع والثقافة الحاضرة والمؤسسات الحكومية المعنية بهذا الموضوع. كما لا بد من العمل حقوقياً على هذه القضية من كافة أبعادها حفاظاً على قاصرات آخر قد يصبح طابور التزويج القسري على مقربة من مكان ألعابهن، وقريباً من الدمى التي يمنن معهن كل ليلة.

كاتب سعودي

لجنة لتسهيل الإسكان في المدينة

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/02/19 هـ) 14/ فبراير/ 2009 العدد : 2799
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090214/Con20090214258557.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة
شكل صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد أمير منطقة المدينة المنورة لجنة خاصة من مجلس المنطقة لبحث قضايا الإسكان وتسهيل عمل الهيئة العامة للإسكان ومساندتها. وأوضح أمين مجلس المنطقة وهيب السهلي أن اللجنة ستعقد اجتماعها الأول برئاسة أمير المنطقة، وذلك للوقوف على إجراءات تخصيص الأراضي المطلوبة للإسكان على مستوى منطقة المدينة.

تقييم أداء الجمعيات الخيرية في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 19/02/1430 هـ) 14/ فبراير/ 2009 العدد : 2799
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090214/Con20090214258545.htm>

واس - الرياض

تجري وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي دراسة بعنوان «معايير تقييم الجمعيات الخيرية في المملكة». وتهدف الدراسة إلى مساعدة الجمعيات لتطوير مستوى أدائها الإداري والتنظيمي مما يسهم في تحقيق أهدافها من خلال الدراسات العلمية والأبحاث بالتعاون مع الجامعات السعودية ومراكز البحث العلمي المتخصصة والباحثين وتوفير معايير تقييم أداء الجمعيات الخيرية من الناحية الإدارية والمالية والتسويقية والتطويرية.

عضو شورى يطالب بدعم القضاء بكفاءات تجمع فقهى الشريعة والقانون

تراجع إنجاز القضايا التجارية والإدارية في المظالم العام الماضي

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/02/19 هـ) 14 / فبراير/ 2009 العدد : 2799

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090214/Con20090214258552.htm>

محمد الغامدي – الرياض

تراجع إنجاز ديوان المظالم في القضايا التجارية والإدارية بنسبة 44% و 34% على التوالي العام الماضي، وذلك وفق تقرير أصدره الديوان ومقرر مناقشته أمام مجلس الشورى بعد غد. وبين التقرير زيادة القضايا الواردة للديوان الذي تلقى 18720 قضية واردة بمعدل زيادة تصل إلى 26% عن الأعوام الماضية. وعزا مصدر رسمي في الديوان أسباب الانخفاض إلى طبيعة الترافع في تلك القضايا، لأن «المتقاضين في معظم الأحيان يطلبون مهلا يتفاوت مقدارها ليتسنى لهم إعداد إجابة مدعومة بالأدلة والمستندات». وأضاف المصدر أنه «في كثير من الأحيان يطلب طرف تمديد المدة نتيجة الطبيعة المعقدة لتلك القضية، كما أن بعض القضايا تتطلب الاستعانة بجهات الخبرة المختلفة، أو إحالة النزاع إلى التحكيم في القضايا التجارية، إضافة إلى أن كثيرا من القضايا الإدارية تتطلب مخاطبة الجهات الإدارية لإبداء ما لديها من بيانات أو معلومات». في المقابل دعا عضو مجلس الشورى الدكتور محمد آل زلفة إلى أهمية دعم الديوان بالكوادر المؤهلة والخبرات القانونية وإيجاد المقرات المناسبة، مشيرا إلى أن الديوان يعتبر بمثابة المحكمة العليا مما يتطلب أن يكون هناك اهتمام كبير به. وأوضح أن هناك العديد من القضايا التي تجاوزت عقوداً من الزمن ولم يتم البت بها، مما يدعونا إلى المطالبة بإيجاد كفاءات تجمع فقه الشريعة والقانون المتطور للتعامل مع تلك الأحداث المتوالية.

التربية تؤكد وقوفها القانوني مع المعلمين والمعلمات ضد الاعتداءات

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/02/19 هـ) 14 / فبراير / 2009 العدد : 2799
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090214/Con20090214258553.htm>

عبد الله عبيد الله الغامدي، ياسمين الحمد - جدة
شددت وزارة التربية والتعليم على وقوفها مع المعلمين والمعلمات في المطالبة بكل ما يحفظ حقوقهم التي كفلتها أنظمة الدولة، سواء داخل المدارس أو في الأجهزة الأمنية والقضائية إن تطلب الأمر ذلك من خلال إدارتها القانونية. وأكدت في بيان صحفي أصدرته لما لاحظته من تعرض بعض المعلمين من اعتداءات أثناء أدائهم واجبههم التربوي والتعليمي داخل مدارس التعليم العام أو خارجها، على أن المساس بالمعلم والمعلمة يعد مساساً بالعملية التربوية والتعليمية ومكوناتها الرئيسية. وقالت: إن «الوزارة لا تدخر جهداً في رعاية المعلم والمعلمة، وتوفير كل ما من شأنه استقرارهما الوظيفي والنفسي لأداء تربوي وتعليمي يواكب تطلعات القيادة». وأضافت أن «المساس بالمعلمين أو المعلمات بأي شكل من أشكال الإساءة استهتار وعدم تقدير للدور الكبير الذي يقومون به من أجل بناء الأجيال وتنشئتهم التنشئة الصالحة المبنية على الثوابت، والهادفة إلى إكسابهم المعارف والعلوم والمهارات التي تعينهم على فهم الحياة، والمساهمة في خدمة أنفسهم والمشاركة في تفعيل خطط التنمية وتطويرها». وشددت على أن المعلم والطالب هما مدار العملية التربوية والتعليمي، وليس هناك تجاهل لطرف لصالح طرف آخر، وهو ما تضبطه الأنظمة والإجراءات المرعية في وزارة التربية والتعليم، مشيرة إلى أن العمل التعليمي والتربوي عمل بشري تضبطه قوانين وأنظمة ومصالح مرعية، ولا يخلو أي عمل بشري من جوانب تنظر الوزارة إلى أهمية تقويمها وتعزيزها في إطار ضبط المناخ التعليمي في مدارس التعليم العام، وقد تحقق منها الكثير الذي يلبي حاجة الميدان التربوي في كافة المجالات، وتسعى الوزارة إلى تطويره في ظل التعاون الملموس من القائمين على العمل التعليمي والتربوي في مدارس التعليم العام. ودعت الأسر إلى القيام بدور الشريك الفاعل في تربية الأبناء والاهتمام بهم والتواصل مع مديري المدارس ومعلميها فيما من شأنه ضمان تربية جادة وتعليم فاعل يسهم في نهضة البلاد، مشيرة إلى أن الوزارة تتطلع إلى مشاركة وسائل الإعلام في تهذيب الأخلاق ونشر ثقافة الحوار والتوعية بأهمية العلم والتعليم وإبراز دور المعلم الريادي في تنمية هذا البلد من خلال تربية وتعليم فلذات أكبادنا وأمل مستقبنا

”بر” جدة تستأجر شقق سكنية للأيتام

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 18 صفر 1430 هـ الموافق 13 فبراير 2009م العدد (3059) السنة التاسعة
http://alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3059&id=90245&groupID=0

جدة: سامية العيسى

افتتح رئيس مجلس إدارة جمعية البر بجدة مازن بترجي وعضو مجلس إدارة الجمعية سيف الله شربتلي مساء أول من أمس مشروع ”رجال المستقبل“ وهو عبارة عن شقق سكنية تم استئجارها لأبناء الجمعية الذين بلغوا سن الـ 22، حيث قامت الجمعية باستئجار ثلاث شقق سكنية تهدف من ورائها إلي تنشئة أبنائها الأيتام تنشئة اجتماعية صحيحة وتهيئتهم للاندماج.

وحرصت الجمعية على تجهيز الشقق بأحدث الأثاث المنزلي وأجود الأجهزة الكهربائية، وتقع هذه الشقق داخل حي السلامة وحي السليمانية، وتقدر تكلفة المشروع بحوالي 800 ألف ريال تشمل الإيجار السنوي لكل شقة والمصروف الشخصي لهؤلاء الأيتام البالغ عددهم 15 يتيما موزعين بواقع خمسة أشخاص داخل كل شقة سكنية. وحث بترجي خلال كلمته التوجيهية التي ألقاها الأبناء الأيتام على سلك الطريق الصحيح والتمسك بواجبات الدين الإسلامي وتحملهم المسؤولية، وبين أن جمعية البر بجدة لن تتخلى عن أبنائها الأيتام، وأنها سوف تقف مع كل ابن من أبنائها إلى أن توصله إلى بر الأمان والاستقرار، ووعد الأبناء الأيتام التابعين للجمعية بأن هناك مكافأة مالية سوف تصرف لكل ابن يتيم يكمل دراسته ويحصل على شهادة الماجستير من جامعه معترف بها، كما أن هناك مكافأة مالية وقدرها 50 ألف ريال لكل يتيم من أبناء الجمعية يحصل على درجة الدكتوراه. وأوضح أن هذه المرحلة ”رجال المستقبل“ سوف تكون مدتها ثلاث سنوات لكل ابن يتيم، حيث إنها المرحلة الأخيرة التي سوف تتحملها الجمعية بعد انتهاء هذه المرحلة، وسوف يعتمد الابن اعتمادا كلياً على نفسه ويتحمل جميع مسؤولياته الحياتية.

وقال إن هناك متابعة لهؤلاء الأبناء عن طريق مشرفين مختصين في المجال التربوي يقومون بزيارتهم ومتابعتهم ورفع تقارير أسبوعية لإدارة مركز الشباب التابع للجمعية، وبين أن الجمعية ترعى 350 يتيماً داخل ثلاث دور إيواء تابعة لها هي ”دار الزهراء، دار الفتیان، مركز الشباب“.

رئيس لجنة المحامين بالمدينة: مراكز الشرطة تعطل الحق العدلي للمتهم.. ولا يجوز للمحقق عزل المتهم عن محاميه

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 صفر 1430هـ - 12 فبراير 2009م - العدد 14843
<http://www.alriyadh.com/2009/02/12/article409123.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي:

اتهم رئيس لجنة المحامين بالمدينة المنورة سلطان بن زاحم مراكز الشرطة بتعطيل الحق العدلي المقرر للمتهم وفق الأنظمة التي قررها ولي الأمر وذلك بحرمانه التواصل مع محاميه القانوني، وفقاً لديباجة هيئة التحقيق والادعاء العام المرفقة بملف الاتهام والتي تنص على ذلك. وأوضح ابن زاحم خلال اتصال هاتفي لـ«الرياض» أعقب لقاءه وأعضاء اللجنة رئيس فرع الهيئة الدكتور زكي آل محمود بأن اللقاء هدف إلى تفعيل الدور العدلي للمتهم، من خلال مناقشة حقوقه في ظل نظام الإجراءات الجزائية، مشيراً إلى بعض المخالفات التي تصدر عن اجتهادات ضباط، وأفراد المخافر، وينسحب أثرها سلبياً على حقوق الموقوف المكفولة من قبل المشرع، حيث يكون المقبوض عليه في موقف ضعف لا يخوله الدفاع عن نفسه.

وعن أبرز ما تم مناقشته خلال الاجتماع كشف رئيس لجنة المحامين عن أن اللقاء يعد فاعلاً إلى حد ما، ولكن تخلله جدل إيجابي بين الجانبين في تفسير غموض المادة (69) من النظام والتي تفيد بمضمونها: «... للمحقق أن يجري التحقيق في غيبة المذكورين أو بعضهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة، وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يتيح لهم الاطلاع على التحقيق...» فالمحققون يرون أن التفسير الأقرب لكلمة «المذكورين» جميع من ذكر، وفي مقدمتهم محامي الشخص الذي يتم التحقيق معه سواء المتهم أو المجني عليه أو المدعي بالحق الخاص، بينما يرى المحامون بأن الحق الذي قرره ولي الأمر للشخص الذي يتم التحقيق معه هو عدم عزله عن محاميه وفقاً للمادة 70 التي فسرت في مطلعها ما قد يتم الاجتهاد فيه إلى غير محله، وذلك بلفظ صريح جلي لا يقبل الغموض ولا التأويل «ليس للمحقق أن يعزل المتهم عن وكيله، أو محاميه الحاضر معه في أثناء التحقيق وليس للوكيل، أو المحامي التدخل في التحقيق إلا بإذن من المحقق...».

وأضاف: أعتقد بأنه التمس على سلطات جهات الاستدلال والتحقيق مفهوم نص المادة التي فرقت بين العزل وعدم التدخل في التحقيق، مؤكداً أن مشكلة تجاهل هذا الحق يعاني منها كثير ممن خضع لإجراءات الاستجواب والتحقيق في جميع مناطق المملكة.

وقال ابن زاحم: خرجنا في نهاية اللقاء بموافقة رئيس فرع الادعاء على آلية بين المحامين والمحققين ليتم تفعيل دورهم العدلي، فوعد باستحداث قاعة مناسبة في الفرع للمحامين بعد أخذ موافقة الرئيس العام لهيئة التحقيق والادعاء العام، كما طلب د. زكي آل محمود أن تكون هناك لقاءات فصلية تتم بين الطرفين لبحث الأمور التي تتعلق بالجانبين، ثمناً في ذات السياق موافقة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية مشاركة محامي المدينة مع مسؤولي الوزارة في إعداد أي مشروع نظامي عقب لقائه بهم في شهر ربيع الأول من العام المنصرم في فندق الميرديان، وما تلا ذلك من موافقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد أمير المدينة المنورة على إقامة ورش عمل للجهات الحكومية العدلية بالمنطقة بمشاركة لجنة المحامين. حضر الاجتماع رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام الدكتور زكي آل محمود، ورئيس دائرة الادعاء محمد المطيري، ورئيس دائرة العرض عبدالله الأحمد، ومن المحامين رئيس اللجنة سلطان بن زاحم وأعضاؤها الدكتور ناصر الفريدي وخالد العمري وفهد الحاسري.

أسباب العنف

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/02/19 هـ) 14/ فبراير/ 2009 العدد : 2799
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090214/Con20090214258654.htm

سلمان بن فهد العودة

يمكن فرز الأسباب المنتجة للعنف إلى نوعين:

الأول: أسباب غير مباشرة

وهي متصلة غالباً بالبيئة والظروف المحيطة التي تصنع تهيئة، وتوفر مناخاً ملائماً لانتشار فيروس العنف، واتساع نطاقه.

بعض البيانات حاضنة ومؤهلة لإنتاج العنف، أو لاستقباله؛ لأنها تفتقد عنصر (الممانعة). حين لا يكون لدى المرء جواب على أسئلة الفكر المشروعة، سيكون فكره قابلاً لثنى الاتجاهات، وحين لا يكون لديه جواب على أسئلة الحياة المشروعة؛ ستظل حياته رهناً لتقلبات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وحين لا يشعر المرء بالانتماء إلى مجتمعه وأسرته ومحيطه؛ سيبحث عن انتماء بديل، ولن يجد عسراً أن يتخلى عن أهله وناسه، ويضع يده في يد أي قوة تستهدف الإطاحة والتدمير، والشاعر القديم كان يقول:

إذا أنت لم تنفع فضرر قائم

يرجى الفتى كيما يضر وينفع

والمرء قد ينتمي فطرة إلى وطن عاش على ثراه، لكن لا ينتمي إلى مؤسسات هذا الوطن، والتي أكبرها (الدولة) باعتبارها مؤسسة المؤسسات، أو أم المؤسسات؛ حتى يشعر بأن هذه المؤسسة الأم بفرعها وتشكلاتها هي لخدمته ومساعدته على تنظيم نفسه وتنظيم الآخرين، وتحقيق الأهداف والطموحات، وتوفير المصالح والخدمات وحماية الفرد والجماعة، وهذا يفتقر إلى:

1- التوعية المتوازنة للمواطن بحقوقه وواجباته.

2- عدم المصادرة، فليست العلاقة هي دائماً علاقة أبوية محضه، بل حتى حين تكون علاقة أبوية، فالأب الحصيف لا يستعمل لغة الإملاء والفرض أبداً، بل يشعر الابن بدوره في العملية الحياتية، وأن له رأياً معتبراً، وحين يكون الرأي غير معتبر، فثمة حوار وجدل هادئ، وفرص متنوعة، قبل أن تصل الأمور إلى القطيعة والتهيب للحرب والمواجهة.

3- اعتماد مبدأ التنظيم لجهود الأفراد، وليس الحجر أو المنع، فإن الإنسان بطبعه فعال وهمام، كما في الحديث النبوي: « أحبُّ الأسماء إلى الله عبدُ الله وعبدُ الرحمن وأصدقها حارثٌ وهمامٌ » كما عند أبي داود والنسائي وغيرهما، وأصله في مسلم.

فالمؤسسة مهمتها تنظيم جهود الناس، وليس إلغاءها أو حجبها، ومن الممكن أن تتحول الطاقات المختلفة ضمن مؤسسات المجتمع المدني إلى وسائل مساعدة للمؤسسة الأم (الدولة) في تحقيق المصالح، وتوفير الخدمات، ومواجهة الطوارئ والأزمات.

أما حين يُحجر عليها وتلاحق وتطارده، فمنها ما يخمل ويخمد، ويكون «خلية نائمة» قابلة للانبعاث، ومنها ما يتمرد ويُجند نفسه أو يُجنده غيره ضمن «خلية بقطعة».

4- تفعيل مبدأ المصالح العامة، والشفافية في الممارسة، بما يجعل أفراد المجتمع شركاء في السراء والضراء، يتقاسمون لقمة العيش بينهم، فلا يطالبون بالمستحيل، ولا ينتشخون على المتاح.

إن الاندماج في مشروع التنمية الشاملة والتنمية المستدامة في شؤون الحياة، ولكل الأجيال الحاضرة والمقبلة، يمكن أن يكون هدفاً يتمحور الناس حوله ويضمون جهودهم من أجله.

وتحت هذا البند يمكن أن تجري مصالحات جادة بين الشعوب والحكومات، تعتني بالحاضر والمستقبل أكثر من عنايتها بالماضي، وتمنح فرصة لمن مر بتجربة أن ينتقل منها إلى سواها، وتفلح في تغيير قناعات المتعاطفين والمترددين والشامتين والمتفرجين إلى قناعات إيجابية، تؤمن بالمجتمع ومؤسساته، وتندمج في مشروعاته، وتعد نفسها جزءاً منه لا يتجزأ.

وهذه خطوة عظيمة، يصح أنها من «السهل الممتنع». لأن بعض المنحازين لفكر منحرف هم مثل المقاتل الذي أصيبه على الزناد، يحسب كل مقالة هي حيلة أو خدعة، فإذا أفلح المجتمع بمؤسساته أن ينزع عنه هذا الإحساس، سقطت البندقية من يده تلقائياً.

وتحت هذا البند يمكن تخفيف التوتر بين المجموعات الثقافية والأثنية والعقدية داخل المجتمع الواحد، والتوقف عن سياسة تفعيل الصراع بينها، بل يقوم مبدأ (التحاجز) أو الكف والموادعة.

وضمن هذا يمكن إقامة الحوار الهادئ الموضوعي، مع الحفاظ على حقوق الأفراد والمجموعات، وتشجيع ظهور الروح الإيجابية المتقبلة للاختلاف والمؤسسة لحوارات يسود فيها الأدب الراقي والخلق الكريم، والبحث عن المعذرة وحسن الظن، بدلاً من التهارش والتطاحن والاتهام والتحقير. إن سيادة مبدأ الصراع داخل المجتمعات تحت أي ذريعة لهو مدعاة إلى قابلية العنف، والعرب تقول:

فإن النار بالعودين تذكي

وإن الحرب أولها كلام

والعنف اللفظي؛ صدر في جريدة أو كتاب أو قناة أو إذاعة أو مجلس؛ هو تمهيد لما وراءه، خاصة حين يكون ظاهرة شائعة أو منظمة أو مدعومة، أما حين يكون شذوذاً واستثنائياً وعملاً فوضوياً على الصعيد العام؛ فالخطب أهون وأيسر. ونحن نجد في محكم التنزيل قوله تعالى: «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا» (البقرة: من الآية 83)، وكان ابن عباس يقول: «لو قال لي فرعون: بارك الله فيك، لقلت: وفيك». رواه البخاري في الأدب المفرد وسنده على شرط مسلم.

إن هذا اللون من الأسباب، الأسباب غير المباشرة، المتعلقة بالبيئة القابلة والمؤهلة لإنتاج العنف أو تقبله أو دعمه، واسع جداً، ويمكن أن يكون ثمة حديث مستفيض عن التاريخ وعنفه، والجغرافيا وعنفها، والمجتمع، والثقافة... وما تم عرضه ليس سوى أنموذج لهذا اللون.

زار سجن رفحاء واطمأن على أوضاع 177 نزيلاً عراقياً بالمحافظة قنصل سفارة العراق لـ «الرياض»: السجناء السعوديون بالعراق يعاملون معاملة جيدة وهم في مناطق آمنة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 صفر 1430 هـ - 12 فبراير 2009 م - العدد 14843
<http://www.alriyadh.com/2009/02/12/article409189.html>

رفحاء - عيادة الجندي:

أوضح القنصل العراقي بالرياض الدكتور رعد محمود أحمد لـ «الرياض» أنه لا يملك أي معلومات حول المعتقلين السعوديين والأجانب في العراق، لكنه استدرك قائلاً والذي أعرفه أن السجناء في العراق يعاملون معاملة جيدة وهذا شيء مؤكد والسعوديون الموجودون في العراق المعاملة لهم جيدة وهم في مناطق جيدة جداً. وقال إن العراق يتعاون في هذا الأمر.. وزاد ونحن عندما يأتينا طلب معين حول معلومة معينة نرد على ذلك الاستفسار، ونتمنى أن تكون معاملة العراقيين هنا بهذه الطريقة.. جاء ذلك التصريح على هامش زيارته لسجن محافظة رفحاء العام.. حيث عقد اجتماعاً مع المقدم إبراهيم المنيجل مدير سجن رفحاء تم خلاله بحث سبل توثيق وتعزيز التعاون فيما يتعلق بمتابعة قضايا النزلاء العراقيين في سجن رفحاء والذين يصل عددهم لـ 177 سجيناً، واستمع إلى شرح عن الأنشطة والبرامج والخدمات والأنشطة الثقافية وغيرها التي تقدمها الإدارة للنزلاء، وتفقد القنصل العراقي الدكتور رعد محمود أحوال النزلاء العراقيين والتقى بمجموعات منهم. وقال قنصل سفارة جمهورية العراق إن زيارته تأتي في إطار تأكيد الدعم والاهتمام بالأوضاع الإنسانية الخاصة بالعراقيين الذين يقضون أحكاماً في السجون السعودية والأطمئنان عليهم وهناك اهتمام كبير حقيقة من الحكومة العراقية بمسألة السجناء العراقيين والأطمئنان عليهم وعلى معاملتهم وهو جزء من واجبنا نحن كسفارة، وأضاف وقمت بزيارة العراقيين في سجن محافظة رفحاء وهم في بلدتهم الثاني. ونتمنى أن ينظر إليهم بعين الرأفة والرحمة وقد استمعت لهم ووضعت مطالبهم بين أيدي إخواننا المسؤولين.. وختم حديثه بالقول إن هناك تعاوناً بيننا وبين الخارجية في مسألة زيارة السجناء العراقيين وهناك تعاون بالفعل في الرياض.

التربية تشدد على حماية المعلمين والمعلمات من الإساءة والاستهتار بدورهما

المصدر: جريدة الرياض السبت 19 صفر 1430 هـ - 14 فبراير 2009م - العدد 14845
<http://www.alriyadh.com/2009/02/14/article409546.html>

كتب - فارس الفهد، راشد السكران:

صرّح المتحدث الرسمي بوزارة التربية والتعليم الدكتور عبدالعزيز الجارالله أن الوزارة تشدد على أن المعلم والمعلم هما ركنان من أركان العملية التربوية والتعليمية وأن المساس بهما يعد مساساً بالعملية التربوية والتعليمية ومكوناتها الرئيسية، مؤكداً في الوقت نفسه أن وزارة التربية والتعليم لا تدخر جهداً في رعاية المعلم والمعلم وتوفير كل ما من شأنه استقرارهما الوظيفي والنفسي لأداء تربيوي وتعليمي يواكب تطورات قيادتنا بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله. يأتي ذلك في ظل متابعة دقيقة من مسؤولي وزارة التربية والتعليم لما يتعرض له بعض المعلمين من اعتداءات أثناء أدائهم واجههم التربوي والتعليمي داخل مدارس التعليم العام أو خارجها، وتؤكد وزارة التربية والتعليم أن المساس بالمعلمين أو المعلمات بأي شكل من أشكال الإساءة هو استهتار وعدم تقدير للدور الكبير الذي يقومون به من أجل بناء الأجيال وتنشئتهم التنشئة الصالحة المبنية على الثوابت، والهادفة إلى إكسابهم المعارف والعلوم والمهارات التي تعينهم على فهم الحياة، والمساهمة في خدمة أنفسهم والمشاركة في تفعيل خطط التنمية وتطويرها، فإن طلاب وطالبات اليوم هم رجال وسيدات المستقبل وهم الثروة الحقيقية لهذا البلد المعطاء، الذي يمتاز بأبنائه بالأخلاق العربية الأصيلة والترابط الاجتماعي والتمسك بمبادئ الدين الحنيف. وأضاف المتحدث الرسمي أن وزارة التربية والتعليم تدعو الأسر للقيام بدور الشريك الفاعل في تربية الأبناء والاهتمام بهم والتواصل مع مديري المدارس ومعلميها فيما من شأنه ضمان تربية جادة وتعليم فاعل يسهم في نهضة هذه البلاد بإعداد رجال المستقبل وقياداته، كما يتطلع مسؤولو الوزارة إلى مشاركة وسائل الإعلام جميعها وبكافة مستوياتها وأنواعها في تهذيب الأخلاق ونشر ثقافة الحوار والتوعية بأهمية العلم والتعليم وإبراز دور المعلم الريادي في تنمية هذا البلد من خلال تربية وتعليم فلذات أكبادنا وامل مستقبلنا، كما أن للمجتمع بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية دوراً بارزاً في نشر ثقافة التسامح والحوار والاحترام المتبادل وذلك من خلال المساجد والأندية والملتقيات الثقافية. وتؤكد الوزارة أنها تفهم مع المعلمين والمعلمات في المطالبة بكل ما من شأنه حفظ حقوقهم التي كفلتها أنظمة الدولة، في دائرة ما يتاح لها من إمكانات في داخل المدارس أو في الأجهزة الأمنية والقضائية إن تطلب الأمر ذلك من خلال اداراتها القانونية. وتشدد الوزارة على أن المعلم والطالب هما مدار العملية التربوية والتعليمية وليس هناك تجاهل لطرف لصالح طرف آخر وهو ما تضبطه الأنظمة والإجراءات المرعية في وزارة التربية والتعليم. وتجدد وزارة التربية والتعليم ثققتها في الجهاز التعليمي والتربوي في مدارس التعليم العام والمتمثل في المعلمين والمعلمات والطواقم الإداري الذين قدموا للتعليم من وقتهم وجهدهم الكثير، والذي تقدره لهم قيادة هذه البلاد ومواطنوها متطلعين إلى المزيد من الجهد منهم لصالح الوطن ومواطنيه. وتؤكد الوزارة أن العمل التعليمي والتربوي هو عمل بشري تضبطه قوانين وأنظمة ومصالح مرعية، ولا يخلو أي عمل بشري من جوانب تنظر الوزارة إلى أهمية تقويمها وتعزيزها في إطار ضبط المناخ التعليمي في مدارس التعليم العام وقد تحقق منها الكثير الذي يلبي حاجة الميدان التربوي في كافة المجالات وتسعى الوزارة إلى تطويره في ظل التعاون الملموس من القائمين على العمل التعليمي والتربوي في مدارس التعليم العام.

د. الحناكي: مراكز الاستشارات العائلية تقدم خدمات جليلة للحد من ظاهرة العنف الأسري والطلاق

المصدر: جريدة الرياض السبت 19 صفر 1430 هـ - 14 فبراير 2009م - العدد 14845
<http://www.alriyadh.com/2009/02/14/article409514.html>

جدة-ياسر الجاروشة:

أكد الدكتور علي بن سليمان الحناكي مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أن مراكز الاستشارات العائلية والزوجية في المملكة تساعد بشكل كبير في التخفيف من ظاهرة الطلاق التي استشرت في المجتمعات في الآونة الأخيرة، وتساهم في السيطرة على مشاكل العنف الأسري. جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة يرافقه الأستاذ بدر بن جابر السحاقي مدير إدارة الجمعيات بالإدارة العامة للشؤون الاجتماعية إلى مركز (تراتيب) بجدة المختص بالاستشارات التربوية والتعليمية والاجتماعية للوقوف عن كثب على نشاط المركز وما يقدمه من خدمات للمجتمع على الصعيد الأسري والإرشادي للفتيات المقبلات على الزواج لتدريبهن تدريباً اجتماعياً تربوياً يُمكنهن من تحمل المسؤولية ليصبحن زوجات صالحات وسيدات منزل وفق مفهوم القوامة وكيفية التعامل مع الزوج بما يضمن استقرار الأسرة واستمرارها للحد من الطلاق والعنف الأسري.

واستمع الحناكي والسحاقي لشرح وافٍ من الأستاذة عبير الهديان عن الخدمات التي يقدمها مركز تراتيب والدور الذي يقوم به في نشر ثقافة التأهيل الأسري، كما قدمت الاستشارات في المركز توضيحاً مفصلاً كل منهن حسب تخصصها والمحاور التي تعتمد عليها أهداف المركز ويقدمونها للفتيات من خلال دورات للمشاركات من المقبلات على الزواج لتوجيههن أسرياً واجتماعياً بتقديم كافات الإمكانيات التي من شأنها تفيد الفتيات، كما أنهم يمنحونهن استشارات تمكنهن من حفظ سعادتهن الزوجية مع أزواجهن في إطار الخصوصية بين الزوجين وهذا ما عُبر عنه في برامج وحملات تراتيب ب (بيبتك جنتك) و(بيبتك سعادتك).

وتجول الضيوف في أرجاء المركز وزاروا كل الأقسام والقاعات والمكتبة ليقفوا على مختلف الأنشطة والخدمات التي تسهم في توعية المجتمع وتنقيف السيدات بأسلوب شيق وراق مواكب للحياة العصرية ولكافة المراحل العمرية لضمان حماية الأسر من شبح الطلاق والعنف الذي أصبح سمة سائدة لغياب التوجيه الأسري والذي يخجل الكثير من الأزواج التوجه للمختصين لأخذ الاستشارات والدورات لجهلهم بما تعود عليهم من فائدة واستقرار نفسي وعاطفي وفق شريعتنا السمحة وعاداتنا الأصيلة .

وقال الدكتور علي الحناكي في كلمته في ختام زيارة المركز: إن المشروع حضاري وواعد والقائمات عليه من بنات الوطن اللواتي نؤمل فيهم كل الخير، وأنصوّر أن الأفكار الطيبة التي سمعناها من الأستاذة عبير الهديان عن مركز (تراتيب) توحى بالخير ولعلها إن شاء الله تُنفذ على أرض الواقع، وأضاف: لفت نظري الأفكار الجميلة التي لها صلة بتطوير وتنمية مهارات المواطنين من الجنسين وتعريف الشباب والشابات بالمهارات الحياتية المطلوبة لتخفيف حالات

الطلاق ولكسب النجاح في شتى مناحي الحياة كل هذه الأمور سمعتها وتأكدت من صدق النوايا فيها مشيراً إلى أن مثل هذه المراكز مهمة جداً للمجتمع ونحن وإياهم في وزارة الشؤون الاجتماعية وكل الوزارات والمراكز الأهلية التي تستهدف تنمية المهارات والتطوير في مركب واحد وما يهمنا يهمهم وهو مطلوب لمصلحة المواطن اجتماعياً.

وأعرب عن أمله أن تستفيد المراكز من تجارب الآخرين وأن يسعوا دائماً إلى الريادة والتميز لأنها مطلب وألا يكرروا أنفسهم مثل المراكز الأخرى التي تبدأ ببطئ وكسل بأن يتبنوا أفكاراً جميلة وغير تقليدية ويستفيدوا من الابتكارات والتجارب الرائدة غير التقليدية من داخل وخارج البلد وأتمنى للقائمت على المركز التوفيق والسداد وأشكرهم على حسن الاستضافة.

من جانبه، أشار الأستاذ بدر بن جابر السحاقي مدير إدارة الجمعيات بالإدارة العامة للشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة إلى أن المركز يضطلع بأهداف إنسانية بحثة من أجل خدمة وتطوير الفرد وتطوير سلوكه ومهاراته، والمركز يعتبر من المراكز المتميزة من خلال إطلاعنا على تأثيثه وإمكانيته وأهدافه التي يرغب في تحقيقها، وأوضح أن المجتمع حالياً بحاجة إلى كثير من هذه المراكز خاصة في ظل الظواهر الاجتماعية التي بدأت تظهر على الساحة وما ينتج منها من إفرازات من العنف الأسري بكل أنواعه وهذا ينبع أساسه مما جاء حديثاً بسبب التأثير بالتقنيات وخطافه، وفي إطار الوضع الراهن نحتاج لمثل هذه المراكز التي تعمل على تهذيب السلوك وتنظيمه وتهيئت المجتمع بأن يكون قابلاً لهذا التطور ويتعامل معه بشكل ايجابي ونحن كشؤون اجتماعية نحاول تقديم ما نستطيع في خدمة هذا الأعمال طالما أنها تهدف كاترتيب إلى خدمة المجتمع واسأل الله لهم التوفيق والنجاح ونسأل الله أن يأخذ بيد القائمت على هذا المركز إلى ما فيه الخير.

الاجتماعية: 150 بطاقة علاج مخفض للأسر الفقيرة بالمدينة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 13 فبراير 2009
<http://al-madina.com/node/104794>

مصلح الحربي - المدينة المنورة
قامت لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية العاملة مع مركز التنمية الاجتماعية بالمدينة المنورة مؤخرا بتوزيع أكثر من 150 بطاقة العلاج الاجتماعي المخفض للأسر المحتاجة والتي تبنتها اللجنة بالتعاون مع أحد المجمعيات الطبية بالمدينة المنورة، من جانبه أوضح الدكتور عبدالعزيز الحازمي «رئيس لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية» أن اللجنة خصصت مكتبا لاستقبال طلبات المواطنين والمواطنات الراغبات في الحصول على بطاقة العلاج المخفض ممن تنطبق عليهم شروط الحصول على البطاقة، مشيرا إلى أن الخدمات العلاجية المقدمة للمستفيدين من العلاج الاجتماعي المنخفض تتمثل في الأسنان والجلدية والولادة وغيرها من التخصصات الطبية المتوفرة في المجمع الطبي، وأضاف الحازمي أن اللجنة تعتزم التوسع في العلاج الاجتماعي المخفض بعد أن أبدى بعض المستشفيات والمستوصفات الأهلية بالمدينة المنورة تبني هذا البرنامج والذي يحظى بدعم كبير من عبدالجليل زارع مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة ومدير مركز التنمية الاجتماعية بالمدينة فالح الحجية.

أنقذونا (١)

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 18 صفر 1430 هـ - 13 فبراير 2009م - العدد 14844
http://www.alriyadh.com/2009/02/13/article409406.html

إشراقه

د. هاشم عبده هاشم

** أشعر «بخجل» كبير..

** وأنا أتابع استمرار قصص الفصل بين زوجين.. بسبب عدم تكافؤ النسب..

** بعد أن اعتقدت أن مجتمعنا قد أدرك حقيقة الفضيحة التي تنسب إليه في أعقاب مسلسل الفصل بين أكثر من زوج وزوجة وتشرذم أبنائهم..

** وإلا فهل يمكن تخيل حدوث قصص كهذه في مجتمع من مجتمعات الدنيا.. في عصر بلغ فيه عقل الإنسان مداه.. ووعيه أقصى درجاته؟

** وإلا فكيف يمكن قبول مبدأ تخريب حياة أسرة كاملة لمجرد الأب.. أو الأخ.. أو الوصي.. أو القريب اكتشف -بعد فترة من الزمن- امتلاً فيها البيت بالبنين.. والبنات.. أن من زوجه على إبتهم ليس كفؤاً لها.. بمقاييسهم الخاصة.. ونعراتهم «الضيقة»..

** وإلا.. فأين كان هؤلاء عندما تقدم هذا الشاب بطلب يد ابنتهم؟

** ومن الذي منعهم من أن يرفضوه.. أو أن يتحروا حسيبه.. ونسبه.. وأصله.. وفصله..!؟

** وكيف أنهم لم ينتبهوا إلى أنه غير مناسب لنسبهم إلا بعد أن أنجب.. وعاش عيشة هائلة مع زوجته وأطفاله؟

** وبصرف النظر عن المسوغات التي دفعت طالبي الطلاق بدعوى عدم تكافؤ النسب.. حتى وإن كان الطالب هو الزوجة.. فإنه لا يوجد نظام.. أو قانون.. أو عرف.. أو تقليد يقبل بمبدأ إنهاء زيجة قائمة لأسباب واهية.. وبالذات حين تكون الزوجة متمسكة بزوجها.. وحريصة على استمرار حياتها معه.. وغير مستعدة للخضوع لضغوط الأهل والأقرباء من المطالبين بتطليقها.. وخراب بيتها.. وتيتم أطفالها.

** وإلا فلن سينيتم الأطفال.. إذا كان أبوهم قد فقد شرعيته.. وأصبح زوجاً غير معترف به؟!

** إن المقياس في اختيار شريك العمر.. هو الدين.. والخلق.. وليس أي شيء آخر..

** فإذا جاءنا من نرضى دينه.. وخلقته.. وزوجناه..

** وإذا نحن قبلناه.. فإن أي دعوى -بعد ذلك- تصبح باطلة.. بطلان وفساد مسوغات طلب إلغاء الزواج نفسه لأسباب قد تكون مادية.. وقد تكون لأهواء خاصة.. وقد تكون لأسباب أخرى لا يعلمها إلا الله.. (!)

** فهل أنا على حق في خجلي من مجتمعي..؟

** لقد هزني مجدداً.. الخبر المنشور في صحيفة الحياة بعددها الصادر يوم الثلاثاء 15/صفر/1430هـ. عن اضطراب زوجين في القطيف إلى الانفصال مؤقتاً في انتظار صدور حكم قضائي في قضيتهما التي رفعها والد الزوجة مطالباً بالتفريق بين ابنته وزوجها بسبب عدم تكافؤ النسب..

** أفرعني الخبر..

** وأنا أتأمل صورة الزوجين (الطيبين) وهما ينظران بإشفاق تام إلى طفلتهما وثمرتهما زواجهما بعد أقل من عام ونصف.. دليل سعادتهما.. وقلقهما معاً.. (!)

** وقلت لنفسي:

** ترى.. ما ذنب الزوجين!؟

** والأكثر من هذا.. ما ذنب البلد الذي ما زال يوجد فيه من يفكر ويتصرف.. بمثل هذه الطريقة!؟

** أياً كان الأمر..

** فإن الأهم من الزوجين.. ومن الطفل.. ومن الحكاية برمتها.. هو.. البلد.. هو صورة القضاء في بلادنا.. هو صورتنا نحن أمام أنفسنا.. قبل أن تكون أمام العالم..

** إن تدخل الدولة الحاسم والحازم في مثل هذه الأمور.. هو الوحيد القادر على حفظ ماء الوجه.. وحماية الإنسان من صور الامتهان التي يتعرض لها بفعل سيطرة أفكار غريبة.. على عقول البعض.. فهل نطمع في ذلك!؟

ضمير مستتر:

** (لا قيمة للأعراف التي تتعارض مع حقوق الإنسان.. وأدميته.. وكرامته).

قالت إنهن إما جاهلات بالأنظمة أو يسعين لتشويه الحقائق وتضليل الرأي العام ... ناشطة توعويّة تتهم "الحقوقيات المستقلات" بالإساءة لـ"السعوديات"

المصدر: جريدة الحياة السبت - 09/02/14 //
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/02-2009/Article-20090213-71559c32-c0a8-10ed-0095-ef17e984a939/story.html

جدة - بدر محفوظ

هاجمت الناشطة في مجال التوعية في السعودية روضة يوسف من يسمين أنفسهن بالناشطات الحقوقيات المستقلات، واتهمتهن بالإساءة إلى المرأة السعودية من خلال مزاعمهن بأن المرأة في السعودية لا تنال حقوقها كاملة. ووصفت الناشطة يوسف وهي اختصاصية توعوية، لـ«الحياة» صاحبات تلك الادعاءات بأنهن إما جاهلات بالأنظمة والقوانين في البلاد، أو أنهن يسعين لتشويه الحقائق وتضليل الرأي العام عبر دعاواهن. وأكدت الناشطة أن الأنظمة داخل السعودية كفلت للمرأة حق المساواة مع الرجل في كل المعاملات الخاصة والعامة وقالت: «لا صحة أبداً لمن يقول إن المرأة السعودية تعاني جحوداً من المجتمع يقلل من شأنها أو ينقصها من مكانتها، فالنظام كفل لها حق المشاركة مع الرجل في كل التعاملات من خلال المسكن والتنقل والعمل الحر، من دون أي صعوبات أو عقبات». واستغربت الناشطة من بعض الناشطات الحقوقيات في السعودية أو ممن يدعين انتماءهن لبعض المؤسسات أو الجمعيات الحقوقية، ويمارسن بعض الإسقاطات الغربية من خلال المناداة بحقوق المرأة، ما أسهم ويسهم في نقل صورة سيئة عن السعوديات في المجتمعات الخارجية. وفندت الناشطة ادعاءات بعض الحقوقيات المستقلات ممن أكدن استحالة حصول المرأة داخل السعودية على منزل بطريق التملك أو الإيجار إلا بشرط أن يكون لها عائل يعولها أو ولي يلي أمرها. وقالت: «منذ تأسيس الأنظمة والقوانين داخل السعودية والمرأة تستطيع أن تسكن وتملك ما شاءت من دون أن يكون لها عائل يعولها أو ولي لأمرها». وأضافت: «إنني ومن واقع تجربة عشتها أنا شخصياً كوني سيدة مطلقة منذ ست سنوات واعيشت معي أطفالاً، لم أجد أبداً أي موانع تمنعني من الاستئجار أو التملك باسمي، إضافة إلى أن هذه التجربة نفسها عاشتها بعض السيدات السعوديات اللاتي أعرفهن، ولم يجدن أبداً ما يمنعهن أن يستأجرن أو يسكنن في منزل باسمهن الخاص، سواء من طريق مؤسسة عقارية أو مكتب عقار أو غيرها». وتمنت روضة من دعاة البحث عن حقوق المرأة من الناشطات الحقوقيات وغيرهن الاهتمام أولاً بحقوقهن وواجباتهن اللاتي تجب عليهن.

متساءلة كيف يمكن لبعض الناشطات أن يطالبن بحقوق المرأة ويدافعن عنها وهن لم يقمن بحقوقهن الأساسية إذ إن فاقد الشيء لا يعطيه، فالواجب عليهن فهم واستيعاب وتحري المعلومات والأنظمة بكل دقة ووضوح، على طريقة «قم بواجباتك تنال حقوقك»، وليس الانسياق وراء الادعاءات الباطلة.

... لا قانون يمنع تملك المرأة لوحدة سكنية

أكد أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي عدم وجود نص قانوني في الأنظمة السعودية يحظر تأجير المرأة لأي وحدة سكنية، فهي تستطيع أن تملك أو تستأجر باسمها تحت أي ظرف وفي أي مكان. وأوضح الخولي أن العلاقة بين المالك والمستأجر علاقة مدنية بحتة، وتمنح له الحرية كاملة إن شاء باع أو أجر أو غير ذلك، «إضافة إلى أنني لا أعلم نصاً قانونياً ضمن نصوص القوانين السعودية يحظر تملك أو تأجير المرأة السعودية لوحدات سكنية».

طلقها بسبب ضغوطات أسرية فرفعت قضية عليه في المحكمة «سعودية» تنتظر نتائج «DNA» لإثبات نسب طفليها وزوجها ينكر علاقته بهما

المصدر: جريدة الحياة السبت - 09/02/14

http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/02-2009/Article-20090213-71159851-c0a8-10ed-0095-ef174f86852a/story.html

جدة - منى المنجومي
تعيش أم خالد حالة من الترقب والقلق اللذان لن يحسما إلا مع نهاية يوم 22 من شهر صفر الجاري، إذ ستظهر حينها نتائج تحليل الحمض الريبي النووي «DNA» ليثبت أو ينفي نسب طفليها إلى زوجها الذي قرر تطليقها بعد مشكلات وضغوط عائلية تعرض لها.
وتعود تفاصيل القضية التي تروىها أم خالد لـ«الحياة» إلى خمس سنوات مضت حينما طلقها زوجها بعد زواج استمر ست سنوات كان ثمرته طفلان، وتقول: «لم يكن أهل زوجي راضين عن اقتراني بابنهم عندما أخبرهم برغبته الاقتران بي، بحجة أنني لست بالفتاة المناسبة له، إلا أن إصراره على الزواج مني دفع أسرته إلى رفع قضية في المحكمة ضدي اتهموني فيها بإغواء ابنهم».
وتشير أم خالد إلى أنها قضت نحو سنة في دار الفتيات في مكة المكرمة، ولكن بعد خروجها من الدار اقترن بها زوجها على رغم رفض أهله لذلك، لافتة إلى أنها قضت أياماً سعيدة خلال سنوات زواجها الأولى، وقالت: «بدأت مشكلاتنا تتزايد بعدما علم أهله أنني حامل، وزادت وتيرتها حدة منذ ذلك الحين حتى حصل الطلاق بعد ست سنوات من الزواج».
وأضافت: «تركني زوجي بعد أن رمى عليّ يمين الطلاق من دون أي أوراق تثبت نسب ابني له، غير بلاغي الولادة من المستشفى التي وضعتها فيه، مؤكدة أنها أرغمت على رفع قضية تثبت فيها نسب ابنيها بهدف استخراج أوراق ثبوتية لهما، إذ لم يستطيعا دخول المدارس والعيش بشكل نظامي، وقالت: «تهرب زوجي من الاعتراف بابني وعدم ضمهما في بطاقة عائلته مما أجبرني على رفع القضية».
وأكدت أنها استطاعت استخراج شهادتي ميلاد لطفليها من بلاغي الولادة اللذان قدمتهما كإثبات على أنه كان متواجداً معها في تلك الفترة، وزادت: «ستكون الجلسة المقبلة الفيصل في إثبات النسب، لاسيما وأن نتائج الحمض النووي التي طلب القضاة اجراءه ستكون محورياً رئيساً وفاصلاً».
وفي الوقت الذي تنتظر فيه أم خالد النتائج، أكد عدد من القانونيين لـ«الحياة» أن الأخذ في نتائج تحليل حمض الـ«DNA»، لا يزال ضمن القرائن التي يواجه فيها الزوج، ولكن الفيصل في هذه القضايا هو اعتراف الزوج بأبنائه ونسبهم له، خصوصاً وأن هناك قاعدة شرعية تنص على أن «الولد للفراش».
وأرجع المختصون في القضاء سبب تزايد مثل هذه القضايا خلال الأعوام الثلاثة الماضية في المحاكم السعودية إلى نقشي العلاقات غير المشروعة في المجتمع السعودي، وكثرة نسبة الزواج السري بين السعوديين أو الاقتران من خلال عقود زواج عرفي غير معترف بها في ساحة القضاء السعودي.
«حقوق الإنسان»: «إثبات النسب» موجود في المحاكم
قال المستشار القانوني لجمعية حقوق الإنسان السعودية المحامي الدكتور عمر الخولي: «قضايا إثبات النسب موجودة في المحاكم السعودية ولكن الإعلان عنها وتداولها في الصحف المحلية هو الجديد».

وتابع الخولي: «هناك ارتفاع في معدلات تلك القضايا المنظورة في المحاكم السعودية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، خصوصاً بعد اكتشاف نتائج وأثر تحليل الحمض النووي الذي شجع الكثيرين على رفع قضايا إثبات نسبهم». وأضاف: «إن القضاة في المحاكم لا يأخذون بتحليل حامض «DNA» كبرهان قاطع يبني عليه القاضي الحكم في القضية، خصوصاً وأن المحاكم السعودية تطبق الشريعة الإسلامية التي ورد فيها قاعدة شرعية قاطعة في قضايا النسب وهي «الولد للفراش».

القضاء: القاعدة الشرعية «الولد للفراش»

أكدت مصادر قضائية لـ«الحياة» أن عدم الاعتماد على نتائج تحليل الحمض النووي يعود إلى احتمال الخطأ فيه وإن كان بنسبة قليلة، لافتة إلى أن نتائجه يتم أقرارها واعتمادها كقرائن للفصل في تلك القضايا، ومواجهة الزوج بها في حال إنكاره لأبوتة. وأضافت: «إن القضاء في السعودية يعتمد على النص الشرعي والقاعدة الشرعية «الولد للفراش»، في الفصل في قضايا إثبات النسب، فبدون وجود عقد نكاح رسمي، أو اعتراف الأب بالابن أمام القاضي لا يمكن إثبات نسب الولد».

سفر: الحمض النووي قرينة يستعين بها القاضي

أوضح خبير المجمع الفقهي الدكتور حسن سفر لـ«الحياة»، أنه: «في حال نفى الأب نسب الطفل له يطالب القاضي بـ«اللعان» الذي لا يقع إلا في عقود الزواج الصحيحة»، وقال: «بعد تحليل الحمض النووي من القرائن التي يستعين بها القاضي في مواجهة الزوج أثناء جلسات القضية في المحكمة، وهي من العوامل المساعدة لتقصي الحقائق في القضايا هذه، وإذا أنكر الأب ظمناً فعليه الخوف من الله لأنه المسؤول الأول في حال وصول القضية لمرحلة «اللعان» وهو الغضب والإخراج من رحمة الله».

وأكد سفر أنه يجوز للقاضي إصدار حكم نسب الطفل لأبيه إذا تبين له ذلك، وقال: «من حق الأب الطعن في الحكم الذي يرفع لمحكمة التمييز، والتي يحق لها تصديق الحكم أو الاعتراض عليه ورده لساحة القضاء مرة أخرى».

حملة إلكترونية لرعاية الأسر المحتاجة

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/02/20 هـ) 15/ فبراير/ 2009 العدد : 2800
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090215/Con20090215258777.htm>

سعود البركاتي - جدة

يعتزم الصندوق الخيري الوطني إطلاق حملة اجتماعية إلكترونية لرعاية الأسر المحتاجة تحت شعار (فكر .. لوطن بلا فقر) بمشاركة مختلف شرائح المجتمع. وستعبر الحملة عن المضامين الحقيقية والإنسانية في طريقة معالجة القضايا الاجتماعية عبر شراكة ثلاثية الأبعاد تتكون من الجهات الحكومية، والقطاع الأهلي، وأفراد المجتمع وتهدف إلى دعوة أفراد المجتمع على المشاركة بوسائل متعددة من ضمنها التواصل الإلكتروني في وضع أفكار صالحة لمعالجة الفقر وفقا لخطة إشرافية من الوزارة للاستفادة منها في إثراء سبل معالجة هذا الملف، وتحويل المقترحات إلى مشروعات فاعلة على أرض الواقع. ووصفت الأميرة نورة بنت عبد الله بن سعود الكبير رئيس مجلس إدارة الشركة المنظمة للحملة الحملة بالعنصر المكمل لخطط الوزارة وإعلانها عن الحاجة لشراكات استراتيجية مع القطاع الخاص، وتفعيل دور المجتمع المدني بالنهوض بقضاياها، والعمل على مواجهتها. وأضافت أن مشاركة المجتمع شعبيا وبكل فئاته العمرية في حملة إلكترونية هي الأولى من نوعها لجمع أفكار نبيرة وقادرة على أن تترجم على أرض الواقع هي خطوة كبيرة ترفع من حس المسؤولية، وتشجع على قيام مبادرات مماثلة في القضايا التي تمس حياة الناس اليومية ومستقبل الأجيال القادمة. يشار إلى أن الحملة تعد الأولى من نوعها عربيا في جهود الدول النامية لمعالجة الفقر وينتظر أن يعمل على الحملة فريق سعودي بالكامل تقوم خطته على جعل " المسؤولية الاجتماعية " قيمة مضافة في القطاعين الخاص والحكومي، والاستفادة من وسائل التقنية في جعل الحوار الفكري عملا يوميا يتجه بالشباب والشابات لمحاورة مهمة ومستدامة في حياتهم.

نقل معلم إجبارياً مع تهديده بإيقاف الراتب

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/02/20 هـ) 15 فبراير/2009 العدد :
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090215/Con20090215258776.htm2800>

حاتم المسعودي - مكة المكرمة

رفض معلم لغة عربية في إحدى المدارس الابتدائية في حي الغسالة في مكة المكرمة أمس نقله إلى مدرسة أخرى واصفا قرار النقل بأنه تعسفي من قبل مدير المدرسة وإدارة التربية و التعليم في العاصمة المقدسة بعد أن خبير مابين النقل إلى مدرسة أخرى كما يقول أو البقاء في مدرسته إلا أن قرارا لاحقا طالبه بالنقل إجباريا أو انتظار العقاب بتوقيف الراتب و الخصم منه. وفي الوقت الذي أرجعت فيه المدرسة أسباب المشكلة إلى إدارة التربية و التعليم في العاصمة المقدسة. وحسب المعلم بندر الجابري فإن مشرفا تربويا عرض عليه الانتقال إلى مدرسة أخرى الأمر الذي رفضته جملة وتفصيلا، بعدها فوجئت بقرار توجيهي إلى مدرسة أخرى موقع من مدير التعليم مشيرا إلى أن الأمر كان اختياريا و رفضته سابقا مما دفعني إلى اظهار أسباب امتناعي لمنسق المدرسة و قال إنه سيرفع بها إلى إدارة التعليم و يبقى الحال كما هو عليه و في اليوم التالي أعاد المدير توزيع الجدول و أسقط اسمي الأمر الذي أبقاني على جدولي السابق و اتفقت مع الزملاء بحضور المدير على ذلك حتى يأتي رد رسمي من إدارة التعليم لافتنا إلى أن المدير بدأ بمضايقتي و حاول منعي من دخول الحصص و أخذ يحرض الطلاب على عدم الاستماع إلى توجيهاتي خاصة وأن الفصل ليس لي علاقة سابقة بتدريسه. من جهته أكد بكر بصفر مدير التربية و التعليم في العاصمة المقدسة أن نقل معلم من مدرسة إلى أخرى يعود إلى عدة أسباب منها طارئة و أخرى حسب الحاجة مشيرا إلى أن إدارة التعليم تخاطب المدرسة و هي من تختار المعلم و لا يعتمد على مستواه و هو يرشح من قبل مدير المدرسة و لا يعني أن المدرس المختار أقل كفاءة. وأردف أن الخلافات أمور فردية تحدث في أي مكان.

أمير المدينة: ارتفاع نسبة الإعاقة في المنطقة يتطلب دراسات وقائية

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 20/02/1430 هـ) 15/ فبراير/ 2009 العدد : 2800
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090215/Con20090215258774.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة

أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة ارتفاع نسبة المعاقين في محافظات المنطقة مقارنة مع المناطق الأخرى، ودعا الجهات المختصة إلى دراسة أسباب ذلك وتقييمه لاتخاذ الوسائل الوقائية للحد من الإعاقة في المنطقة. وأضاف خلال زيارته أمس لمركز التأهيل الشامل للمعوقين والذي يعد أكبر مركز إيوائي في المملكة، ويضم 800 معاق ومعاقة يقيمون بشكل دائم و 500 معاق ومعاقة غير دائمة؟ أن موضوع الإعاقة من المواضيع المهمة جدا والتي لا بد من الوقوف عليها، لاسيما أن الدراسات والتجارب أثبتت أن هذه الفئة تستطيع أن تمارس حياتها بشكل طبيعي وتستطيع أن تقوم بالأعمال التي تكلف بها بشكل جيد يتفوق في بعض الأحيان على أقرانهم الأسوياء، فالإنسان بقدرة الله إذا تعطل منه جزء تجد قوة في الأجزاء الأخرى لديه. وأعرب عن شكره لجميع القائمين على المركز المهم جدا لما وجدناه من عناية فائقة ونظافة ومتابعة، خصوصا أن حالات بعض المعاقين معقدة وتحتاج إلى علاج طبيعى مكثف وبعضهم لديهم أمراض نفسية يجب الوقوف عليها من قبل متخصصين. وتناول سموه في أقسام المركز واطلع على محتوياتها المختلفة وشاهد عرضا مرئيا يحكي نماذج علاجية لنزلاء المركز تم تأهيلهم والوقوف معهم على الطبيعة، واطلع على الخدمات المقدمة من قبل الكادر الطبي داخل المركز للمعاقين، والتقى عددا من المعاقين الذين تشرفوا بالسلام عليه. وكان في استقباله لدى وصوله مقر المركز أمين المنطقة المهندس عبد العزيز الحصين ومدير الشرطة اللواء عوض السرحاني ومدير تعليم البنين د. بهجت جنيد ومدير تعليم البنات د. يوسف الفقي وأمين مجلس المنطقة وهيب السهلي ومدير مركز التأهيل الشامل حاتم بري.

رحيل سيدة ضربها شقيقها

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/02/20 هـ) 15/ فبراير/ 2009 العدد : 2800
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090215/Con20090215258886.htm>

أميرة الذكر الله - الأحساء

توفيت سيدة في إحدى مستشفيات الأحساء متأثرة بجراح بليغة، أصيبت بها بعد تعرضها إلى اعتداء بدني من شقيقها، وذكرت المعلومات أن المتوفاة، 40 سنة، دخلت المستشفى قبل يومين وفارقت الحياة أمس، وأوضح مصدر أمني في شرطة الأحساء أن التحقيقات مستمرة للوصول إلى ملابسات الحادث.

أكد الالتزام بـ "اتفاق مناهضة التمييز" ... محامي "تكافؤ النسب" يتوقع نتائج "إيجابية" للقضية

المصدر: جريدة الحياة الأحد - 09/02/15 - http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/02-2009/Article-20090214-7676e87b-//09/02/15
c0a8-10ed-0095-ef174493c3c3/story.html

الدمام - رحمة نياض

توقع محامي قضية «تكافؤ النسب»، صدور حكم «إيجابي»، في القضية. واستند المحامي عبد الرحمن اللاحم، في توقعه هذا إلى سير الجلسة الأخيرة من القضية، التي عقدت الأسبوع الماضي، في المحكمة الكبرى في القطيف. وقال اللاحم في تصريح إلى «الحياة»: «قدمت للقاضي تصوراتي للقضية. كما عرضت الاتفاقات الدولية المناهضة للتمييز، التي وقعت عليها المملكة»، موضحاً «كان اللقاء إيجابياً، وتفهم القاضي موقف الدفاع، بعد أن تبادلنا وجهات النظر حولها، وإن القضية تعود أحكامها إلى اتفاقية دولية، وهي المناهضة للتمييز، وهي سارية المفعول في المملكة، لأننا من ضمن الدول التي وقعت عليها، ويفترض الالتزام في بنودها». وأضاف «توصلنا إلى درس بعض الجوانب الأخرى في القضية، وننتظر إعلان موعد الجلسة المقبلة، لاستمرار المرافعة، والتوصل إلى حكم نهائي يتقيد في الأنظمة والقوانين»، معتبراً موقف والد الزوجة، في إصراره على تطبيق ابنته لعدم انتماء الزوج عبدالله، إلى نسب قبلي واضح وملامح لقبيلة العائلة «سبباً غير مقنع شرعاً وقانونياً». بدوره، أشار الزوج عبدالله علي، في حديثه لـ«الحياة»، إلى ما توصلت إليه جلسة الأربعاء الماضي، في شرطة محافظة القطيف، التي نظرت في «الأوراق المزورة، التي ادعى والد زوجتي أنني قدمتها إليه في فترة الخطوبة». وقال: «لم يُثبت ما اتهمني به لناحية الأوراق المزورة، فهي ليس لها أصل، وجميعها مُصورة، والشهود عليها أكدوا عدم صحتها»، مضيفاً «نحن الآن في صدد حلف اليمين، للتأكيد على ذلك. وأوضح أن «تحقيق الشرطة استمر ست ساعات، من دون إثبات أي إدانة ضدي». وحول مسألة الانفصال الموقت بينه وبين زوجته، أوضح «بعد أسبوع من الآن، لن اعترف بهذا الحكم، الذي صدر منذ شهرين، فأنا أطالب بحكم شرعي وقانوني، وفي حال صدر حكم بالطلاق، فلن أقبل به، وسأطالب بتحويل القضية إلى هيئة التمييز، وسأطعن في الحكم»، مشدداً «لن أترك زوجتي وابنتي حتى لو ضحيت بكل شيء، وأنا أنتظر نتائج جلسة المدعين»، موضحاً أن الجلسة المقبلة «ستكون لوالد الزوجة وابن عمها لإثبات صحة الأوراق المزورة، ومعرفة مصدرها». وتخشى الزوجة سميرة، بعد مرور شهرين على تطبيق حكم الانفصال الموقت، من أن القضية «قد تستغرق أعواماً، وهذا ما يشغل تفكيري حالياً، وأعتقد أن إجبار أخي إبراهيم، الذي اعتذر عن وظيفة جديدة، حصل عليها في مدينة تبوك، على البقاء معي هنا في الشرقية، فيه إجحاف في حقه، إذ أصر القاضي على بقاءه معي هنا، أو أن أذهب معه في حال تأخره عن ثلاثة أيام، أو أن أذهب معه إلى بيت والدي، علماً بأن والد الطفلة رفض ذلك، بسبب إصراره على رؤيتها يومياً، فأعتذر عن المقابلة الشخصية، والآن يبحث له زوجي عن وظيفة في المنطقة». يُذكر أن القضية التي نشرت «الحياة» تفاصيلها الأسبوع الماضي، بدأت بعد مطالبة والد الزوجة، بانفصال ابنته عن زوجها، بعد نحو عام من الزواج، الذي أثمر عن إنجاب طفلة، اسمها «ريماس»، وهي في شهرها الرابع الآن، بسبب عدم انتماء الزوج إلى «نسب واضح، وملامح لقبيلة التي تنتمي إليها الزوجة». ودخلت القضية في «دوامة» بعد أن طلب القاضي في الجلسة ما قبل الأخيرة، أن يتم التفريق بين الزوجين موقتاً، ووجود محرم للزوجة في المنزل، وهو «شقيق الزوجة»، الذي جاء من تبوك إلى الشرقية، لتطبيق حكم القاضي، بعد أن رفضت الزوجة الخروج من منزلها، في محافظة القطيف.

يقام 23 ربيع الآخر في مركز جدة الدولي للمعارض ويستمر 10 أيام

خالد الفيصل يوافق على إقامة معرض المرأة السعودية

الخليجية لدعم مرضى السرطان

المصدر: جريدة الوطن الأحد 20 صفر 1430 هـ الموافق 15 فبراير 2009م العدد (3061) السنة التاسعة

<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3061&id=90412&groupID=0>

وافق أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز على إقامة فعاليات معرض المرأة السعودية الخليجية الذي تنظمه جمعية الإيمان للخدمات الخيرية ورعاية مرضى السرطان "فرع السيدات" خلال الفترة من 23 ربيع الآخر إلى 3 جمادى الأولى المقبل في مركز جدة الدولي للمعارض والمؤتمرات التابع للغرفة التجارية الصناعية بجدة.

وعبرت رئيسة جمعية الإيمان للخدمات الخيرية ورعاية مرضى السرطان "فرع السيدات" الجوهرة بنت محمد العنقري عن شكرها نيابة عن منسوبات الجمعية لسمو أمير منطقة مكة المكرمة لموافقته على إقامة هذه الفعاليات لصالح مرضى السرطان والتخفيف من معاناتهم، والعمل على الوقوف معهم من أجل مواجهة هذا المرض ضمن الرسالة الإنسانية النبيلة التي تتبناها الجمعية.

ونوهت بالدعم الكبير واللامحدود الذي يوليه أمير منطقة مكة المكرمة لدعم هذه الفعاليات التي تخدم هذه الفئة.

ولفتت إلى أن المعرض الذي سيقام على مساحة تقدر بأكثر من 10 آلاف متر مربع ويستهدف أكثر من 2000 سيدة من سيدات الأعمال وزوجات رؤساء مجالس البنوك والشركات الكبرى في القطاعات المختلفة والشخصيات المفعلة في خدمة مرضى السرطان يسعى إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية للجهات المشاركة، وتعريف المجتمع بمنتجات وخدمات الشركات المشاركة من داخل المملكة ودول الخليج العربية. ودعت كافة القطاعات المستهدفة إلى المشاركة في هذا المعرض.

وأشارت إلى أن معرض المرأة السعودية الخليجية لصالح مرضى السرطان يهدف إلى توعية المرأة بمجال التنمية وقدراتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على مستوى المنطقة الخليجية، وتأكيد المستوى الذي وصلت له المرأة الخليجية بسوق العمل وكفاءتها في مجال الإنتاج والأداء الوظيفي.

وأكدت أن المعرض يشتمل على جناح سيدات الأعمال لعرض نماذج ناجحة للمرأة العاملة وتبادل الخبرات على مستوى المنطقة الخليجية، والتعريف بسيدات الأعمال بدول الخليج والتعرف على مجالات أعمالهن ومواقعهن وإنشاء حلقة تواصل بينهن.

وأفادت أن المعرض يحتوي على أجنحة متخصصة للجامعات والكليات ومراكز التدريب للتعرف على التخصصات والأقسام الدراسية المتاحة للفتيات في دول الخليج إضافة إلى تعريف سيدات المجتمع الخليجي بأقسام الدراسات العليا المتوفرة لإكمال دراستهن وكذلك مواعيد الدورات التدريبية المتاحة لتطوير الذات.

وقالت رئيسة فرع السيدات بالجمعية إن المعرض وضع في خطته تسليط الضوء على أجنحة الصحة والرشاقة للتعريف بالمستشفيات والمراكز الصحية التي تقدم خدمات صحية ومتخصصة لعلاج أمراض معينة، وتعريف السيدات بأقسام الصحة المتوفرة بدول الخليج العربية والتعريف بالشركات التي توفر نظاما غذائيا صحيا، وتبادل الخبرات بين المشاركين بقسم الصحة والرشاقة.

وشددت العنقري على أن المعرض يحتوي على أجنحة الجمعيات الخيرية والأسر المنتجة والسيدات اللاتي يعملن من المنزل وتبادل الخبرات بين الجمعيات في دول الخليج وتطوير ثقافة ومفاهيم العمل الخيري والتعرف على برامج التنمية المستدامة التي تقدمها هذه الجمعيات والتعريف بالسيدات اللاتي لديهن عمل من المنزل والأسر المنتجة.

وقال إن المعرض يشتمل على ورش عمل ومحاضرات حيث يتم اختيار سيدة من كل دولة خليجية للحديث عما وصلت إليه المرأة الخليجية من إنجازات وتقديم محاضرات لتنمية قدرات المرأة الاقتصادية وتقديم ورش عمل لتنمية المهارات وتبادل الخبرات بين سيدات أعمال دول مجلس التعاون الخليجي.

تقرير حقوق الإنسان السعودي

المصدر: جريدة الرياض الأحد 20 صفر 1430 هـ - 15 فبراير 2009 م - العدد 14846

<http://www.alriyadh.com/2009/02/15/article409768.html>

مع الزمن

د. هتون أجواد الفاسي*

عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الأسبوع الماضي (الجمعة 2009/2/6) في مقره في جنيف حلقة مراجعة تقرير المملكة العربية السعودية الأول عن أوضاع حقوق الإنسان في السعودية. ووفق تنظيم جديد بعد إعادة هيكلة «مجلس حقوق الإنسان» في مارس 2006، وتحديث آلياته لتكون أكثر مساواة ونزاهة أن تكون كل الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبة بتقديم «تقرير دوري شامل» (UPR) Universal Periodic Review كل أربع سنوات عن أوضاع حقوق الإنسان لديها وتتولى هيئة متخصصة في المجلس مراجعتها بالإضافة إلى خضوع الدولة إلى استجواب لمدة ثلاث ساعات من جميع الدول الأعضاء الذين يصل إليهم بمجرد وروده إلى المجلس. وقد بدأ تطبيق النظام الجديد منذ عامين ويضم مجلس حقوق الإنسان في هيكلته الجديدة المملكة العربية السعودية عضواً.

وقد سلمت المملكة تقريرها في وقت سابق لفرابر وبناء عليه تجهزت لائحة من الملاحظات والأسئلة التي كانت مجال النقاش يوم 6 فبراير ووقت سماع دفاع المملكة بخصوصها. وقد أشرفت على إعداد التقرير هيئة حقوق الإنسان السعودية بعد أن طلبت من جميع القطاعات الحكومية تقديم أجوبتها عن أسئلة محددة متصلة بحقوق الإنسان مما يشترطه المجلس. كما تولت الهيئة ممثلة في الدكتور زيد الحسين، نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، برئاسة وفد المملكة المكون من حوالي 48 عضوة وعضواً.

وقد نُشر تقرير المملكة على موقع مجلس حقوق الإنسان كما نُشرت التساؤلات التي طرحتها لجنة مناقشة ومراجعة التقرير. وأود في هذه العجالة أن أبدي بعض الملاحظات على التقرير، وأترك التعليق على تساؤلات الدول إلى ما بعد.

تكون التقرير من 26 صفحة تغطي أحوال حقوق الإنسان في لوائحنا ونظمننا فضلاً عن المستجدات الإصلاحية في أوضاعنا السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية وختم التقرير بذكر المعوقات والتحديات التي تواجه المحافظة على حقوق الإنسان في بلادنا.

ويلاحظ أن السمة العامة على التقرير هي تقديم جزء من المعلومة الصحيحة أو تقديمها في غير سياقها مما يُعتقد أن ذلك سوف يجعلها تنجو من النقد.

فعلى سبيل المثال غير صحيح القول بأن لدينا منظمات مدنية غير حكومية حيث إن نظام مؤسسات المجتمع المدني الذي يطالب بفتح المجال لتأسيس هذه المنظمات لم يمر بعد من مجلس الوزراء وكل ما ذكره التقرير من منظمات هي جمعيات وهيئات تعمل بشكل أو بآخر تحت سلطة حكومية وبالتالي لا تندرج تحت مسمى منظمات مجتمع مدني.

الجزء الخاص بالمرأة فيه مبالغة كبيرة استوقف المراجعين كثيراً لأجل ذلك. ومن ذلك: أن الهيئة أو الجهة التي باسمها تتحدث في التقرير، قد تولت نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها المملكة عام 2000 على أوسع نطاق، وهو أمر غير دقيق بدليل أننا في الجامعات لم يصلنا أمرها أو يدخل في نطاق أي مشروع تعليمي مباشر.

وأنه «في مجال عمل المرأة، فقد بلغت نسبة السعوديات العاملات حوالي 50 في المائة من نسبة العاملين الذكور في مختلف المجالات». كيف بالله يمكن أن نصدق بأن السعوديات يعملن بنسبة 50% من العاملين الذكور وفي مختلف المجالات وهن محظور عليهن حتى أن يعملن ككبايعات للملابس النسائية الداخلية ناهيك عن أن عدد مجالات العمل المغلقة دون المرأة لا حصر لها. فعلى أي أساس بنيت هذه المعلومة؟

ويذكر التقرير: «فتح مجال ابتعاث المواطنات السعوديات ليشمل التخصصات الطبية والصحية وغيرها من المجالات» دون إشارة إلى الاشتراطات التي لا تمت للمساواة بصلة التي تفرض على المواطنات الراغبات في الابتعاث من ضرورة توفير محرم محدد من الأقارب ذوي العصبية في حين لا تقبل مرافقة الأم وغيرها من العوائق التي تخالف الاتفاقية.

وينتهي التقرير بتعليق المشاكل الحقوقية على العادات والتقاليد التي تمثل التحديات التي تواجههم، ومن الجميل الاعتراف بوجود تحديات، ولكن إلقاءها على عاتق العادات والتقاليد فيه أيضاً كثير من المغالطة. فوفق ما نتابع في الصحافة والقضاء وغيرهما من مصادر معلومات عن حقوق الإنسان في بلادنا نلاحظ أن الإشكالية ليست في العادات نفسها قدر ما هي في أجهزتنا الحكومية التي تتواطأ مع العادات والتقاليد بينما ينبغي فيها أن تكون محايدة وتحت سلطة المحاسبة ولا تُعذر بعادات أو تقاليد. ومثال قضية التفريق بين الأزواج ومصادقة أجهزتنا القضائية عليها مثال صارخ على ذلك.

من المهم أن يدرك معدو هذا النوع من التقارير أن العالم يدري بما يدور في كواليس مجتمعنا، بله مسرح المجتمع نفسه. فلم تعد المعلومة محتكرة ولا قادرة على البقاء سرية، ولم يعد هناك بالإمكان ممارسة المنع والحجر على المعلومة ففتنات الاتصال أصبحت غير قابلة للحصر، وبالتالي لا بد من مراجعة سياستنا في التعامل مع العالم الخارجي إن كنا نرغب في أن تكون لنا مصداقية حقيقية.

* مؤرخة وكاتبة سعودية

قبل قيادة المرأة للسيارة أعيديا لها الثقة

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/02/20 هـ) 15 / فبراير / 2009 العدد : 2800
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090215/Con20090215258901.htm?kw

تلهب الأيدي بالتصفيق والحناجر بالهتاف والعدسات بأضواء الفلاشات الإعلامية البراقة وهيئات حقوق الإنسان العالمية لكل صوت يطالب صدقا أو تزلفا بحقوق المرأة السعودية، يحارب تغييبها عن الحراك الاجتماعي في المملكة ينطلقون من أهواء شتى وأهداف متباينة أغلبها تصب في خانة المجد الشخصي أو الهدف الأعمى لأهداف أخرى مخططة الله يعلم بالعقول التي تحركها، نظن أن كثيرا منها (كلمات حق يراد به باطل).

وآلا لماذا طوال هذه الفترة الطويلة من السنين لم نسمع بهذه الأصوات ولا تلك الهيئات ولا هذا الزخم المتواصل من أجل الاقتصاص للمرأة من المجتمع؟!

لماذا يسارع المطالبون لحقوق المرأة بطلبات تحقيقها لن يضيف لها إلا هما ومعاناة؟!

لماذا يتناسون أن المرأة في وطننا تحتاج قبل كل شيء لتوعية ذاتها بالحقوق والأنظمة، وإعدادها نفسيا للدخول في معترك التغيرات السريعة القادمة بوعي وقانون واضح يحمي تلك الحقوق المكتسبة مستقبلا بدلا من دفعها بقوة وبدون تأهيل لتصطدم بواقع مشوش وقانون يحاربها ومجتمع غالبه يرفض هذا التوجه الذي تسير فيه، امرأة غير قادرة حتى على الكلام في أبسط حقوقها الشرعية تتلعثم ويخرس لسانها الذي حرم عليه النطق لعشرات السنين.

كيف بالله تريدون منها أن تدخل معترك الحقوق بهذا الوضع وتضيف للمجتمع وتنجو منه؟

عائشة شاكر زكري

إمام يحتجز شقيقه المريض 3 أشهر في غرفة مسجد

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/02/21 هـ) 16 فبراير/ 2009 العدد : 2801
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090216/Con20090216259111.htm>

سعود البركاتي - جدة،

احتجز إمام مسجد في حي البخارية جنوبي جدة شقيقه الوافد - الذي يعتقد إصابته بمرض نفسي-، في غرفة صغيرة ملاصقة للمسجد الذي يؤم فيه المصلين. وفيما رفض إمام المسجد الرد على إتصالات «عكاظ» للتعرف على الغرض من احتجازه أخاه وسط بيئة افتقدت لأدنى مقومات الحياة الطبيعية، اعتبر شهود عيان من أهالي الحي أن «قصة عبدالصمد المعتل نفسياً، مشهورة في الحي، إذ أنه ابن لعائلة أفغانية أقامت وسطهم منذ فترة طويلة، لكن والدته توفيت قبل مدة، لتندهور حالته النفسية، وأصبح يهيم في الشوارع، مما دعا أخاه لاحتجازه داخل تلك الغرفة التي لا تتجاوز مساحتها الأربعة أمتار مربعة، حتى لا يلحق الضرر بنفسه أو الآخرين». وأوضح عبيد الزهراني إن الأهالي حاولوا مع شقيق المريض لإخراجه من الغرفة، وإقناعه بمراجعة المصحات النفسية، إلا أنه رأى صعوبة ذلك على ضوء هوية أخيه - حسب وصفه -، وبيّن أن الإمام كلف أحد السكان بمراعاة أخيه، نظراً لغيابه المتكرر عن المسجد- على حد قوله. وقال «ربما كانت حالة الوحدة السبب في مزيد من تدهور صحة عبد الصمد، خاصة أنه قد تمر أيام عليه ولا يفتات شيئاً من الطعام، إذ ينشغل الأهالي عنه أحياناً، فيما الروائح الكريهة الصادرة من الغرفة تحجم الآخرين عن الاقتراب منها في ظل تحويلها إلى دورة مياه ومقلب لبقايا الطعام». محرر «عكاظ» حاول استنطاق المريض، إلا أنه ما أن مد يده واعتقدنا أنه يرغب في مصافحتنا، حتى سحبها مجدداً ووضعها على فمه في إيماءة تدل على رغبته في الحصول على الطعام.

إنشاء قسم لحقوق الإنسان في وزارة العدل

الأثنين 21 صفر 1430 هـ - 16 فبراير 2009 م - العدد 14847 المصدر: جريدة الرياض
<http://www.alriyadh.com/2009/02/16/article409979.html>

الرياض - حمد الجمهور:
اعتمد وزير العدل قراراً بإنشاء قسم خاص بحقوق الإنسان ليندرج ضمن مهام الإدارة العامة للمستشارين بوزارة العدل .
ووجه وزير العدل بوضع اختصاصات القسم ومهامه واستحداث الوظائف اللازمة بالإضافة إلى تأمين المكاتب والأجهزة المساعدة تمهيداً للبدء بأعماله على أكمل وجه .

ويأتي هذا البند تنفيذاً للأمر السامي الكريم المتضمن إلغاء جميع اللجان المتعلقة بحقوق الإنسان المكونة في الجهات الحكومية والاكتفاء بأقسام تتولى مواضيع حقوق الإنسان في الوزارات ذات العلاقة ومنها وزارة العدل.

تركت للمنشآت حرية تحديد موعد الإجازة الأسبوعية وزارة العمل تنصح القطاع الخاص بمنح يومي إجازة للموظفين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 صفر 1430 هـ - 16 فبراير 2009 م - العدد 14847
<http://www.alriyadh.com/2009/02/16/article410004.html>

جدة- أحمد بن حمدان:

نصحت وزارة العمل السعودية، منشآت القطاع الخاص بمنح يومي إجازة في الأسبوع للموظفين، تاركة للشركات حرية تحديد موعد الإجازة الأسبوعية.

ووفقاً لبيان صادر عن الوزارة أمس، قال الدكتور غازي القصيبي وزير العمل إن تحديد أيام الراحة الأسبوعية لدى منشآت القطاع الخاص هو إجراء داخلي يتعلق بهذه المنشآت ولا يتطلب الحصول على موافقة مكاتب العمل المختصة.

وأوضح القصيبي أن المنشآت التي أبدت رغبتها في تعديل يومي الراحة الأسبوعية لتصبح الجمعة والسبت بدلاً من الخميس والجمعة يمكنها ذلك ولكن الأمر يتطلب إبلاغ مكتب العمل المختص بذلك حسب مقتضى المادة (104) من نظام العمل دون الحاجة إلى أخذ الموافقة.

ولفت البيان إلى أن وزارة العمل تشجع منح العاملين يومي راحة أسبوعية سواء كانت الخميس والجمعة، أو الجمعة والسبت حسب طبيعة ومقتضيات العمل لدى المنشأة.

وتخالف كثير من منشآت القطاع الخاص هذا التوجه الذي تنصح به وزارة العمل، ويقتصر الأمر على إعطاء موظفيها يوماً واحداً في الأسبوع للراحة، ما يجعل الوظائف في القطاع الحكومي أكثر جاذبية للشباب السعودي.

وفي تعليق على هذا الموضوع، قال الدكتور سالم باعجاجة الأكاديمي الاقتصادي في جامعة الطائف إن شركات القطاع الخاص وبخاصة المنشآت الصغيرة تمارس ضغوطاً في العمل على موظفيها، ومن ذلك عدم منح الموظفين أيام راحة كافية في الأسبوع بغض النظر عن موعدها.

وأضاف: " المنشآت الصغيرة ومنها المنشآت العائلية والفردية وذات المسؤولية المحدودة تريد من موظفيها أكبر حجم أعمال وإنتاجية مقابل ساعات راحة محدودة لموظفيها، وذلك من أجل تحقيق أكبر إنتاجية وأرباح بأقل مصروفات، وهذه نظرية خاطئة يجب عليها تغييرها، بعد أن سببت نفوراً للشباب السعودي من العمل في منشآت القطاع الخاص وزادت من جاذبية وظائف المؤسسات الحكومية".

وذكر باعجاجة أن منشآت القطاع الخاص مطالبة بمساواة موظفيها بموظفي القطاع الحكومي في عدد أيام الراحة الأسبوعية، مستدرِكاً بقوله: " يجب منح الموظفين إجازة يومين في الأسبوع ليكونوا أكثر حماساً وإنتاجية وحرصاً على العمل بإخلاص".

وزاد: "العوائد المالية التي تغري بها الشركات الموظفين ليعملوا ستة أيام متواصلة في الأسبوع تعد غير مجزية ولا تعادل القيمة الفعلية لراحة الموظف ووفائه بالتزاماته العائلية، يجب على الشركات إعادة النظر في هذا الموضوع".

ودعا باعجابه شركات القطاع الخاص الصغيرة باتباع منهجية الشركات الكبرى في معاملة موظفيها، ومن ذلك شركات أرامكو وسابك والكهرباء والتحلية والبنوك، لافتاً إلى أن هذه الشركات تحرص على راحة موظفيها ومكافأتهم ومنحهم يومي إجازة في الأسبوع.

وتتكرر شكاوى موظفي القطاع الخاص من عدم مساواتهم بموظفي القطاع الحكومي في الإجازات سواء كانت الأسبوعية أو تلك التي يتم منحها عند المناسبات ومنها اليوم الوطني والأيام التي تكون لمناسبات سياسية ومنها القمة العربية وقمة أوبك في الفترة الأخيرة، فقد منح الموظفون في القطاع الحكومي إجازات في تلك المناسبات لم يتم منحها لموظفي القطاع الخاص.

حكم بالزام متعاطي مخدرات بالعمل بناءً

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 21 صفر 1430 هـ الموافق 16 فبراير 2009م العدد (3062) السنة التاسعة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3062&id=90576&groupID=0>

ظلم: بندر الغمامي

أصدر قاضي محكمة المويه الشيخ محمد بن عبدالعزيز آل عبدالكريم أمس حكماً جديداً بديلاً على شاب، ضبطت بحوزته كمية قليلة من حبوب الكبتاجون، حيث قرر القاضي سجن الشاب لمدة شهر مع إلزامه بالعمل في مجال البناء لدى جمعية البر الخيرية بالمويه لمدة شهر، وفي حال عدم تنفيذ العمل في البناء، يتم جلده 100 جلدة مفرقة على دفعتين. وقد وافق المدعى عليه على الحكم، فيما طلب المدعي العام رفعه للتمييز.

الشرطة اللواء عوض السرحاني ومدير تعليم البنين د. بهجت جنيد ومدير تعليم البنات د. يوسف الفقي وأمين مجلس المنطقة وهيب السهلي ومدير مركز التأهيل الشامل حاتم بري.

اليومية لأداء السجناء وإقامة برامج وفعاليات تنمي مهاراتهم. وأكد التوجيه في تصريحه ان معاملة خريجي المعاهد داخل الإصلاحيات هي ذات المعاملة للمتدربين المتخرجين من المعاهد الأخرى، مؤكداً جاهزية المؤسسة لتوسيع قاعدة التدريب المهني داخل الإصلاحيات في حالة الحاجة إلى زيادة المعاهد. وأفصح التوجيه عن قرب انتهاء التجهيزات اللازمة لعدد من السجون داخل السعودية ومنها سجن جدة وسجن جازان وسجن الأحساء وسجن تبوك وسجن رفحا لتكون جاهزة لتدريب النزلاء قريباً.

وأوضح أيضاً : إن التدريب المهني داخل السجون ما زال بحاجة لدعم من رجال الأعمال، مشيراً لأهمية دعم هذه البرامج التدريبية التي تساعد على انخراط نزلاء الإصلاحيات داخل المجتمع بعد الإفراج عنهم، وذلك بدخولهم إلى سوق العمل وشعورهم بأهميتهم من حيث اعتبارهم عنصراً فعالاً ومنتجاً داخل هذا المجتمع على عكس ما كانوا عليه، كما أن الإقبال على هذه البرامج التدريبية داخل السجون في تزايد مستمر، حيث وصل عدد المتدربين إلى أكثر من 3000 آلاف متدرب. وأضاف ان لدى الإدارة العامة للتدريب المهني بالسجون برامج متنوعة، منها البرامج التدريبية القصيرة وأيضاً البرامج التدريبية المتوسطة والطويلة، كما ان هذه البرامج لا تقتصر على السعوديين، بل تتعدى لتصل إلى النزلاء الأجانب ممن يريد الالتحاق. وأشار التوجيه إلى أن مدة المحكومية التي يقضيها النزيل لا تعيق التحاقه بهذه الدورات التأهيلية، إذا كان النزيل يحمل المؤهل الذي يسمح له بدخول البرنامج، وقد يكون النزيل محكوماً لسنة ويرغب في الالتحاق ببرنامج مدته سنتان فلا تمنع المؤسسة، لأنه يمكن إكمال البرنامج في المعاهد الخارجية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بعد الإفراج عنه، حيث لا يقتصر التدريب على النزيل داخل السجن فقط. وحول المميزات والدعم الذي يحصل عليه المنتسب بهذه الدورات أفاد التوجيه أن النزيل المجتاز لهذه البرامج التدريبية يحصل على شهادة مهنية من المعهد المهني، وليس من السجن لكي لا يكون هناك أي اثر نفسي على من يحمل هذه الشهادة، كما إن هناك دعماً مادياً يتمكن النزيل من الحصول عليه بعد الإفراج عنه يصل إلى 200 ألف ريال كقرض استثماري من خلال التقديم على مراكز المنشآت الصغيرة والانضمام لدورات ابدأ مشروعك الصغير ومن ثم الحصول على القرض من خلال بنك التسليف والادخار السعودي، إضافة إلى سعي المؤسسة للتنسيق مع القطاع الخاص لمساعدة المفرج عنه بالحصول على وظيفة تناسب البرنامج التأهيلي الذي حصل عليه، وإمكانية مواصلة التدريب في المعاهد المهنية الخارجية في حالة صدور العفو وهو لم ينفذ البرنامج، وإمكانية عمل الخريجين المتميزين داخل السجن كمساعد مدرب وبراءت حتى يفرج عنه، كما إن التنسيق يجري حالياً مع عدد من رجال الأعمال لتوظيف عدد من المفرج عنهم وفي حال نجاح هذه التجربة سيبدأ التوسع في التعاون في المستقبل . الجدير بالذكر أن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، عملت بالتنسيق مع إدارات السجون بمناطق ومحافظات المملكة لتنفيذ برامج التدريب المهني بالسجون .. فمنذ صدور الأمر الكريم من صاحب السمو الملكي وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز بإسناد التدريب إلى المؤسسة، تولت المؤسسة تأمين احتياجات التدريب من التجهيزات والمستلزمات التدريبية وتوفير المدربين، إلى جانب تحسين بيئة التدريب ورفع الطاقة الاستيعابية، وفي إطار توسيع قاعدة التدريب، فقد اعتمد تفعيل التدريب في 36 معهداً لهذا العام تضم تخصصات الكهرباء، التمديدات الصحية، حاسب، خياطة، حلاقة، نجارة، سمكرة دهان، إلكترونيات سمعية، سيارات، تبريد وتكييف، لحام، ويتم إضافة مهن أخرى حسب الإمكانيات بين وقت وآخر، وتطبق الحقائق التدريبية المبنية على المعايير المهنية الوطنية في معاهد التدريب المهني في السجون.

ناشطات أردنيات يطالبن بتجريم حرمان المرأة من الميراث

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1430 هـ - 17 فبراير 2009م - العدد 14848
<http://www.alriyadh.com/2009/02/17/article410342.html>

عمان - ي ب ا: طالبت ناشطات أردنيات السلطات بسن قانون يجرم حرمان المرأة من الميراث. و نقلت تقارير صحفية امس الاثنين عن المحامية رحاب القدومي والناشطة بحقوق الإنسان قولها إن 10 % من النساء في الأردن فقط "يطالبن بميراثهن مقابل 90 % ليس لديهن الجرة للمطالبة به، ما يعني بان حرمان المرأة من الميراث هو ظاهرة، ناجمة عن عادات وتقاليد ومفاهيم بالية متوارثة". ودعت القدومي إلى أن تتبنى المنظمات النسائية وضع مثل هذا التشريع، لإزالة التمييز المجتمعي ضد المرأة، خصوصا وأن الشريعة الإسلامية أنصفتها بمنحها الحق بالميراث. وحسب التقارير، فقد أيدت نوال الفاعوري عضو مجلس شوري وضع تشريع يتعامل مع الحالات الكثيرة التي تحرم الأنثى من الميراث، مشيرة إلى أن الحالات ليست قليلة كما يتصور البعض. وشددت على ضرورة أن يدرس التشريع جيدا ليراعي جميع حقوق الورثة حسب قواعد الإرث الإسلامي، ويؤمن للمرأة أن تصل إلى حقها بالكامل بصرف النظر عن وضعها الاجتماعي. وكانت دراسة عن حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "المواطنة والعدالة" أعدتها فريدم هاوس في عام 2005 بينت أن حق النساء بمقتضى القانون الإسلامي المطبق في الأردن مضمون، بيد أنه وفي بعض الحالات تعرقل القيود الاجتماعية حقوق المرأة في الميراث. وأشارت الدراسة إلى أن العادات الاجتماعية الحضرية تولى الأهمية لحصر ملكية العائلة في الذكور، وتمارس الضغط على النساء لإلغاء حصصهن من الميراث، لمصلحة إخوانهن. ولفتت الدراسة إلى أنه ليس هناك إجراءات محددة في المحاكم الشرعية لحماية النساء من إجبارهن على إلغاء حقوقهن بالميراث، وليس هناك أي ضمانات بتعويضهن عن ذلك.

عائلة العتيبي تنضم لقائمة الأسر المطالبة بحق أبنائها المتوفين في جوانتانامو

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 17 فبراير 2009
<http://al-madina.com/node/106237>

علياء الناجي - الرياض

انضمت عائلة المعتقل السعودي بجوانتانامو مانع شامان تركي العتيبي الذي لقي حتفه في المعتقل في وقت سابق، إلى قائمة الأسر السعودية المطالبة برفع قضية ضد وزارة الدفاع الأمريكية «البننتاجون» بسبب تعرض أبنائها للتعذيب وسوء معاملة وتعرضهم لظروف سيئة وقاسية أدت لوفاتهم. وعلى الصعيد ذاته قال لـ«المدينة» غازي العتيبي «عم المعتقل السعودي مانع العتيبي المتوفى هناك والذي انتحر على حد الرواية الأمريكية» إنهم انضموا لعائلة المتوفى الآخر ياسر طلال الزهراني برفع قضية ضد وزارة الدفاع الأمريكية لتعرض ابن أخيه للتعذيب ولأوضاع سيئة أدت لوفاته.. مشيراً إلى أنه تمت الإجابة على القضية عبر محاميهم بأن الوفاة طبيعية وليست جنائية حتى الآن، وتابع: نحن نطالب والقضية مازالت مرفوعة بشريط المعاينة على السجين لمدة 24 ساعة لمعرفة تعرضه للتعذيب أو لا، إضافة إلى أن التشريح للجنة غير طبيعى في حين أن أجزاء من حنجرته مأخوذة وغير موجودة مع أجزاء الجثة. وفي السياق ذاته قال المنسق والمتحدث الرسمي باسم الحملة العالمية لإغلاق معتقل جوانتانامو الدكتور هيثم مناع لـ«المدينة» إن بعض المفرج عنهم من جوانتانامو في الدول العربية والأجنبية بدأوا في المطالبة بالتعويض،

نفت استلام 50 ألف ريال من جمعية صفوى «أسرة الصفيح» تنتقد مروجي الشائعات .. وتؤكد عدم الحل الجزري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1430 هـ - 17 فبراير 2009 م - العدد 14848
<http://www.alriyadh.com/2009/02/17/article410230.html>



بيت الصفيح الذي تظنه الأسرة

القطيف - منير النمر: تصوير - زكريا العبدالعال:

نفت أسرة تظن في بيت صفيح تلقيها مساعدات بلغت نحو 50 ألف ريال منحها إيهاهم جمعية صفوى الخيرية التي أقرت الأسرة أنها تساعدهم مساعدات بسيطة لا تستطيع حل مشكلتهم في شكل جزري . والأسرة التي نشرت «الرياض» مأساتها بعد التجول في كوخها المليء بالفئران والحشرات ما تزال تعاني الفقر وقالت أم علي التي لا تستطيع ان تبصر: «إن أكثر شيء يحز في النفس هو انتشار شائعة لا نعرف مصدرها تفترض أننا حصلنا على 50 ألف ريال من جمعية صفوى الخيرية، وهذا ليس بصحيح». وعلى رغم تأكيدات قائمها مسؤولون في جمعية صفوى بشأن استئجار منزل للعائلة، إلا أن أم علي قالت بشأن ذلك: «إن أبنائي وهما متزوجان ولديهما أولاد يسكنان في الشقة الصغيرة، ولا يمكن أن نعيش معهما لأن عدد عائلتنا كبير، خصوصاً أن لديهما أطفال». في إشارة إلى أن المنزل الذي به ثلاث غرف لا يكفي لتعيش فيه كامل الأسرة. من جانبه شدد رب الأسرة، وهو الرجل الثمانيني المقعد الذي احتل أول رقم في سجلات جمعية صفوى قبل عقود على أن حالة الفقر ما تزال تضرب أسرته، طالباً إيجاد حل جزري لمعاناته وبناته، وأضاف «إننا نأمل أن تتحسن أحوالنا وأن يكف من يهددنا بطردنا من موقعنا، وأن لا تثار حولنا شائعات استلام مبالغ ضخمة من قبل الجمعية أو غيرها». وتابع بألم «لا نزال في حاجة ماسة لأي مساعدة ولو حصلنا على مساعدات من أي جهة، فإني سأعلن ذلك، فلست ممن يدعي الفقر والعوز، فالمسألة مرتبطة عندي بالكرامة التي تربيت عليها». ولذلك لم تستطع بنات الأسرة إكمال تعليمهن، بيد أن أكبرهم استطاعت أن تأخذ شهادة الثانوية وقالت: «إن من أفضل المساعدات التي نريد حصولي على وظيفة تناسب مؤهلاتي، فتنفّع منها أسرتي التي تعيش في مكان لا يصلح للعيش»، مبدية أملها الكبير في الجهود التي ترتب حالياً لمعالجة حال أسرتها، وأضافت «سمعنا ان هناك جهوداً تبذل من أجلنا، وأقول لصانعي الخير في بلادنا، كنا نعرف أنكم لن تتخلوا عنا، فمأساتنا تستمر ولا بد من حل جزري لها».

الخراشي: رفع أعمار الأبناء المستفيدين من التقاعد تقديراً لظروف التوظيف

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 17 فبراير 2009
<http://al-madina.com/node/106221>

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة
أعدت المؤسسة العامة للتقاعد مشروع نظام جديد للتقاعد تتم مراجعته النهائية حالياً بعد رصد ملاحظات واقتراحات المستفيدين من نظام التقاعد.
وقال محافظ المؤسسة العامة محمد الخراشي ان المشروع يتضمن رفع سن الأبناء المستحقين للتقاعد من 21 عاماً إلى سن أعلى نظراً لظروف التوظيف الحالية، مشيراً إلى انه يتضمن كذلك معالجة وضع الابن الذي لا يستحق الراتب التقاعدي بحيث لا يتضرر بقية الورثة.
وقال ان المؤسسة تقوم حالياً بصرف رواتب تقاعدية لـ 14750 من أبناء الورثة ممن تجاوزوا سن الحادية والعشرين عاماً وقل من ستة وعشرين عاماً والذين يحضرون إثبات دراستهم سواء في الجامعات أو المعاهد عن طريق نظام التفرغ الكامل، وبين الخراشي ان المؤسسة تصرف الراتب التقاعدي للورثة كاملاً سواء كان المتوفى رجلاً أو امرأة في حالة وجود أكثر من ثلاثة مستفيدين، وتصرف 75% من الراتب إذا كان الورثة اثنين وتصرف 50% من الراتب إذا كان المستفيد شخصاً واحداً فقط بحيث لا يقل عن الحد الأدنى وهو 1725 ريالاً. ولفت الى ان المؤسسة انشأت 46 مكتبا في كافة مناطق المملكة ومحافظاتها لخدمة المتقاعدين والتسهيل عليهم مشيراً إلى ان هذه المكاتب سهلت الكثير من الإجراءات لهؤلاء المتقاعدين أو المستفيدين من الراتب التقاعدي.

نادية باعشن: مجلس أعلى يهتم بقضايا الأسرة والطفل على أعلى مستوى بالمنطقة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 17 فبراير 2009
<http://al-madina.com/node/106207>

فاطمة آل عمرو - اروى ابو نمي - جدة
كشفت مديرة عام ادارة المسؤولية الاجتماعية بدلة البركة الدكتوراة نادية باعشن ان صاحب السمو الملكي الامير خالد الفيصل بصدد اجراء تعديلات لبعض التشريعات الخاصة للمطلقات وأحدها هي عمل مجلس أعلى يهتم بقضايا الاسرة والطفل على اعلى مستوى يترأسه في المنطقة.
جاء ذلك في حفل صاحبة السمو الملكي الاميرة صيته بنت عبدالله بن عبدالعزيز لتكريم متدربات دلة البركة التأهيلية للطالبات المثاليات في مرحلة الثانوية العامة بقاعة ملتقى اصحاب الاعمال بغرفة جدة الذي حضرته مجموعة من سيدات المجتمع وصاحبات الأعمال. وقالت باعشن حول البدء في إنشاء المشروع في تصريح لها لـ " المدينة " يبدو أن برنامج خارج الاطار في قناة "اقرأ" الذي ناقش عدة قضايا اجتماعية لفت انتباه صاحب السمو الملكي الامير خالد الفيصل الذي تفاعل مع عدة قضايا بما يناقشه البرنامج ومن ابرزها قضايا الطلاق وحق المرأة المطلقة مما جعله يتفاعل مع الموضوع وإن شاء الله سيتم رفع مذكرة للمقام السامي والمطالبة بصكوك الطلاق التي تتعلق بالمرأة نظراً لازدياد اعداد المطلقات والتي تنص هذه المذكرة على النفقة لعدم وجود النفقة في الصك.

عاملات نظافة لم يتسلمن رواتبهن منذ رمضان يمتنعن عن العمل في مستشفى الولادة بنجران

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 صفر 1430 هـ الموافق 17 فبراير 2009م العدد (3063) السنة التاسعة
<http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issue=3063&id=90672&groupID=0>

نجران: ريم أحمد
اضطر مستشفى الولادة والأطفال بنجران للاستعانة بعاملات نظافة من المستشفى العام إثر إضراب جماعي نفذته عاملات النظافة احتجاجاً على عدم استلام رواتبهن "300 - 400 ريال شهرياً" منذ شهر رمضان الماضي. وكانت الأوساخ قد انتشرت في أنحاء المستشفى بعد أن امتنعت نحو 53 عاملة من الجنسية البنجالية عن الحضور ومكثن في سكنهن. وبعثاً حاول مدير شركة الشبكة الحديث المتعاقدة مع العاملات إقناعهن بمباشرة أعمالهن لكنهن رفضن المباشرة باستثناء عاملتين. أمام ذلك اضطر مدير المستشفى محمد آل هطيل للتوجه لسكن العاملات في محاولة أخرى لإقناعهن بالعمل حيث باشرن الفترة المسائية من يوم السبت وطوال يوم الأحد قبل أن يعدن للإضراب أمس الاثنين. وفقاً لمصدر طبي بمستشفى الولادة والأطفال بنجران فقد اجتمع المدير المسؤول لشركة الشبكة الحديثة مقاول النظافة عائض الزهراني بالعاملات أمس، وعلى إثر الاجتماع غادرت العاملات المستشفى ولم يعدن للدوام المسائي حيث أكدن أنهن لم يعدن يرغبن في العمل ويطلبن المغادرة النهائية لبلادهن.

امتنعت عاملات النظافة بمستشفى الولادة والأطفال بمنطقة نجران أمس عن العمل تحفظاً على أسلوب الشركة التي يعملن لديها في التعامل مع حقوقهن المادية، وتعبيراً عن أوضاعهن المادية السيئة، وقامت العاملات بمغادرة المستشفى ولم تحضر أي منهن للدوام المسائي مبيئات أنهن لم يعدن يرغبن في مواصلة العمل مبيديات رغبتهن في العودة إلى وطنهن. أكد مصدر طبي بالمستشفى أن إدارة المستشفى استنفرت جهودها للتعامل مع الموقف بمتابعة من مديرها محمد آل هطيل وتمت الاستعانة بعدد قليل من عاملات المستشفى العام لمحاولة سد الفجوة التي حدثت في أعمال النظافة، وقام كادر التمريض في المستشفى ببعض أعمال تلك العاملات. وكانت العاملات وعددهن 53 عاملة من الجنسية البنجلادشية قد توقفن عن العمل السبت الماضي اعتراضاً على عدم استلام رواتبهن منذ شهر رمضان الماضي، وتدني قيمة الراتب إلى 300 ريال بدلاً من 400 ريال كما تنص عليه عقودهن. وأكدت العاملات أنهن تابعن مع مدير الشركة ("الوطن" تحتفظ باسمها) التابعات لها مرات عديدة مطالبات باستلام رواتبهن وزيادتها حسب العقد الذي وقع معهن إلا أن الشركة كانت تماطله وتعدهن دائماً دون جدوى. وقد عادت العاملات إلى مباشرة عملهن مساء السبت الماضي بعد توجه مدير المستشفى محمد آل هطيل لزيارتهم في سكنهن وطالبهن بالعودة للعمل. غير أن العاملات قررن التوقف عن العمل مجدداً والمطالبة بالعودة إلى وطنهن بعد أن اجتمع

المدير المسؤول لشركة النظافة عائض الزهراني بهن أمس في الواحدة والنصف ظهرا وأبلغهن بعدم الموافقة على الزيادة نهائيا. و كان الناطق الإعلامي للشؤون الصحية بمنطقة نجران صالح آل ذبيبة قد أكد في رده على استفسار "الوطن" عن واقعة توقف العاملات عن العمل السبت الماضي أن التوقف كان خلال الفترة الصباحية فقط للمطالبة برفع رواتبهن من مغاول شركة النظافة والصيانة التابعات لها وقد قام مدير المستشفى شخصا بالتفاهم معهن وتم إقناعهن وباشرن عملهن في الفترة المسائية لنفس اليوم علما بأن مدير الموقع التابع للشركة (الكفيل) ومندوب مكتب العمل قد قاما بمحاولات إعدادتهن لأعمالهن إلا أن هذه المحاولات لم تنجح. ولم يؤثر هذا التوقف على أداء العمل، حيث تمت تغطية العجز من مستشفيات أخرى.

لجنة الاستقدام تبحث سبل إيقاف هذه التجاوزات عبر قنوات رسمية ملاحقة مراكز طبية أجنبية تصدر تقارير مضللة عن حالة العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1430 هـ - 17 فبراير 2009 م - العدد 14848
<http://www.alriyadh.com/2009/02/17/article410356.html>

جدة - أحمد بن حمدان:

تنقضي اللجنة الوطنية للاستقدام عن مراكز صحية أجنبية تقدم تقارير طبية مضللة عن حالة العمالة المنزلية قبل وصولها إلى البلاد. وبحسب المتحدث الرسمي باسم اللجنة، فإنها قد رصدت خلال الفترة الأخيرة وصول عمالة حالته الصحية سيئة وتحمل أمراضاً رغم تقديم المراكز الطبية في بلادها تقارير تزعم سلامتها.

وقال لـ"الرياض" سعد بن نهار البداح: "بحثنا هذا الأمر في اجتماع اللجنة أمس الأول، وسنسى خلال الأيام المقبلة لإيجاد خطوات فعلية توقف هذه المخالفات عبر قنوات رسمية". وكانت أمانة الرياض قد أعلنت في فترة سابقة بأنها ستخاطب وزارة الصحة بشأن مراكز تشخيصية متلاعبية لا تكشف الحالة الصحية الحقيقية للعمالة، مبينة اكتشافها عمالة تحمل أمراضاً معدية رغم أن تقاريرها الصحية تزعم خلوها من أي أمراض.

وقالت الأمانة على لسان مدير عام صحة البيئة فيها المهندس سليمان البطحي في حديث له خلال شهر أبريل الماضي، إنها اكتشفت بعد فحوصات على العمالة في مختبرها مخالفة الحالة الصحية الراهنة لبعض العمالة للتقارير التي يحملونها ما يؤكد وجود مراكز صحية متلاعبية. ولفت البطحي إلى أن الترحيل الفوري سيكون مصير العمالة التي تحوي أمراضاً معدية ومنها التهاب الكبد الوبائي أو الأيدز أو الزهري.

ويكشف هذا الأمر عن تجاوزات خطيرة تمارسها مراكز طبية محلية وأجنبية في تشخيصها للحالة الصحية للعمالة سواء كانت عمالة منزلية أو عمالة مهنية مقابل جنبيها لأموال طائلة نظير هذه التقارير، غير عابئة بالمخاطر التي تتسبب بها مثل هذه التجاوزات على الحالة الصحية للمجتمع وأفراده. ويبدو أن الوقت قد حان لتشديد الرقابة صحياً على المنافذ الجوية والبرية والبحرية التي يستقدم عبرها العمالة، إضافة إلى تكثيف وزارة الصحة والجهات المعنية في الأمانات من جولاتها للتأكد من سلامة العمالة من الأمراض.

إلى ذلك، قال المتحدث الرسمي باسم اللجنة الوطنية للاستقدام إن الاجتماع الثاني للجنة في دورتها الجديدة انتخب بالإجماع منيف الدهمسي نائباً لرئيس اللجنة، كما ناقش موضوع الموقع الإلكتروني للجنة على الشبكة العنكبوتية "الانترنت" وموعد إطلاقه.

متى نجلي فياهب هذا التسلط

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 صفر 1430 هـ - 17 فبراير 2009 م - العدد 14848
<http://www.alriyadh.com/2009/02/17/article410200.html>

للعصافير فضاء

نجوى هاشم

ماذا تتوقع من طفل أو طفلة يمارس عليه العنف منذ أن كان في اللغة بتهمة التأديب؟ من المؤكد أن يكبر إما مريضاً أو متسلطاً عنيفاً مبادراً بالعنف ضد الآخرين، ومنفذاً لما كان ينفذ عليه بل ربما أفسى؟ وماذا تتوقع من مجتمع يرى أفرادَه أن على كل أب أو ولي أمر حرية اختيار طريقة تربية ابنه أو من يتولى رعايته؟

من مجتمع لا يزال لا يؤمن بحقوق المرأة، والطفل، مع مجتمع يرفض التعاطي مع الثقافة الحقوقية، بل ويعتبرها كلاماً غير متزن وإنها من هلوسات الغرب؟

في دراسة أجريت على شريحة من سكان المملكة من مختلف المناطق في فرع جمعية حقوق الإنسان على شريحة من سكان المملكة من مختلف المناطق في فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أشارت إلى رفض عدد من أولياء الأمور مشاركة بناتهم في الدراسة بحكم الحرمة وعدم جواز الحديث في حقوق الإنسان والبعض بسبب العادات والتقاليد.

وسوف أركز على المرأة وحقوقها المسلوقة، التي يفضل الرجل ان تبقى كذلك وان تتعبد السلطة الحقيقية التي تحميها عندما ينتهك حقوقها الشرعية التي كفلها لها الإسلام، حتى وإن كان هذا الرجل هو السلطة، أو من ضمن أفرادها والدليل على ذلك فتاة بيضة (غلبه)، الشابة البالغة من العمر 19 عاماً والتي تعرضت للعنف الشديد والضرب من عمها وفي قسم الشرطة التي يعمل بها، ولم يتحرك الضابط المناوب، أو حتى أفراد الشرطة المتواجدون لحمايتها وهي تضرب في الممر علناً وبقوة، وكان قسم الشرطة قد تحول إلى مركز تأديبي للنساء. حتى تدخل رجل شاهد الحادثة وناصرها.

المشكلة الكبرى أنها فتاة عرفت حقوقها رغم تعرضها للعنف وأصررت على هذا الحق بجرأة ينبغي أن تكون نموذجاً للفتيات المعنفات، ذهبت إلى الشرطة لتشتكي عمها الذي يعمل فيها متوقعة الإنصاف، فضربها عمها في المكان الذي جاءت تطلب منه الحق، ولم ينصفها من طلبت منهم حقاً، وإذا كان عمها قد ضربها بهذا العنف في الشرطة، فما المتوقع منه أن يفعل بها في منزله. وهي التي أشارت أنها هربت من ضربه لها في منزله، وتعدى أفراد أسرته عليها بعد أن تخلت عنها أمها وأبؤها وتركت لجذتها العجوز التي كانت تعيش معها عيشة جيدة، ثم أخذها والدها إلى عمها لتعيش معه، والذي مارس عليها العنف الجسدي كما تقول فهربت إلى الشرطة وهي تستعد لأداء امتحاناتها في الثانوية، وفي الشرطة جرى ما جرى ونقلت الفتاة إلى مستشفى الصحة النفسية تعاني من آثار الضرب المبرح، ومن انهيار نفسي ناتج من هذا التشتت الأسري، والعنف الموجه لها، وإحساسها بضياع حقوقها، وإهدار كرامتها في قسم شرطة.

المؤلم في الأمر ان عنف العم وصل إلى الجدة والتي هي أمه بعد أن هددها إن استضافت الفتاة والتي هي ابنة أخيه بقتلها كما صرحت الجدة لجريدة «الرياض» عدد يوم السبت 12 صفر، فاضطرت إلى نقلها إلى الشرطة لتستلمها بعد أن رفضت الرجوع إلى عمها، وخوف الجدة من بطشه، فما كان منه وهو الذي يحمي الأمن إلا أن يتجاوز ويسقط كل حواجزه ليضربها علناً في الشرطة وأمام متفرجين من زملائه الذين ينبغي أن يحاسبوا قبلاً منه على هذا التسبب وعلى هذه الحماية الوهمية لزميل لهم ضد مواطنة استجدت بهم ولم يوفرها لها الحماية.

القضية لا تقف هنا على حدود عم يضرب ابنة أخيه وهو ليس المخول بذلك، ولكن تتداخل مع ما يبدو أنه عدم توعية كافية لرجال الشرطة في مختلف المدن والقرى بمبادئ حقوق الإنسان وبالذات المرأة، وكيفية حمايتها في الشارع، والمنزل، ومن الزوج المعتدي إن هي استجذبت بهم والتي يطلب منها إن ضربها في نصف الليل وطلبت الحماية أن تحضره بصفته ولي أمرها وهو الضارب وولي الأمر وهو الضامن لها هل هناك أعجب من ذلك؟ لكن لا يبدو ذلك واضحاً في ظل إيمان بعض رجال الشرطة بحق الرجل في تأديب المرأة حتى وإن كان على أعينهم داخل الشرطة. رجال الشرطة يحتاجون إلى تثقيف وندوات خاصة وبرامج متعددة، وجهود منظمة من جمعيات حقوق الإنسان للتوعية بدورها، ولتوضيح الحقوق لكل أفراد المجتمع بعيداً عن رداء التقاليد والعادات والثقافة المكرّسة لحق الرجل في ممارسة العنف إن هو ارتأى ذلك.

على رجل الشرطة ان يؤمن بالعنف الأسري وممارسته لكن داخل حدوده، وليس على حساب المتضرر والملتجئ والباحث عن الحماية لديه.

حقوق الأب، أو العم، أو الأخ محفوظة، مقابل ان يعترف بحقوق الابنة، أو الأخت، أو الزوجة، فالحقوق تقابلها الواجبات. من الرائع بأن أحد المواطنين هو الذي شاهد الحادثة وأبلغ عنها جمعية حقوق الإنسان وانه مستعد للشهادة أمام الجهات المعنية، في ظل غياب ليس التبليغ ولا الحماية للشابة من قبل رجال الشرطة، ولكن التجاهل، بل ربما قال أحدهم (عمها يربيه) أكيد سوّت شيئاً وهو ما يردد دائماً في حق المرأة المعقّفة أو الشابة الصغيرة.

نحن أمام ملفات متعددة، وطريق طويل يحتاج إلى جهد وعمل من جمعيات حقوق الإنسان ومن الدولة ممثلة في عدة وزارات للتوعية لمن يتلقون البلاغات أولاً في أقسام الشرطة، للمواطنين، وللآباء، لتغيير ثقافة سائدة تمنح الجاني وساماً والمجني عليه سقوطاً في غياهب الشك واستحقاق ما حصل له.

وأوضح البداح أن الاجتماع بحث المشاكل التي تواجه العمالة بعد وصولها من بلدانها إلى المملكة مع نقص الرحلات الداخلية إلى المناطق النائية، وستتوسع في بحث هذا الأمر خلال الاجتماعات المقبلة، كما ناقشت موضوع إصدار بروشرات للعمالة توضع الحقوق الواجبة عليها وتلك المترتبة لها على أصحاب العمل.

وزاد: " بحثنا خلال اجتماعنا زيارة وفد اللجنة الوطنية للاستقدام إلى دولة النيبال خلال الشهرين المقبلين لبحث الأمور المتعلقة بتصدير العمالة من هناك، إضافة إلى مناقشة موعد اجتماع اللجنة السعودية - الاندونيسية المشتركة ". وكانت أزمة رفض اندونيسيا العمل بعقد الارتباط الموحد قد انفرجت مطلع الشهر الجاري، بعد أن أبرم الجانب السعودي ممثلاً في اللجنة الوطنية للاستقدام اتفاقاً نهائياً مع الاتحادات الاندونيسية على تطبيق عقد الارتباط الموحد الذي ينظم العلاقة بين الجانبين. وتم تحديد مارس المقبل بداية تطبيق العقد بعد تدريب العمالة المنزلية وتثقيفها قبل وصولها للسعودية، ويأتي هذا الاتفاق بعد مباحثات بين وفد من اللجنة الوطنية للاستقدام استمرت نحو 14 يوماً في جاكرتا توصلت فيها المفاوضات إلى اتفاقية ترضي جميع الأطراف. وبعثت اتحادات إرسال العمالة الاندونيسية قبل انفراج الأزمة خطاباً إلى اللجنة الوطنية للاستقدام تطلب فيه عقد اجتماع بين الطرفين لمناقشة بعض بنود العقد الذي فرضته السعودية على جميع الدول التي تصدر إليها العمالة، والتي رفضت توقيع العقد قبل إيضاح هذه البنود. ويعمل في المملكة حالياً نحو 2,5 مليون عامل و عاملة من اندونيسيا، غالبيتهم يقومون بأعمال في مهن التدبير المنزلي.

الحاجة للتكامل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 16 فبراير 2009
<http://al-madina.com/node/105823>

محمد صلاح الدين

يقول الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إن ما بين 45% إلى 60% من المجتمع السعودي غير قادر على تملك منزل، وطبقاً لمراسلات الجمعية مع المؤسسة العامة للتأمينات ومؤسسة التقاعد، يقدر الدكتور القحطاني أن لدينا حوالي 35 ألف رب أسرة تقل رواتبهم عن ألفي ريال. وفي تقديره أن عدد هذه الأسر يزيد كثيراً عن 35 ألفاً، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى مرجع رئيسي معتمد، لكل الإحصائيات التي تتعلق بالمملكة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، في خضم هذا التوجّه الموفق لمحاربة الفقر واجتثاث جذوره، وكثرة مؤسسات ومشاريع علاج البطالة، وتكثيف التدريب، ورفع مستوى التعليم، والوفاء بكل حقوق الإنسان.

ومن هنا ينبغي الاهتمام بما يؤكدته رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، من أننا في المملكة لا زلنا نعاني من عدم وجود نظام يسمح للمبادرات الفردية والمؤسسية، ومجموعة من الأشخاص بتقديم الخدمات الاجتماعية بشكل جيد ومحمي، مشيراً إلى أن العراقيل تبدأ من فتح حساب بنكي، حتى إيجاد آليات أخرى. ويقول الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية: «إن التكاليف المعيشية أحد أهم الحقوق للإنسان، والحق في العيش الكريم بدأ يتأثر بشكل واضح، مما يظهر يوماً للجميع من خلال وسائل الإعلام، من قصص لأسر سعودية لا تستطيع أن تقي باحتياجاتها الأساسية. وقال: نحن في السنوات الأخيرة بدأنا نلاحظ زيادة كبيرة جداً في طلبات المساعدة التي تأتي للجمعية من مختلف مدن المملكة، وهذه القضية بحاجة إلى المزيد من الاهتمام من كافة قطاعات الدولة، مشيراً إلى أنه إذا لم يستطع الإنسان أن يعيش بشكل كريم حقيقية، فكثير من حقوقه سواء المباشرة أو غير المباشرة ستتأثر، وكذلك الدولة ستتأثر بشكل غير مباشر، بعدم قدرة الإنسان على العيش الكريم.»

* * *

إن كل ذلك من شأنه أن يعيدنا إلى توصيات ملتقى المسؤولية الاجتماعية، التي كان أهمها التأسيس لإستراتيجية وطنية شاملة للمسؤولية الاجتماعية، تنتظم كل جهود القطاعين الخاص والعام، وتحقق التكامل بين كافة الجهود المبذولة، وهي جهود ضخمة دون شك، لكنها تحتاج إلى مظلة تكاملية تجعلها أكثر ملامسة للواقع، وأشد فاعلية في العلاج، خاصة وأننا نأخذ -كما قال الدكتور الخثلان- منظوراً شمولياً لحقوق الإنسان، بدءاً من الحق في الحياة، مروراً بكافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والدتها تناشد المسؤولين التدخل مؤكدة أن طفلتها لا تعلم بالأمر قاضي يحكم بصحة زواج «طفلة عنيزة»

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 23 صفر 1430 هـ - 18 فبراير 2009 م - العدد 14849
<http://www.alriyadh.com/2009/02/18/article410650.html>

عنيزة - نوال العيسى:
أصدر قاضي في محكمة عنيزة حكماً بصحة زواج «طفلة عنيزة» البالغة من العمر تسع سنوات من رجل خمسيني، ورفع المدعون الحكم للتمييز.
وناشدت والددة الطفلة في حديث ل «الرياض» المسؤولين التدخل، وتساءلت: «هل هذا يصح؟!.. أجيوني قلبي يتقطع»، موضحة «أن الطفلة لا تعلم بزواجها حتى الآن، كما أن عقد القران تم في بريدة والطفلة بمنزلي في عنيزة!!».

الدكتورة مها المنيف تنوه بالرعاية الملكية للمؤتمر الإقليمي العربي الثالث لحماية الطفل

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 23 صفر 1430 هـ - 18 فبراير 2009 م - العدد 14849
<http://www.alriyadh.com/2009/02/18/article410557.html>

الرياض - محمد الحيدر:

أكدت الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري على أن وجود الرعاية الملكية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للمؤتمر الإقليمي الثالث - الذي سيقام بداية الشهر القادم - دافع من أجل العمل على حماية الطفولة.

وأضافت المنيف ان اهتمام خادم الحرمين الشريفين بالمؤتمر الذي يقام للمرة الأولى في المملكة هو دعم كبير لحماية الطفل، مشيرة إلى اهتمام الملك بقضايا العنف والأمان الأسري وبرز ذلك من خلال تأسيس برنامج الأمان الأسري الوطني قبل ثلاثة أعوام بأمر ملكي.

وقالت مع بداية المؤتمر، سيتم تدشين حملة التوعية الأولى بالعنف ضد الأطفال في المملكة بالتعاون والاشتراك مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وأوضحت المنيف أن المؤتمر ولكونه يقام للمرة الأولى في المملكة وبرعاية ملكية فهذا دافع قوي لإيقاف العنف ليس في المملكة وحدها بل عربيا، مضيفة «المؤتمر سيعزز دور المملكة عربيا في دعم برامج حماية الطفل والأمان الأسري». ونوهت المنيف إلى وجود مشاركات من جميع الدول العربية في المؤتمر، قائلة «لدينا 22 وفدا عربيا بالإضافة إلى الجمعيات المهتمة بحماية الطفولة، من عدة دول عربية وغربية ومن أمريكا وإسبانيا».

وأكدت المنيف على وجود شركاء رسميين مثل المنظمة العالمية لحماية الطفل واليونيسيف، ومشيرة إلى وجود جهات مشاركة من داخل المملكة منها هيئة وجمعية حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية. وأضافت حرصنا على وجود المجتمع المدني والجمعيات الخيرية التي لها اهتمام بالطفولة.

يشار إلى أن برنامج الأمان الأسري الوطني في المملكة العربية السعودية ينظم المؤتمر الإقليمي الثالث لحماية الطفل في الفترة من 4-7 ربيع الأول 1430هـ، 1-4 مارس 2009م بالرياض.

الشرطة لا تستبعد التحريض

كفيل الخادمة ينفي الاغتصاب ويتمسك بـ"السكري"

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/02/23 هـ) 18/ فبراير/ 2009 العدد: 2803
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090218/Con20090218259347.htm>

عبد الله المقاطي - ظلم، فهد الغبيوي - عفيف
استعانت شرطة عفيف أمس الأول بمتروجم لاستجواب الخادمة التي تعاني من صعوبة في النطق نتيجة الغيبوبة التي مرت بها، وأكد مصدر أمني مسؤول لـ«عكاظ» أن التحقيقات الجارية حول ادعاء الخادمة بتعرضها للاغتصاب ستكشف كافة تفاصيل القضية مشيراً إلى أن الشرطة لا تستبعد تعرض الخادمة للتحريض. من جانبه نفى كفيل الخادمة -تحتفظ «عكاظ» باسمه- تعرضها للاغتصاب أو الاعتداء وقال إن الخادمة تعرضت لغيبوبة سكر وتم نقلها عن طريق الهلال الأحمر للمركز الصحي ومن ثم تم تحويلها لمستشفى عفيف العام حيث جرى تنويمها وفقدت الحركة والنطق من جراء هذه الغيبوبة مشيراً إلى أنه أبلغ سفارة بلادها والتي كلفت مندوبا لزيارتها ومتابعة حالتها. وأضاف الكفيل بأن الخادمة حديثة العهد بالعمل حيث لم يمض على استقدامها سوى شهر واحد ومن ثم اتضح بأنها مصابة بمرض السكر نتيجة التفرحات الموجودة في أقدامها وأضاف بأنها تعرضت للغيبوبة بشكل مفاجئ وتم نقلها للمستشفى مؤكداً بأن ادعاء الخادمة لم يكن بالاغتصاب بل جاء بأنها تعرضت لسوء معاملة ويأتي الادعاء -وحسب معلوماته- لكي لا يتم منعها من الدخول للمملكة مرة أخرى وفرض غرامات مالية عليها حسب شروط الاستقدام. وأضاف أن شرطة عفيف استدعته وأخذت أقواله وأنه قدم تقارير طبية تؤكد إصابة الخادمة بمرض السكر ومعاناتها من غيبوبة السكر. من جانبه أكد مصدر مسؤول في فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرياض أن الجمعية بدأت في جمع معلومات عن الخادمة بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات المختصة في عفيف ممثلة في المستشفى والشرطة من أجل التحقق من صحة ادعاء الخادمة بتعرضها للانتهاك. وأضاف المصدر بأن متابعة الجمعية تأتي لإعادة حقوق الخادمة في حال إثبات تعرضها للانتهاك ولاتخاذ الإجراء اللازم في القضية. يشار إلى أن «عكاظ» نشرت قضية الخادمة في عددها أمس الأول.

«الرياض» تحاور والدة «طفلة عنيزة» بعد صمت طويل..

القاضي حكم بصحة زواج طفلي من رجل خمسيني.. وننتظر التمييز!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 23 صفر 1430 هـ - 18 فبراير 2009م - العدد 14849
http://www.alriyadh.com/2009/02/18/article410551.html

عنيزة - حوار - نوال العيسى

تناقلت وسائل الإعلام مؤخراً قضية «طفلة عنيزة» البالغة من العمر تسع سنوات، التي زوجها والدها من رجل خمسيني لديه زوجتان، حيث رفعت والدة الطفلة قضية لفسخ العقد، وأخذت تراجع المحكمة بأمل البت فيها، ولكن القضية ظلت لدى قاضي محكمة عنيزة ولم يتم النظر فيها، ورفعت القضية لجمعية حقوق الإنسان ليعقد القاضي بعد ذلك الجلسة الأولى بعد ترقب، وأصدر حكماً بتأجيل القضية لثلاثة أشهر لاعطاء الزوج فرصة للعدول عن رأيه، وبعد انقضاء المدة أصدر القاضي حكمه النهائي والذي يقضي بجواز زواج الطفلة على أن تقيم الطفلة دعوى على زوجها إذا بلغت، وقد عرض على الزوج الصلح وطلاق الطفلة مقابل ارجاع المهر، إلا أنه رفض وخابت ظنون وآمال الكثيرين.

وبناء على ذلك طالب المحامي عبدالله الجطيلي (محامي الطفلة) بوضع ضوابط صارمة في العديد من الأنظمة وخاصة فيما يتعلق بمأدوني الأнкحة، وضوابط يجب أن تفرضها وزارة الصحة بشأن فحص ما قبل الزواج. «الرياض» تمكنت من لقاء والدة الطفلة بعد صمت طويل للحديث عن هذه القضية، فوجدت قلب الأم محطماً، ولها العذر في ذلك، فمن منا يريد نشر تفاصيل حياته الشخصية على الملأ، ولكن حين تهوى إلى قاع اليأس ويتخبطك الظلم والأسى فلا بد لك أن تستصرخ الضمائر الحية وما أكثرها كي تستجيب لك وتلبي نداء العقل لا الهوى، وفيما يلي نص الحوار:

* بداية هل تم حذف اسم طفلتك من «دفتر العائلة»؟

- لقد تم عقد النكاح، وحذفت طفلي من بطاقة العائلة، وأضيفت إلى بطاقة الزوج، وذلك في 15/6/1428هـ، قبل خروجي من البيت رافضة لك ب 45 يوماً، وكل ذلك ولم يطلعني والدها على الأمر.

* ومتى علمت؟ ومن نقل لك الخبر؟

- علمت بزواج طفلي بعد عشرة أشهر كاملة، فقد أبلغتني بذلك شقيقة زوجي (عمة طفلي)، حينها وقع الخبر علي كالصاعقة، على الرغم من إحساسي بأن شيئاً كهذا قد يحدث، وكانت الشكوك تراودني في أنه سيفعلها، حيث ألمح لذلك بعد خلاف بيننا ولكن أقنعت نفسي بأنه لن يفعل.

* وهل تعلم الطفلة عن زواجها؟

- لا، فقد أخفيت عنها ذلك خوفاً على مشاعرها أمام الأطفال الآخرين أو من ردود سينة كالجمل من الزميلات في المدرسة أو لدى الأقارب والأصدقاء وغير ذلك من الانفعالات، وهي لا تعلم عن ذلك الزواج شيئاً حتى يومنا هذا بأمل أن تنفرج الغمة.

* وكيف اجتازت الفحص الطبي؟

- أثناء إجراء فحوصات ما قبل الزواج بمستشفى بريدة، وعند أخذ عينة الدم سألت طفلي والدها (بابا ليش يسحبون مني دم؟) أجابها بوضوح وببراءة الكبار لأن لديك (انفلونزا) والطبيب يريد ذلك.
* وماذا عنك تجاه الفحص؟

- من جهتي فقد استفسرت من زوجي عن السبب فأجابني بكلام مماثل، وقال من حقي أن اطمئن على ابنتي وقد دفعت مبلغاً لذلك وأن الطبيب سيعمل لها تحليلاً ليطمئن عليها ولم أصدق ذلك لأن طفلي قد تشافت من الانفلونزا في الوقت الذي أخذها فيه للمستشفى.
- * وأين تم عقد القران؟
- في بريدة!!
- * والسبب؟
- ليس لدي إجابة قاطعة عن السبب، ولكن في عنيزة قد ينكشف الأمر، أما في بريدة فلا أقارب هناك وقد يكون لمأرب أخرى وعلم ذلك عند الله.
- * من شهد على عقد القران إذا؟
- شهود لا يمتون لنا ولا للزوج بأي صلة هم من شهدوا على العقد، فلا يعرفون من نحن ولا من نكون.
- * معنى هذا أن الطفلة لم تكن موجودة وقت العقد؟
- لا.
- * من قام بالتوقيع على العقد؟
- الله أعلم!!
- * وماذا عن المأدون وكيف سمح بهذه التجاوزات؟
- أيضاً لا أعلم، ولكني استطيع أن أقول عن ذلك أنه تساهل في الأمانة، فالعقد في بريدة والطفلة عندي ولا أعلم من قام بالتوقيع على العقد بدلاً عنها.
- * للقضية أحداث متسلسلة فما هي بالضبط؟
- قدمت شكوى إلى المحكمة وقمت بتوكيل المحامي (عبدالله الجطيلي) للترافع في القضية، حيث ظلت القضية حبيسة الأدرج لمدة شهرين ونصف، وسافر القاضي والقضية لا زالت محفوظة في مكانها، ونحن ننتظره فكنا خلالها نراجع القاضي، بجمعية حقوق الإنسان (الأهلية) وعودنا خيراً، ثم أعطى القاضي موعداً للجلسة الأولى في 20 رمضان ثم أقر بعدها صحة الزواج وحدد 100 يوم لاقناع الزوج بطلاق الطفلة.
- * وماذا بعد؟
- بعد أنتهاء المدة أصدر القاضي بمحكمة عنيزة الشيخ حبيب الحبيب حكمه النهائي وأجاز الزواج وبعدها طلب إقناع الزوج بتطبيقها أو إعادة المهر له وقدره 30 ألفاً ليتنازل ويطلقها.
- * وما هي ردود فعلك بعد صدور الحكم؟
- بكيت وقلت للقاضي بعد تردد طويل لما كل هذه المدة؟ فالمدراس على الأبواب وابنتي لا تعلم عن خبر زوجها وقد أخفينا ذلك عنها وأخشى أن تتلقى الخبر بغتة في المدرسة، فطلب منا نقل الخبر للطفلة.
- * وماذا بعد؟
- انتهت ال 100 يوم وانعقدت الجلسة الأخيرة وأصدر القاضي حكمه بجواز العقد وبأن الطفلة لها الحق في قبول الزواج أو رفضه عند بلوغها بدعوى (مستقلة)!!
- * وما موقفك؟
- غضبت وحرزنت والأسباب لا تخفى على الجميع، وقد حاولت التحدث مع القاضي ولكنه لم يسمع لي.
- * أين استقرت القضية الآن؟
- لدى هيئة التمييز وأدعو الله أن يعجل بالفرج.
- * ما صحة ما تردد حول زواج ابنتك بأنه جاء نتيجة مغادرتك لبيت الزوجية؟
- أبدأ.. فالكلام عار عن الصحة فابنتي زوجها أبوها وأنا ما زلت أعيش معه وقبل مفارقتة بحوالي شهرين ونصف الشهر ولم أعلم عن تزويجها.
- * إذا ما هي دوافعه أو مبرراته؟
- فعل ذلك بعد أن امتنعت عن شراء سيارة له بقيمة 120 ألف ريال ولم أعلم بأني سأدفع ثمن رفضي غالياً.
- * كيف؟
- أخذ أولادي من مدارسهم ظهراً إلى حيث لا أعلم ثم أقفل جواله وغاب ومعه الأطفال لمدة ثلاثة أيام بلياليهن.. فتدهورت حالتي الصحية والنفسية وكنت أجن لولا لطف الله.

- * وأين كان أطفالك عند غيابهم؟
- عندما أعادهم إلي أخبروني بأنهم كانوا يبيتون في أماكن مجهولة أحدها كا في مسجد مجاور لمحطة بنزين وتقول ابنتي أخذنا بعد ذلك إلى البر لننام عند رعاة للغنم.
- * وما حال أبنائك في تلك الفترة؟
- لك أن تتخيلي كل معاني الرعب والألم على فراقهم لي فقد عادوا إلي بوجوه مصفرة تقول طفلاتي: كنت أبكي وبشتد بكائي ليلاً ويصيني التعب فأغفو قليلاً ثم أصحو مذعورة وأبكي مرة أخرى خوفاً وحنناً على بعدنا عنك وهكذا حتى الصباح، وقد فكرت بالهرب ليلاً مرات عديدة ولم أفجح.
- والأدهى من ذلك أن زوجي يتركهم في تلك الأماكن ويأتي إلى المنزل لتغيير ملابسه ثم يعود، دون أن يجيبي عن تساؤلاتي عن غياب الأطفال وكدت أجن.
- * وماذا حدث بعد ذلك؟
- عاد للمنزل ومعهم الأطفال.. وبدلاً من أن يقدم اعتذاراً أو يفسر لي سبب حرمانني من أطفالتي قال لي بأنه سيذهب إلى الوكالات لمعرفة أسعار السيارات كي اشترى له سيارة مع أن وضعي الصحي والنفسي سيئ للغاية، وبعد أن غادر المنزل أخذت أطفالتي وانطلقت إلى أهلي، وبعد عودة زوجي إلى المنزل لم يجدنا، فاتهم أخي بأنه قفز إلى منزلنا وأخذني معه وتقدم بشكوى بذلك وطعن بأسرتي وبسمعة أخي أمام القاضي.
- * ما موقفك من زواج الطفلة؟
- لا أوافق ليس لأن ابنتي صغيرة فقط ولكن لأن فارق السن بينهما كبير فلو كان العمر متقارباً لكان الأمر أخف وأهون ولكن الزوج خمسيني فكيف إذا امتد به العمر سنوات أخرى قادمة وأصبحت طفلاتي مهياً للزواج؟
- * وهل سبق له الزواج؟
- نعم وعلى ذمته زوجتان الأولى تسكن في (منزل أبيه) والثانية من بريدة ولا أعرفها، فأبي زوج هذا أسلمه طفلاتي؟! *
- * وماذا عن وضع الطفلة الآن؟
- ابنتي في رعايتي ورعاية أهلي وأدعو الله أن أعيش أنا وأطفالي بسلام واطمئنان فلست ساعية لجاه أو مال بل إلى راحة وأمان.
- * صوتك الأخير إلى أين تريد أن يذهب؟
- لكافة المسؤولين للتدخل في حل القضية، فمن غير المعقول طفلة صغيرة لم تبلغ بعد يتزوجها رجل يتجاوز الخمسين سنة، هل هذا حق..؟، هل هذا يصح..؟، أجيبي جميعاً..

الأحوال المدنية: رفعنا المعاملة ولم نتلق ردا عائلة سعودية تنتظر الهوية الوطنية 7 سنوات

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/02/23 هـ) 18 فبراير/ 2009 العدد: 2803
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090218/Con20090218259348.htm>

أحمد العطوي - تبوك

تبحث عائلة المواطن سليمان بن عيد بن سليم الخمسي العطوي عن هويتها الوطنية منذ قدومها إلى المملكة عن طريق عائلها بموجب أمر سام بتاريخ 1422/2/18 هـ أي قبل أكثر من سبع سنوات. وحسب مصدر مسؤول في الأحوال المدنية في تبوك فإن موضوع العائلة رفع إلى وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية ولازال قيد الدراسة والمتابعة ولم يصل بشأنه حتى تاريخه. يقول عيد وهو أكبر أبناء العائلة المكونة من ثلاثة أبناء وبنيتين. تزوج والدي من الدتي والتي تربطه بها صلة قرابة في مصر منذ أكثر من 36 سنة وأنجب منها ثلاثة أبناء وبنيتين وذلك بدون الحصول على موافقة مسبقة لجهله حينها -رحمه الله- بأمور الزواج. واستمر على ذلك إلى أن صدرت تعليمات صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية بتاريخ 1422/2/18 هـ بالسماح للمواطنين السعوديين من المتزوجين في الخارج باستقدام زوجاتهم وأبنائهم لكي يجتمع شمل الأسر مع عائلهم في هذه البلاد وحينها سارع والدي رحمه الله بمراجعة السفارة واستخراج تذكرة مرور للمملكة للأبناء (عيد، عودة، محمود) وقدمنا إلى المملكة بتاريخ 1423/5/18 هـ وتبع ذلك قدوم شقيقتينا فاطمة ونورا بتاريخ 1425/8/5 هـ بناء على الأمر السامي السابق. ويلتقط الحديث عودة شقيقه قانلا: في هذه الأثناء مرضت والدتنا وحاولنا أدخلها للعلاج في أحد المستشفيات لكنهم رفضوا لعدم وجود أوراق ثبوتية لها ولم يمهلهما المرض كثيرا حيث توفيت وتم نقلها إلى مصر لكي تدفن هناك. وأضاف: حفيت أقدامنا بحثا عن هويتنا الوطنية كما فشلت كافة محاولتنا للانضمام إلى المستفيدين من الضمان الاجتماعي لعدم وجود الإثباتات. أما إدارة الأحوال المدنية والتي راجعناها مبكرا حسب توجيه رجال الجوازات في ميناء ضباء حين قدومنا لكي نتمكن من إصدار هويات وطنية فقد ظل ردها يتكرر على مدى سنوات بأن المعاملة لم تأت من وزارة الداخلية رغم مضي أكثر من سبع سنوات علما بأننا لا نحلم سوى بإثبات والدنا وتذكرة العبور التي قدمنا بموجبها. وقد أشار علينا البعض بتوكيل مواطن لمتابعة معاملتنا ولكن ليس لدينا إثبات لاستخراج وكالة. نورا وفاطمة شقيقتنا عيد ومحمود وعودة أشارتا إلى أنه تم فسخ خطوبتهما أكثر من مرة لعدم وجود أوراق ثبوتية بحوزتهما وقالتا بأنهما تعانيان ظروفًا نفسية قاسية لعدم تمكنهما من العمل أو الزواج رغم أن والدهما رحمه الله مواطن سعودي.

دقماق لـ "عكاظ": صحته أفضل وترقب إطلاق سراحه

جنود إسرائيليون يضربون المعتقل السعودي في سجن النقب

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/02/23 هـ) 18/ فبراير/ 2009 العدد : 2803
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090218/Con20090218259495.htm>

هادي الفقيه - جدة

كشفت لـ "عكاظ" رئيسة "مؤسسة منديلا لشؤون الأسرى والمعتقلين" المحامية بثينة دقماق أن الأسير السعودي في إسرائيل عبد الرحمن العطوي "تعرض للضرب على يد جنود إسرائيليين داخل السجن". وأكدت دقماق التي كلفت محاميا لزيارته "أن أسيرا من جنسية عربية اتصل بالمؤسسة وأبلغها بما تعرض له الأسير السعودي ولم يبين الأسباب"، مشيرة إلى أن العطوي "نقل من مجمع سجون معسليا هو، إلى سجن صحراء النقب". وأبانت رئيسة "مؤسسة منديلا لشؤون الأسرى والمعتقلين" أن المحامي طمأنها على صحته بعد أن التقاه في المحكمة المركزية، إذ وجده في وضع نفسي وجسدي أفضل من السابق. وأوضحت دقماق أن الرابع والعشرين من شباط (فبراير) الجاري سيكون "موعدا مهما وقد تنطق القاضية في المحكمة المركزية بالحكم ونرجح إطلاق سراحه، إذ طلبت القاضية من الحكومة الإسرائيلية أن تزودها بالأسئلة والأجوبة التي قدمها لمندوبي الأمم المتحدة، بعد أن تعثر إطلاقه سابقا بحجة عدم تجاوبه مع الوفد الأممي في ذلك الوقت". ولفتت دقماق بأن العطوي أكد للقاضية أنه كان متعاوناً وقدم كل الأجوبة الصحيحة، مادفعها للمطالبة بالأسئلة، و"ستسأله بنفسها في الجلسة المقبلة، ولها صلاحية إطلاق سراحه بعد أن تتأكد من صحة المعلومات"، لافتة إلى أنه "طلب بأن يكمل سجنه في أية دولة غير إسرائيل". وكانت دقماق نفت المزاعم الإسرائيلية بأن العطوي طلب اللجوء السياسي إليها ("عكاظ" 1430/2/4 هـ).

«هدف» وظّف 53 ألف مواطن ومواطنة خلال عام برنامج حكومي لدعم وتوظيف السجناء

المصدر: جريدة الحياة - 09/02/18 //
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/02-2009/Article-20090217-85d44d16-c0a8-10ed-0002-75384aa969ef/story.html

الرياض - سحر البندر
أبرم أمس اتفاق تعاون بين صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) والمديرية العامة للسجون لتنفيذ برنامج دعم وتوظيف السجناء.
ويهدف الاتفاق الذي وقعه المدير العام للصندوق أحمد بن منصور الزامل والمدير العام للسجون اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي، إلى تشجيع منشآت القطاع الخاص على افتتاح فروع لها في السجون، وتسهيل توظيف السجناء السعوديين من الجنسين في عدد من الوظائف المتاحة داخل السجون.
وأعرب الزامل في تصريحات صحافية عن سعادته بتوقيع الاتفاق، «لما له من دور كبير في تأهيل السجناء ودمجهم بالمجتمع بعد قضاء مدة محكوميتهم».
وأشار إلى أن «هدف» يسهم بنسبة 50 في المئة من راتب السجناء خلال قضاء مدة محكوميته في السجن، لافتاً إلى أن مدة الدعم حددت بـ24 شهراً.
وحدث منشآت القطاع الخاص على فتح فروع لها داخل السجون لكي تتم الاستفادة من قدرات السجناء وإمكاناتهم.
وكان صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» أبرم خلال عام 2008، 1338 اتفاقاً لدعم التدريب والتوظيف مع منشآت القطاع الخاص بكلفة مالية تجاوزت بليون ريال.
وأوضح المدير العام للصندوق أحمد الزامل، أن الصندوق أسهم خلال الفترة نفسها في توظيف أكثر من 53 ألف مواطن ومواطنة.
يذكر أن «هدف» بدأ خلال عام 2008 في تطوير عدد من برامج وآلياته، كما أطلق عدداً من برامج دعم التدريب والتوظيف لتوفير فرص عمل للمواطنين السعوديين في منشآت القطاع الخاص.

المملكة واليونيسيف تبحثان سبل حماية أطفال غزة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 1430-02-23 هـ الموافق 2009-02-18 م العدد 13032 السنة الأربعون
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13032&P=1&G=1>

واس - الرياض

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي في مكتبه بالهيئة أمس كبير الخبراء في مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسامة مكاوي يرافقه نائب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في الخليج سعيد الأزهرى، وبحث معهم أوجه التعاون المشترك، حيث أبدى مكاوي استعداد المنظمة لتقديم الخبرات والتدريب لتعزيز التعاون بين الجانبين خاصة في مجال حقوق الأطفال وسبل حمايتهم والتعامل معهم في حال وقوع الكوارث والحوادث لهم . كما تم استعراض الوضع الإنساني في غزة لاسيما الوضع الذي يعيشه الأطفال في غزة . وأكد سموه حرص المملكة على تقديم كل ما من شأنه التخفيف من حجم المعاناة التي يواجهها الفلسطينيون في غزة خاصة الأطفال والأيتام .

أول المستسلمين من قائمة المطلوبين الـ (85)

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 23 صفر 1430 هـ - 18 فبراير 2009م - العدد 14849
<http://www.alriyadh.com/2009/02/18/article410584.html>

تسلمت المملكة المطلوب الأمني محمد عتيق عويض العوفي وكان العوفي قد عاد من غوانتانامو بتاريخ 29 من شهر شوال لعام 1428هـ في الدفعة العاشرة وخضع لبرنامج المناصحة، ولكنه غادر قبل شهرين إلى اليمن برفقة سعيد الشهري وظهر في شريط فيديو أعلننا فيه انضمامها للتنظيم الضال باليمن.

وكانت وزارة الداخلية أصدرت مؤخراً أكبر قائمة في تاريخ المطلوبين للمملكة منذ اندلاع الأحداث الإرهابية عام 2003م، حيث بلغ عددهم (85) مطلوباً أمنياً، وقد ضمت القائمة الأخيرة 11 من السعوديين العائدين من معتقل غوانتانامو. وكان اثنان من قادة التنظيم العائدين من المعتقل الأمريكي في خليج غوانتانامو قد ظهر في تسجيل وهما سعيد الشهري ومحمد العوفي اللذان خضعا لبرنامج المناصحة الذي أعد للعائدين من المعتقل تحت إشراف وزارة الداخلية لبرنامج تأهيل العائدين التي تبدأ قبل وصولهم حيث يتم إرسال طائرة تتكون من طاقم أمني وطبي ونفسي واجتماعي لنقلهم من هناك بعد عمل فحوصات طبية لهم وتوفير الأدوية التي يحتاجونها ومن ثم إيصالهم إلى المملكة ويتم وضعهم في اصلاحية الحائر في مكان ملائم لظروفهم وبعد ذلك تبدأ عملية مناصحتهم نفسياً وشرعياً بشكل فردي ثم يتم نقلهم إلى مركز للرعاية ويوضع لهم برنامج أكاديمي في التخصصات الشرعية والنفسية والاجتماعية والتاريخية بمشاركة نخبة من المتخصصين بالإضافة إلى برامج اقتصادية عبر جداول زمنية ويركز فيه على الحوار من خلال المحاضرات. كما تشمل البرامج نشاطات رياضية وترفيهية وزيارات يقوم بها العائدون إلى أهاليهم بهدف إدماجهم مع المجتمع وتزويدهم حتى لا تحدث لهم مشاكل في المستقبل لا قدر الله.

وقد أفرج عن العائد من غوانتانامو سعيد علي الشهري في عام 2007م وتشير عائلته إلى أنه اختفى من المنزل العام الماضي، بعد انتهاء برنامج المناصحة.

وأكد الشهري الذي ظهر في التسجيل كقائد فرع اليمن لتنظيم «القاعدة» ان المعتقل الأمريكي جعلهم أكثر أكثر تصميماً في اعتقادهم، وان الله أنعم عليهم بالهجرة إلى أرض الجهاد باليمن على حد زعمه، كما ظهر في نفس التسجيل محمد العوفي الذي قال إنه كان السجين رقم (333) في غوانتانامو، وإنه الآن قائد ميداني للتنظيم. وتواصلت جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين في التواصل مع المعتقلين وتطمين أهاليهم في المملكة حيث ساهمت وزارة الداخلية وعلى رأسها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز نائب وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية بتشكيل لجنة لمتابعة شؤون المعتقلين السعوديين في غوانتانامو والمطالبة بعودتهم إلى أرض الوطن، كما شاركت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي تابعت كل مع يتعلق بشؤون المعتقلين إلى جانب المنظمات الإنسانية الأخرى.

عنف المرأة ضد الرجل : بين الدين والمجتمع

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 18 فبراير 2009
<http://al-madina.com/node/106463>

فادية بخاري

عندما تتنامى مشاعر «الغضب» أو «الكرهية» في ذات الإنسان ، فإنها تشكل قاعدة نفسية لخلق ذلك على أرض الواقع ، وبالتالي ظهور سلوكيات «العنف القاتل» .

ظاهرة (عنف الرجل ضد المرأة) إحدى الظواهر الأكثر محاربة من قبل مؤسسات (العدالة) و(جمعيات حقوق الإنسان) . والظاهرة القديمة الجديدة ، وجدت مؤخرًا مثيلتها المعاكسة وهي ظاهرة (عنف المرأة ضد الرجل) التي بدأت بالتضخم شرعياً واجتماعياً، مثلاً في مصر ذكرت إحصائية «للمركز القومي» للبحوث الاجتماعية أن 38% من الرجال في مصر يتعرضون للضرب من قبل زوجاتهم.

وفي السعودية ظهرت فتوى تبيح للمرأة (ضرب مثلها الرجل) و(تعلم رياضة الدفاع عن النفس) لتطبيق ذلك بشكل فعلي ، حيث قال الشيخ «عبد المحسن العبيكان» (إن المرأة كغيرها بالنسبة لدفع الصائل، موضحاً أن الصائل شرعاً هو من وثب على الغير).

ويظهر (عنف المرأة ضد الرجل) كرد فعل عكسي لتأييد المجتمع لـ (عنف الرجل ضد المرأة) ، فبالرغم من الرفض المبدئي لـ(عنف الزوج ضد زوجته) ، فهناك تأييد لعنف «الأخ» ضد إناث عائلته ، و«عنف الأب» ضد بناته حتى الموت ، حيث تلقى كل هذه الأنواع قبولا اجتماعياً تحت شعارات (التقويم) .

(العنف) بكل أشكاله يمثل سلوكاً خطيراً ، وعندما يتم تبادل سلوكيات (الضرب) بين شقي المجتمع: الرجل والمرأة ، فإن ذلك تدمير لكل الأسس الإنسانية المتسامحة والحياة المستقرة ، ولذلك فإن المجتمع يحتاج إلى أن يتم معالجة ظاهرة (العنف ضد المرأة) أولاً ليتم صياغة أسس واضحة لـ(عنف المرأة ضد الرجل) فيما بعد .

نواب بريطانيون يروون مشاهداتهم في القطاع المنكوب السلطات المصرية تمنع وفداً طبياً بريطانياً وآخر حقوقياً فرنسياً ووفد المنظمة العربية لحقوق الإنسان من دخول غزة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 23 صفر 1430 هـ - 18 فبراير 2009م - العدد 14849
<http://www.alriyadh.com/2009/02/18/article410641.html>

القاهرة- مكتب "الرياض": لندن-اقبال التميمي:"
منعت السلطات المصرية بمعبر رفح البري عبور وفد طبي أيرلندي بريطاني ووفد حقوقي فرنسي من الدخول إلى قطاع غزة عبر المعبر.
وأشارت مصادر بالمعبر إن الوفد كان في طريقه إلى قطاع غزة للمشاركة في علاج الجرحى والمصابين والعمل في المستشفيات الفلسطينية، ويضم ستة من الأطباء والصيادلة والمرضات وكان يصطحب معه كميات من الأدوية والمساعدات الطبية ومستلزمات التطهير وغرف العمليات.
وأضافت المصادر نفسها أنه تم أيضاً منع وفد فرنسي من نشطاء حقوق الإنسان مكون من 16 فرداً من الدخول إلى قطاع غزة، وكانوا في طريقهم إلى غزة للتضامن مع الشعب الفلسطيني وحصر الخسائر والوقوف على الانتهاكات الإسرائيلية ضد حقوق الإنسان الفلسطيني، كما تم رفض دخول وفد إعلامي أردني وصحافي أمريكي وعدد من الصحفيين والأطباء العرب والأجانب إلى قطاع غزة.
وفي عمان قالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان (فرع الأردن) أمس إن السلطات المصرية رفضت السماح لبعثة تقصي حقائق تابعة للمنظمة بالدخول إلى قطاع غزة عبر معبر رفح.
وقالت المنظمة "أبلغنا السلطات المصرية إن وفد من المنظمة سيتوجه إلى قطاع غزة عبر معبر رفح لرصد انتهاكات العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع إلا أن السلطات المصرية أبلغت المنظمة رفضها لمرور أفراد البعثة عبر معبر رفح".
وأعربت المنظمة عن أسفها للإجراء المصري وقالت انه يتعارض مع اتفاقية جنيف لعام 1949 وقالت المنظمة إن الحقوق السياسية للحكومة المصرية في التحكم في منافذها الحدودية لا تبرر للحكومة المصرية منع البعثات الإنسانية المرور عبر معبر رفح.
وكانت مصر أعادت إغلاق معبر رفح أمام حركة المرور من وإلى القطاع، وطلبت من الراغبين في دخول القطاع أن يتوجهوا إليه عبر معبر كرم أبو سالم الذي تسيطر عليه (إسرائيل).
وفي لندن، وبعد احتجاجات شديدة للهجة من قبل 170 نائباً بريطانياً من مختلف الأحزاب السياسية وقعوا على عريضة تستنكر عدم سماح محطتي (البي بي سي) البريطانية و(سكاي نيوز) لبث نشرة إغاثة لنجدة أهالي غزة، زار النائب ريتشارد بيردن من حزب العمال على رأس وفد مكون من ستة نواب، غزة وتقصي الأمر مباشرة مع الأهالي ومع العاملين في مكاتب هيئة الأمم المتحدة التي قصفت القوات الإسرائيلية مخازنها ومدارسها ومستودعاتها.
وقام النواب بزيارة أماكن القصف والمشاريع الخيرية الإغاثية التي مولتها بريطانيا لإعادة بناء غزة وذلك بعد إعاقات من الجانب الإسرائيلي وتعطيل لدخولهم غزة. رحبت بزيارة الوفد المؤسسة الخيرية الدولية لحماية الأطفال برئاسة مديرة المؤسسة جاسمين وايتبريد التي وصفت الوضع الإنساني بأنه كئيب إثر تهجير 100.000 فلسطيني من بيوتهم واعتماد 90% من السكان في غزة على المعونات بعد تدمير مدينتهم وأعمالهم والحصار المفروض عليهم منذ 19 شهراً.

وقال النائب ريتشارد بيردن " في الأسابيع الأخيرة الماضية سمعنا بعض الناس في بريطانيا يشككون بما رأوه على شاشات التلفاز وقالوا إن الصور التي جاءت من غزة فيها تهويل ومبالغة، إلا أننا جننا ورأينا بأنفسنا مكاتب هيئة الأمم المتحدة المهتمة في قرية عزبة عبد ربه والتي قامت القوات الإسرائيلية بهدمها وجعلها بمستوى الأرض، واستمعنا لقصص الأهالي الذين فقدوا أفراد عائلاتهم في الحرب، وعلى إسرائيل أن تجيب على بعض الأسئلة حول ما قامت به. إنني أتمنى عندما نساغر للقدس أن تتجاوب الحكومة الإسرائيلية بشكل إيجابي تجاه طلبنا بعقد لقاء يوضحون لنا خلاله بعض الأمور والتساؤلات التي طرحناها".

صفء الخليء

الكويت أشادت بجهودها في التنمية الاقتصادية معرفي: ماليزيا نموذج يُحتذى في حقوق الإنسان

العدد 10819 المصدر: جريدة الرأي الكويتية الجمعة 13 فبراير 2009
<http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=111620>

جنيف -كونا-

أشادت الكويت بالجهود الكبيرة التي حققتها ماليزيا في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة مع المحافظة على تعزيز وحماية حقوق الانسان لسكانها بما فيها الحرية الدينية.

وقال القائم بأعمال وفد الكويت لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف المستشار صادق معرفي خلال المراجعة الدورية الشاملة للتقرير الوطني لماليزيا في مجلس حقوق الانسان « ان ماليزيا تعد نموذجا يحتذى به في حرية الدين والمعتقد حيث تتعايش عدة قوميات بانسجام وتوافق ساهم في تسريع وتيرة التنمية والتقدم فيها.»

واضاف معرفي ان «ماليزيا لعبت دورا ايجابيا في مجلس حقوق الانسان في عملية البناء المؤسسي للمجلس كما كانت لها مساهمات فاعلة في اعماله ودفع عمله قدما». وقال ان «الإجراءات الجديدة التي اتخذتها ماليزيا في اطار هذه المراجعة تؤكد تعاونها الوثيق مع المؤسسات الدولية المعنية وبشكل خاص مع مجلس حقوق الانسان وتؤكد ادراك ماليزيا النام لشمولية وترابط الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.»

وتقدم الدبلوماسي الكويتي بالتهنئة لماليزيا على مساعيها في تطوير وتعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية وتقديم بتوصية لها للاستمرار باحترام تعهداتها الدولية وخصوصياتها الثقافية والدينية كما أوصى أن تستمر ماليزيا في جهود تطوير التعليم باعتباره استثمارا مهما للمستقبل.

إنشاء أول مركز عالمي لحقوق الإنسان في الأرجنتين

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الأحد 15 فبراير 2009 العدد 10821

<http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=112139>

بوينس ايرس - ا ف ب -

ستحتضن مدرسة الميكانيك التابعة للبحرية الارгентينية، رمز القمع خلال فترة الديكتاتورية (1976-1983)، اول مركز عالمي للنهوض بحقوق الانسان، على ما اعلن الجمعة، المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو) كوشيرو ماتسورا.

وقال ماتسورا بعد ما وقع وثيقة انشاء المركز مع الرئيسة الارгентينية كرسينا كيرشنر، «وقعنا اتفاق اقامة اول مركز عالمي للنهوض بحقوق الانسان في البناية السابقة لمدرسة الميكانيك التابعة للبحرية رمز الرعب في عهد الدكتاتورية».

وأكدت الرئيسة الارгентينية خلال حفل اقيم للمناسبة في شمال بوينس ايرس، ان تدشين مركز حقوق الإنسان يمثل «نشيد النصر» لضحايا الدكتاتورية. وكان تم تحويل مدرسة الميكانيك التابعة للبحرية في 24 مارس 2004 الى فضاء تذكاري. وكانت المدرسة مركز احتجاج للمجموعة الحاكمة وشهدت تعذيب ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف شخص قبل إعدامهم.

خضير يستعجل قانون الحقوق المدنية

المصدر: جريدة القبس الكويتية الأحد 15 فبراير 2009، 20 صفر 1430، العدد 12829

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=473482&date=15022009>

قال النائب خضير العنزي ان مجلس الامة سيعرض قانون الحقوق المدنية والقانونية والانسانية للبدون، مشيرا الى انه تقدم به قبل حل المجلس الماضي، واقل ما يمكن ان يقدمه المجلس لهم ولوقف المأساة الانسانية وحتى وقف من يريد استغلال مشاعرهم هو اقرار هذا القانون بشكل عاجل، لانه يوفر الحد الادنى من الكرامة الانسانية ممثلة بالاثبات وحق العمل وشهادات الميلاد والزواج وحرية التنقل وحرية السفر. وازضاف: هذا لا يكفي فهناك مستحقون حقيقيون للجنسية كالعسكريين في الجيش والشرطة واصحاب المؤهلات وموظفي شركة النفط القدماء ورافضي الجنسية الثانية واشقاء الكويتيين وحملة المؤهلات العليا والكفاءات العلمية والاقتصادية والاعلامية.

ناشدوا الجهات المختصة العمل على إنهاء المشكلة المستعصية ..أبناء القطريات: نعيش ضغوطا نفسية لحرماننا من حقوق المواطن

المصدر: جريدة الشرق القطرية الأحد، 15 فبراير 2009

http://www.al-sharq.com/DisplayArticle.aspx?xf=2009,February,article_20090215_59&id=local&sid=investigations

سعيد الصوفي :

ناشد جمع من ابناء القطريات الجهات المختصة ممثلة بوزارة الداخلية العمل على اهاء المعاناة الانسانية والنفسية والاجتماعية التي يعيشونها يوميا نظرا للصعوبات التي يلاقونها هم وامهاتهم اللاتي يعانين كذلك كون التفرقة واضحة بين الابناء والامهات اذ يشعرون بضياح اولادهم وحرمانهم من الحياة الكريمة التي ينشدها كل ابناء البشر. اضافة الى انهم يعانون من التشتت الدائم فلا هم يعاملون كمواطنين في المجتمع الذي ينتمون اليه، حيث لا يتمكنون من الحصول على احتياجاتهم الطبيعية والاساسية في العلاج والتعليم وامور حياتهم الاساسية الاخرى بصورة طبيعية اسوة باخوتهم المواطنين ولا هم مثل بقية البشر الذين تتاح لهم شروط الحياة بطمأنينة وسكينة مع حق الانتماء للوطن الذي لا يعرفون سواه. ولم يجد هؤلاء حرجا في مقارنة اوضاعهم مع فئة من البشر تستحق هي كذلك الحياة الكريمة رغم وجودهم في ظروف ليس لهم اسباب فيها وهم اللقطاء فوجدوا انه لا وجه للشبه اذ يعد اللقيط بحكم المواطن ويحصل على الجنسية القطرية ورغم ان هؤلاء يستحقون كل الدعم والرعاية فان ابناء القطريات بحاجة على الاقل الى دعم مشابه لانهم بشر ويستحقون ان يعيشوا حياة كريمة تحفظ لهم كرامتهم. وتستحق امهاتهم المواطنين كذلك الخروج من معاناة الضغط النفسي والمعنوي وترقب الاسوأ في قادم الايام مع وجود (ابناء بلاهوية) لم يعرفوا لهم وطنا غير قطر، وناشد المتضررون كل الجهات ذات العلاقة بالمساهمة بما ينهي هذه المشكلة والتوصل فيها الى حل قاطع والاتبقى الامور معلقة في ظل تسارع الحياة وتقدم المجتمعات وايجاد الحلول لكل مشكلة مهما يكن نوعها او حجمها فكيف بهذه المسألة الانسانية التي لا ينبغي بأي حال من الاحوال ان تظل معلقة وتتأرجح في اروقة المكاتب لا تجد من ينفذ عنها غبار الزمن.

ويرى قانونيون اهمية ايجاد حلول لهذه المسألة لان لها جانباً قانونياً، مؤكداً ان الدستور القطري ساوى بين الرجل والمرأة وعليه فمن غير المعقول ولا المقبول عقلا او شرعا ان تمنح الجنسية لابناء القطريين المتزوجين من اجنبيات وحرمان ابناء القطريات المتزوجات من اجانب من الجنسية القطرية. وعليه لا بد من الاخذ بالمبدأ القائل (يعتبر قطريا كل من ولد لآب او ام قطرية) والعمل على اصدار القوانين التي تنظم كل ما يستجد من مشكلات خاصة ذات البعد الاجتماعي منها. ويبين القانون القطري في هذا الشأن عدم منح المواطنين القطريين الحق في منح جنسيتهم لابنائهم من اب اجنبي الا وفق الاشتراطات التي تضمنتها المادة الثابتة في قانون الجنسية التي تقضي بالتالي ان تكون الإقامة للآب لا تقل عن 25 سنة متتالية ومعظم ابناء القطريين مضي على وجود آباءهم في الدولة عشرات السنوات. ومن الشروط كذلك وجود وسيلة مشروعة للرزق، كذلك ان يكون محمود السيرة وحسن السمعة الى جانب اجادة اللغة العربية وكل هذه الشروط متوافرة في الحالات مقدمة الشكوى. ولكن رغم ذلك وحسب الحالات سالفة الذكر ورغم توافر كافة الشروط فان منحهم الجنسية لم يتم بعد وليست هذه حالات فردية بل ان هناك الكثيرين من ابناء القطريين لا يزالون يسيرون في ذات الدوامة بانتظار وترقب وتأمل الفرج عليه يكون قريبا.

اتحاد العمال يطلق مدونة العدالة الاجتماعية

المصدر: جريدة الأيام البحرينية الأحد 15 فبراير 2009
<http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=32&ArticleId=382246>

كتب - جعفر الهدي:
يعتزم اتحاد العمال إطلاق مدونة إلكترونية مختصة بالعدالة الاجتماعية وذلك في الثاني والعشرين من فبراير القادم تزامناً مع إطلاق الأمم المتحدة ليوم العدالة الاجتماعية.
وقال الناطق الرسمي باسم اتحاد العمال جعفر خليل إن هذه المدونة ستكون نافذة لتدوين كافة التطلعات فيما يخص الظلم والقهر الذي تتعرض له العمال أو المرأة أو الأطفال مشيراً إلى أن المدون ستكون اجتماعية صرفة وقال: سنقوم بصيغ المدونة على أساس ذلك وسنقوم بحذف المشاركات المتعلقة بالشأن السياسي. وأضاف خليل إن إطلاق المدونة في 22 نوفمبر بغرض متابعة القضايا الاجتماعية وأبرزها قضايا الاضطهاد في العمل والفصل التعسفي والتمييز ضد المرأة وتشغيل الأطفال سيكون سابقة جديدة في العمل النقابي إضافة إلى أنه سيوفر أرشيف منتظم لهذه القضايا.
وأوضح خليل أن المدونة اجتماعية تختص بكل الشؤون الاجتماعية وتهتم بالظلم في العمل وصولاً للمرأة وقضاياها إضافة إلى قضايا الرزق وأبرزها قضايا فصل العمال بشكل تعسفي والتي بدأت تتزايد في الوقت الحاضر وقال: نطلق المدونة في ذات اليوم الذي حددته منظمة الأمم المتحدة كيوم للعدالة الاجتماعية.
وأشار خليل إلى أن المدونة ستهتم بالقضايا العمالية بكل أنواعها كما أنها ستهتم بجميع العمال ومن بينهم العمال الأجانب وقطاع عمال المنازل (الخدم) وقال ستكون المدونة باللغتين العربية والانجليزية وستهتم بما يتعرض له العمال الأجانب من ظلم وكذلك تسخير الخدم العاملين بالمنازل.
وقال جعفر خليل إن المدونة ستكون مفتوحة للجميع من خلال موقع الاتحاد ويمكن الدخول عليها من خلال الموقع وسيتاح للجميع تدوين ما يشاء لكنه أكد أن ضوابط توجيه المدونة بوصفها مختصة بالعدالة الاجتماعية ستطبق منذ إطلاقها بحيث تكون مدونة اجتماعية صرفة ولذلك ستحذف التعليقات السياسية لأنه ليس لنا شأن بالجانب السياسي سنهتم بالشأن العمالية.

التصويت أشعر المرأة بتحقيق أحلامها "مراقبة الحقوق": الميثاق أشاع أملاً جديداً للمرأة

المصدر: جريدة الأيام البحرينية الأحد 15 فبراير 2009
<http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=32&ArticleId=382247>

أصدرت حركة احترام التابعة الى الجمعية البحرينية لمراقبة حقوق الانسان بياناً بمناسبة ذكرى التصويت على ميثاق العمل الوطني جاء فيه ان التصويت على الميثاق أشاع أمل جديد للمرأة البحرينية، وأوجدت هذه الذكرى نور الخلاص والتفاؤل لها.

وقال: ان ذكرى يوم الميثاق الذي توافقت فيه إرادة الشعب كله رجالاً ونساء مع القيادة وتراصت الصفوف كلها بمختلف دياناتهم وطبقاتهم على كلمات عديدة: نعم للميثاق، نعم لحقوق الانسان، نعم للمواطنة الصالحة، نعم للولاء للوطن، نعم لحقوق المرأة، نعم لمجتمع مدني خال من التعصب والفئوية والتحزب والطائفية، هي الذكرى الفاصلة بين زمنين للمرأة البحرينية وأسرته وأطفالها، زمن سوداوي بكل ما حملته من معاناة وآلام لها ولأسرتها، وأخر شكلت مساحة واسعة لحلم جميل لها.

وتابع البيان: ان التصويت على الميثاق أشعر المرأة البحرينية، بتحقق حلمها وحلم أسرتها وأطفالها، لولا تدخل أطراف تريد من الآمال ان تكون معلقة وجامدة، بسبب أهواء تريد عودة عقارب الساعة للوراء ولا تريد تحقيق الآمال التي ناضل الشعب الوفي لأجلها، مملكة دستورية تتساوى فيها المرأة والرجل، ومزيداً من الحقوق للمرأة وأسرته دون وصاية اي مرجعيات او اطراف داخلية وخارجية عليها وعلى حقوقها، وإطلاق الإبداع للمرأة وتمكينها دون أوامر، ومجلس نيابي يجسد مكانة المرأة البحرينية وتساوي نصيبها مقارنة بنصيب الرجل، وامن واستقرار لكل فرد بالوطن رجل او امرأة، وتنمية مستدامة شاملة قوامها تعزيز حقوق المرأة العاملة بالتساوي مع حقوق العامل.

ودعا البيان الى الأشادة بدور المرأة البحرينية أيام التصويت على ميثاق العمل الوطني، ودورها في تعزيز ونشر المفاهيم السامية والكبيرة للميثاق بين المواطنين ودورها التاريخي الناجح في حمل الناس والمواطنين للتصويت بنعم للميثاق. وأضاف: ومع الاسف أن يكون نصيب المرأة التهميش والتمييز والإقصاء، ومطالبتها بالعودة إلى البيت والتشرد هي وأطفالها بسبب اقتتار المحاكم لقانون الاحوال الشخصي مرجعيته دين الإسلام الحنيف الذي نادى بإنصاف حقوق المرأة وأطفالها، لمجرد أن المرأة طالبت بأنصافها حسب ما جاء به الميثاق، وأنها تطالب بما يقول به الميثاق وما أعلنه من حقوق عامة للمواطنين وعلى راسهم تعزيز حقوق المرأة باعتباره نصف المجتمع.

وأردف: إن حركة «احترام» التابعة لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الانسان لتشعر ببالغ القلق أن تفرض كتلة الوفاق النيابية ومجلسها العلماني في يناير الماضي شروطها غير المقبولة من شريحة كبيرة من المجتمع والخارجة على معايير حقوق الانسان الدولية.

وأشار البيان الى اعداد المرأة الكبيرة الموجودة في أروقة المحاكم بدلا من أن لا نرى المرأة تقوم بدورها في تعزيز اجواء الاسرة الآمنة وبناء الأولاد والأوطان، وهن اللاتي صوتن بنعم للميثاق ليجسدوا بذلك حبهم وولائهم لوطنهم واحترامهم واعتزازهم به، وهن الذين يحملون أن يروه مملكة دستورية متطورة تسودها المساواة والعدالة وحقوق الانسان، وينعم

الجميع نساء و رجال فيها بالحقوق المتساوية والامن والاستقرار. كما يقلقها جدا، أن تنتكر هذه الكتلة ومجلسها العلماني لحقوقهم المشروعة، فالمشروع الاصلاحى لعاهل البلاد المفدى جسد اروع القيم الانسانية خصوصا احترام مكانة المرأة واسرتها.

وبمناسبة هذه الذكرى، فإن حركة «احترام» التابعة لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الانسان، وشعورا منها بالألم للحالة الصعبة للمرأة البحرينية في المحاكم الشرعية، وتضع بين يدي مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات الحقوقية الدولية مبادرتها لحلحلة الأوضاع المتأزمة للمرأة البحرينية بسبب رفض كتلة الوفاق النيابية ومجلسها العلماني لسن قانون للاحوال الشخصية، التي يمكن أن نوجز مضمونها في تشكيل لجنة وطنية تضم عددا من الشخصيات الحقوقية والمدنية والداعمة لحقوق المرأة وحقوق الانسان والاهم ان تمثل الاغلبية فيه مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بالمرأة، وتكون مهمة هذه اللجنة سرعة ارجاع مشروع قانون للاحوال الشخصية المسحوب من الحكومة الى مجلس النواب باعتباره خطوة مهمة لا يجب المساومة عليها او التراجع عنها باعتبارها صمام الامان لحماية المرأة وأطفالها واستقرار وامن المجتمع وكذلك باعتبارها من أهم التوصيات والمطالب لدى منظمات حقوق الانسان الدولية لحكومة البحرين سواء مجلس حقوق الانسان ولجنة سيداو او منظمة العفو الدولية و هيومن رايتس وبتش والفدرالية الدولية وغيرها.

إن حركة «احترام» تعلن بأنها ستحمل كتلة الوفاق النيابية ومجلسها العلماني محليا واقليميا ودوليا في هذا اليوم، يوم الذكرى الثامنة لميثاق العمل الوطني، يوم السبت الموافق الرابع عشر من فبراير 2008 كل الانتهاكات الحقوقية الحاصلة للمرأة البحرينية واسرتها واطفالها بسبب رفضهم ومحاربتهم المستميتة لسن قانون للاحوال الشخصية بالبحري.

تقرير / دخول امرأة في الحكومة السعودية يعزز الأمل بتحسين مشاركة النساء

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الاثنين 16 فبراير 2009 العدد 10822
<http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=112338>

الرياض - ا ف ب - يعزز تعيين نورة الفايز، نائبة لوزير التربية والتعليم لشؤون البنات، لتصبح اول امرأة في التاريخ تدخل الحكومة السعودية، الامل في تحسين موقع النساء في المملكة المحافظة لاسيما في الحياة العامة، حسب مراقبين وناشطين.

ويرى مراقبون ان تعيين الفايز ضمن رزمة تعيينات جريئة اجراها خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبد العزيز، جاء كخطوة نحو اعطاء النساء في السعودية بعض الحضور في دوائر صناعة القرار المقصورة على الرجال منذ عقود، ولو انها لا ترقى لمستوى الامل بالنسبة الى الكثيرين.

وتوقعت الفايز في تصريحات نشرتها الصحف السعودية امس، ان يتم تعيين نساء في مزيد من المناصب العليا بما في ذلك منصب وزيرة اصيلة. الا انها اعتبرت ايضا ان تعيينها يمثل «رسالة الى العالم»، لاسيما الى الغرب الذي ما انفك يسائل القيادة السعودية حول وتيرة الاصلاح الموعود ويوجه انتقادات شديدة الى الحكومة بشأن سجلها في مجال حقوق الانسان خصوصا حقوق المرأة.

وتفرض على المرأة ضوابط كثيرة في مجال السفر والعلاج والتملك والزواج والطلاق فيما تمنع قطعا من قيادة السيارات، ويقتصر تولي المناصب المرموقة في العديد من المجالات على الرجال نتيجة التطبيق الصارم لمنع الاختلاط بين الجنسين.

وفي وقت ينظر فيه الى تعيين امرأة في الحكومة كحدث عادي في الكثير من دول العالم، يتمتع هذا القرار بوقع يكاد يكون ثوريا في السعودية، البلد الذي يفرض على المرأة ان تغطي جسدها من الرأس الى أخمص القدمين. واعتبرت الفايز ان تعيينها يمثل بالنسبة الى المرأة «بداية الطريق الى مراكز اعلى» وهو «مفخرة للمرأة السعودية». وازافت انها «رسالة الى العالم تبين ما وصلت اليه المرأة السعودية» ولم تستبعد «ان تتبوأ المرأة السعودية منصبا وزاريا خاصة وانها مبدعة ومميزة واستطاعت اثبات ذاتها وقدراتها في كل المجالات».

وذكرت ان اهم اهدافها في المرحلة المقبلة «تمكين المرأة وخدمتها من اجل ان تحقق افضل النتائج على المستوى العلمي بكل ابعاده»، الا انها اقرنت اندفاعها بالاشارة الى ان «المرحلة المقبلة ما زالت غير واضحة المعالم تماما»، مع العلم ان التقاليد المتعلقة بوضع المرأة متجذرة في المجتمع السعودي.

وشددت على ان دورها في الوقت الراهن «هو خدمة المرأة بشكل يضمن لها كامل مساحة المشاركة في اتخاذ القرار في المجال التعليمي».

من جهتها، اعربت الناشطة السعودية هتون الفاسي عن سعادتها بتعيين الفايز في هذا المنصب، لكنها اكدت ان «هذا التعيين لا يعتبر كافيا بأي شكل من الاشكال لما يفترض ان تصل اليه النساء في السعودية خصوصا في مناصب اتخاذ القرار».

وقالت: «امرأة واحدة لا تكفي ويد واحدة لن تصفق. ماذا ستفعل امرأة واحدة في حشد كبير من الرجال؟ ان قراراتها لن تكون مؤثرة او لن تظهر الى العيان بشكل ملموس لكنها على كل حال خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح». واعربت الفاسي عن املها في ان «تكون هناك قريبا تعيينات اخرى على مستوى وزارى وتكون متعددة وفي قطاعات مختلفة».

وكانت الفايز تشغل منصب مديرة الفرع النسائي في معهد الادارة العامة في الرياض. ولدت عام 1956 في محافظة شقراء وحصلت على شهادة في علم الاجتماع من جامعة الملك سعود في الرياض عام 1979، ثم على ماجستير في مجال تقنيات التعليم من جامعة ولاية يوتا في الولايات المتحدة عام 1982. ونقلت الصحف عن عدد من النساء الناشطات ارتياحهن لدخول اول امرأة الحكومة السعودية وطالبن بالمزيد من الخطوات في هذا الاتجاه. وقالت الباحثة القانونية نوال المازم لصحيفة «الرياض»، «نتمنى انشاء مجلس اعلى للمرأة مرتبط بالمقام السامي (الملك) يكون حلقة الوصل بين المجتمع النسائي وادارات الدولة يشرف على تطبيق قرارات الدولة الخاصة بالمرأة». واعربت عن املها في ان يشكل تعيين الفايز تأكيدا على «اهلية المرأة القانونية والمالية ورفع الوصاية المدنية عنها لتتعلم وتتطب وتعمل وتدير جميع اعمالها باهليتها الشخصية». وقالت الناشطة القانونية اسماء الغانم، «هذا القرار يدل على التوجه لتمكين المرأة السعودية من العمل في مناصب عليا في الدولة». وازافت «ان شغل المرأة السعودية لحقيبة وزارية ليس امرا مستبعدا في القريب العاجل في ظل التطوير والاصلاح في مختلف القطاعات في المملكة خصوصا قطاعات المرأة».

مؤتمر "مواجهة السلوك المنحرف" ينطلق غدا وزير العدل: مواصلة الجهود لإقرار قانون الحقوق المدنية للمرأة

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الاثنين 16 فبراير 2009 العدد 10822
<http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=112252>

اكتتبت عفت سلام|
أكد وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حسين الحريتي أن الدستور الكويتي في الكويت لم يفرق بين المرأة والرجل استناداً إلى عدم تفرقة الشريعة الإسلامية بينهما وقال: «هناك الآن جهود برلمانية تستهدف إعداد قانون للحقوق المدنية للمرأة».

وتمنى الحريتي لمؤتمر «أنواع الضوابط الواجبة في مواجهة السلوك المنحرف» الذي تنظمه لجنة شؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء برئاسة الشيخة لطيفة الفهد بالتعاون مع إدارة الأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية والذي يبدأ أعماله غدا في الكويت كل التوفيق وشدد على أهمية تربية النشء وإعداد الأجيال وهي مسؤولية تضطلع بها المرأة.

من جانبه، أكد مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب يعقوب الرفاعي أهمية المؤتمر في هذه المرحلة كونه يناقش واحدة من القضايا الاجتماعية البالغة الدقة والحساسية وقال: «نحن بحاجة ماسة في مجتمعاتنا العربية إلى استعراض التجارب المتبادلة ومن ثم وضع برامج عمل لمواجهة السلوك المنحرف وتنظيم حملات توعوية وإعلامية لمواجهة هذا الداء».

وأضاف الرفاعي بالقول: «اطلعت على المحاور التي ستتم مناقشتها في المؤتمر وأستطيع القول بأنها محاور تتناغم مع الحاجة كونها تعنى بالضوابط الاجتماعية التي تستهدف الاستقرار الاجتماعي في عالم متغير، ولا بد أن يكون هناك من دور لمؤسسات الضبط الاجتماعي يدعمه دور إعلامي متناغم معه».

وبسؤاله عما يمكن أن تقدمه الهيئة لخدمة هذا الهدف قال الرفاعي: «ما من شك لنا دور في تفعيل هذه الأهداف وتجسيد تلك المحاور لأن الهيئة واحدة من أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي كونها معنية بالتعليم والتدريب وهما ركيزتان أساسيتان في بناء المجتمعات وتنميتها فضلاً عن كونها تضم بين كلياتها الخمس واحدة من أهم كليات إعداد المعلم وهي كلية التربية الأساسية».

ومن جانبه، أكد عضو مجلس الأمة الدكتور محمد الكندري أن مسألة السلوكيات المنحرفة يجب الاهتمام بها من قبل المؤسسات الحكومية والبرلمانية وجمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني في بلادنا العربية إذ لا يمكن التصدي لمشكلة كهذه إلا من خلال جهد جماعي وقال: «كما لا بد من تأسيس مشروع وطني للحفاظ على الهوية سواء المحلية أو العربية ولن نكون قادرين على ذلك إلا بتناغم جهود وسائل إعلام مختلفة ومؤسسات تربوية وإصلاحية فضلاً عن دور الأسرة المهم والحيوي».

بدوره، شدد عضو المجلس البلدي خليفة الخرافي ضرورة وحيوية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأسرة والمدرسة والإعلام وقال: «المؤتمر في غاية الأهمية ولا بد وأن يلقى الاهتمام من الجميع فالسلوكيات المنحرفة باتت مشكلة حقيقية تعاني منها المجتمعات العربية ولا بد من التصدي لهذه المشكلة بدءاً من مرحلة الطفولة والتشدد في بث الأخلاق الحميدة

في نفوس النشء لأن التعليم في الصغر كالنقش على الحجر واعتقد أن مراحل العمر الأولى تسهم كثيرا في رسم معالم وشخصية الإنسان في المستقبل».

وقال رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي ان الفساد المنتشر في المجتمعات العربية هو فساد قيمي والتصدي له مسؤولية مجتمعية ولا بد من تنظيم حملة توعوية وإصلاحية كبيرة تكون بمثابة صرخة ضد جميع مظاهر الفساد المالي والإداري والقيمي.

وطالبت رئيسة اللجنة التحضيرية للرابطة الوطنية للأمن الأسري (رواسي) الدكتورة خديجة المحميد بضرورة تضافر الجهود العربية المجتمعية للخروج بخطة فاعلة في تحقيق الضبط والانضباط الاجتماعي شريطة أن تستند هذه الخطة إلى رؤية واضحة في تحقيق الأمن الثقافي وذلك بأن يحدد المؤتمر معايير كل من السلوك السوي والمنحرف قبل تناول مفهوم الضوابط الاجتماعية لمواجهة أي سلوكيات منحرفة. إلى ذلك حذر أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت الدكتور حمود القشعان من بعض الانحرافات السلوكية التي يؤمن بها المجتمع ويعتقد البعض في وجودها بسبب تسليط الإعلام للضوء عليها وقال: «أعنى المشكلات النفسية السلوكية الظاهرة مثل ما يعرف بالجنس الثالث وهي مشكلة لا ظاهرة وإنما مثل مشكلة عبدة الشيطان والتي يبرزها الإعلام كنوع من الإثارة هذا في الوقت الذي يتعافل فيه الإعلام عن مشكلات تعد ظواهر مثل النمط الاستهلاكي في كثير من المجتمعات العربية ولاسيما في المجتمع الكويتي فحسب».

واختتم القشعان تصريحه بالتأكيد على أهمية توصل إيجاد آلية عملية لتنفيذ ومتابعة التوصيات الصادرة عنه خصوصا أننا اعتدنا إهمال الأبحاث والتوصيات بدليل أن هناك دراسة كلفت الكويت 250 ألف دينار اجريت منذ 20 عاماً بعنوان «الظواهر السلبية المستجدة في المجتمع الكويتي» اشرف عليها مجلس الوزراء ورغم مرور عقدين من الزمان إلا أنها لا تزال حبيسة الأدراج وأرى أن الحكومات العربية معنية بمتابعة توصيات مثل هذه المؤتمرات المهمة بحيث لا يقف جهدها عند حد التنظيم والرعاية لها فقط».

العدل للداخلية والشؤون ما الآلية البديلة لقانون منح جنسية للمعاقين؟

المصدر: جريدة القبس الكويتية الخميس 12 فبراير 2009، 17 صفر 1430، العدد 12826
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=473575&date=16022009>

كتب حمد السلامة:

علمت «القبس» من مصادر مطلعة ان لجنة حقوق الانسان التي تتزأسها وزارة العدل اجتمعت مع وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل، وبحثت كيفية وضع اتفاقية حول الاشخاص ذوي الاعاقة، وكيفية التماسي مع قانون منحهم الجنسية من عدمه.

وبينت المصادر ان وزارتي الداخلية والشؤون اعترضتا على هذا القانون لانه امر سيادي للدولة، فضلا عن انه قانون لا يتماشى مع قانون منح الجنسية الكويتية، مشيرة الى ان لجنة حقوق الانسان طلبت افادتها بألية مفصلة حول وضع هذه الفئة بما يتماشى مع القانون الكويتي وبذلك العوانق امامها.

من جهة اخرى قالت المصادر ان وزارة العدل ستعتمد قريبا في اروتها ارسال البريد من الوكلاء المساعدين والمديرين الى الموظفين، والعكس، عن طريق البريد الالكتروني.

واوضحت المصادر ان هذه الآلية ستضمن السرية التامة لبعض الاوراق المهمة في الوزارة بشكل اكثر مما هو عليه الآن، متوقعة ان يتم الغاء دور المراسلين اعتبارا من العام القادم.

التييم المـكـروه

المصدر: جريدة الأيام الاثنين 16 فبراير 2009
http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=5&ArticleId=382327

احمد البغدادي

دولة الكويت هي الدولة العربية الوحيدة، على ما يبدو التي تقوم بتدريس مقرر دراسي حول حقوق الإنسان. ومع خضوع الحكومة لضغوط الجماعات الدينية تطوع أستاذ القانون الدولي المشرف على أعمال اللجنة التربوية التي تم تشكيلها قبل سنوات لوضع موضوعات هذا المقرر الهام، بـ «تهذيب» هذه الحقوق الإنسانية الدولية بما «يتلاءم» مع ثوابت الدين، ثم زاد عليه شيئاً من العادات والتقاليد، فجاء المقرر مشوهاً، ليتهاوى بعد سنتين من البدء بالعمل له، إلى مقرر تافه غير محقق للأهداف التي وضع المقرر من أجل تحقيقها، بناء ثقافة عامة حول حقوق الإنسان وفقاً لبنود الإعلان العالمي الذي أصدرته الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر لعام 1948.

ما قامت به وزارة التربية في الكويت أمر طبيعي جداً لمن يدفع للتساؤل، لماذا يتم التعامل مع موضوع هام وضروري للحياة الإنسانية مثل «حقوق الإنسان» بهذه الصورة المزرية؟ والسؤال: لماذا تقوم وزارات التربية والتعليم في الدول العربية بتشويه صورة «حقوق الإنسان» في ذهنية الطالب العربي؟ ولا شك أن هناك دولاً عربية لا تفكر حتى بطرح الموضوع للنقاش، فضلاً عن إمكانية تدريسه.

ليس من المبالغة في القول، إن قضية حقوق الإنسان في العالم العربي، برغم كل جهود المؤمنين بها، ليست من الموضوعات المهمة لدى الأنظمة العربية، بل وحتى الشعوب العربية، لأسباب دينية في المقام الأول ثم لرسوخ المفاهيم الخاطئة في العادات والتقاليد حول مبادئ المساواة والدستورية والقانون والحرية الفكرية والموقف من المرأة بشكل عام. ولعل ظاهرة انتشار جرائم الشرف والأحكام المخففة فيها، وكذلك القيود القانونية المفروضة على حرية التعبير والرأي وتضييع الحقوق المدنية للمرأة، من الأمثلة الدالة على ذلك.

لكن خشية الحكومات العربية من تدريس هذه المقررات وفقاً للمفاهيم الغربية التي تعد الأساس والمفتاح لإقرار وفهم هذه الحقوق، وما قد تؤدي إليه من انتشار ثقافة حقوقية بين الطلبة، والناس عموماً إلى ترسيخ هذه الحقوق في ذهنيتهم، وبما قد يؤدي إليه ذلك فيما بعد، من احتمالات المطالبة بهذه الحقوق شعبياً، يمثل العامل الأساسي لمنع تدريس هذه الحقوق الإنسانية، خاصة وأن طبيعة الحكم في العالم العربي تقوم على مفهوم «الأبوة»، والعلاقات الاجتماعية بين الحاكم والمحكوم، وهي مفاهيم وقيم اجتماعية تخدم المصالح الذاتية للحكومات العربية،

ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان، يعني فيما يعنيه، دولة القانون، والمساواة والحريات الفكرية، وكلها ليست في صالح الأنظمة العربية على المدى الطويل. وما من شك في أن أي شعب يتعلم هذه الحقوق ويتعامل بها في حياته اليوم ستؤدي إلى كثير من المشاكل السياسية لهذه الأنظمة. وكما هو الحال في الأسرة العربية، لا يتحمل رب الأسرة أي معارضة من الأبناء أو الزوجة، كما لا يتحمل الرئيس نقد ومحاسبة رؤوسه. دائماً وأبداً توجد هناك خطوط حمراء في الأسرة والمدرسة والعمل والحكم. وتدريس الشعب أو الطلبة حقوق الإنسان وفقاً للمفاهيم الغربية سيؤدي إلى إزالة هذه الخطوط الحمراء لأنها تتعارض مع قيم ومفاهيم حقوق الإنسان.

وبرغم كل الضغوط الغربية لإصلاح النظام السياسي العربي من خلال تعديل المناهج والإصلاح الديمقراطي، إلا أن الأنظمة العربية لا تزال تماطل في تطبيق هذه الإصلاحات، وقد ساعدها في ذلك، موضوع محاربة الإرهاب الذي تشنه الدول الغربية، حيث أخذ الضغط يخف مع تبني هذه الأنظمة سياسة متشددة ضد الإرهاب في بلادها. وقد قبلت الدول الغربية ذلك حتى لو كان على حساب حقوق الإنسان.

العالم العربي بحاجة إلى هيئة عالمية نفسية مختصة تقوم بدراسة الأسباب الكامنة وراء كره العرب لحقوق الإنسان.

فيصل الحمود: مطلوب برامج للارتقاء بالأسرة وحمايتها من العنف

المصدر: جريدة القبس الكويتية الثلاثاء 17 فبراير 2009، 22 صفر 1430، العدد 12831
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=474089&date=17022009>

كونا - قال سفير الكويت لدى الاردن الشيخ فيصل الحمود ان قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية والتنمية اكدت على اهمية حماية الاسرة العربية اجتماعيا واقتصاديا، وكذلك تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي. وأضاف في تصريح امس على هامش اعمال «المؤتمر العربي الثاني لحماية الاسرة من العنف» ان انعقاد هذا المؤتمر في الاردن يؤكد الحاجة للتواصل المكثف في هذا الصدد لمعالجة اكبر قدر من الظواهر السلبية التي تقع في المجتمع العربي.

وطالب بضرورة ايجاد برامج موجهة لحماية الاطفال والنساء، والارتقاء بمفاهيم الاسرة والقيم العربية الاصيلة والتصدي لظاهرة الاساءة والعنف الاسري وحماية الاسرة العربية من الظواهر السلبية.

وفد من جمعية حقوق الإنسان زار الفريق الرجيب البغلي: "الداخلية" مسؤولة عن التصدي لمن ينتهكون حقوق الأخرين

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الاثنين 16 فبراير 2009 العدد 10822
=http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=112288&searchText

قابل وفد من الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان وكيل وزارة الداخلية الفريق أحمد الرجيب في مكتبه في وزارة الداخلية لتوطيد أطر التعاون بين الجهتين لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات والتصدي لها. وناقش الوفد مع الفريق الرجيب بعض المشكلات التي تخص حقوق الإنسان في الكويت. ترأس الوفد علي البغلي رئيس الجمعية وعلي البرجس عضو الهيئة الإدارية رئيس لجنة الشكاوى وهاشم المسلم عضو لجنة الشكاوى في الجمعية. واستمع الوفد إلى الفريق الرجيب مرحباً ومتحدثاً عن اهتمام وزارة الداخلية بكل المقاييس لكل الانتهاكات التي ترصدها ومتابعتها لإعطاء كل ذي حق حقه وبأن أبواب الوزارة مفتوحة لاستقبال الشكاوى التي ترد للجمعية في كل وقت. وأشاد البغلي بجهود وزارة الداخلية بالوقوف على الانتهاكات والحد منها وبأن وزارة الداخلية هي الجهة المسؤولة عن التصدي لكل شخص تسول له نفسه انتهاك حقوق الآخرين.

وطالب علي البرجس الفريق الرجيب السماح للجنة الشكاوى بزيارة إلى المخافر والسجون للاطلاع على أحوال الموقوفين هناك ومعرفة كيفية اوضاعهم من الناحية الانسانية، ووعده الفريق الرجيب بالسماح للجنة بتلك الزيارات. وفي ختام اللقاء، شكر الوفد الفريق الرجيب على حسن الاستقبال ورحابة الصدر وختم الفريق الرجيب قائلاً اننا جميعنا مسؤولون بحفظ حقوق وكرامة الإنسان.

مجلس حقوق الإنسا ن يفتح ملف السعودية

المصدر: جريدة الوقت البحرينية العدد 1088 الخميس 17 صفر 1430 هـ - 12 فبراير 2009
http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=9625

أعمدة

سبكة النجار

تناقش المملكة العربية السعودية اليوم الخميس الثاني عشر من فبراير/ شباط تقريرها الأول لسجل حقوق الإنسان. وتذكر الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان أنها أعدت هذا التقرير بالتعاون مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية إلا أنها لم تذكر أسماء تلك الجهات. ويقع تقرير الهيئة في 26 صفحة وينقسم إلى سبعة أقسام رئيسية تتناول الهياكل الرسمية والقضائية ذات العلاقة بحقوق الإنسان والإجراءات المتخذة في هذا الشأن بحسب الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها المملكة وهي كالتالي: اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية مناهضة التعذيب، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).

يذكر هنا أن المملكة العربية السعودية قد تكون الدولة الوحيدة التي أبدت تحفظات عامة على اتفاقية "السيداو" واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التمييز العنصري، الأمر الذي يعد من وجهة نظر حقوق الإنسان منافياً لجوهر تلك الاتفاقيات ومعطلاً لها. وهي لم تنضم بعد إلى العهدين الدوليين رغم أهميتهما في حقل صيانة حقوق الإنسان، إلا أن التقرير يذكر في باب التعهدات والالتزامات الطوعية أن المملكة تدرس باهتمام الانضمام للعهديين الدوليين، وأن دراسة انضمامها إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصلت لمراحلها النهائية. فهل ستفاجئنا السعودية بأن تكون أول دولة خليجية تنضم للبروتوكول؟ لا نستبعد ذلك فنحن نعيش في عصر المفاجآت، وليتحقق ذلك لابد من رفع التحفظات على الاتفاقية أولاً وإلا أصبح البروتوكول لا جدوى منه . ويعتبر سجل حقوق الإنسان في السعودية من أكثر الملفات التي تثير جدلاً وخصوصاً فيما يتعلق بعقوبة الإعدام وما يسمى بالعقوبات الجسدية كالرجم والجلد، إضافة إلى الدور الذي تلعبه هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاعتقال التعسفي والتعذيب، والمساواة بين الجنسين وغير ذلك. وفي هذا الصدد أعد الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية تقريراً لخص فيه آراء المقررين الخاصين ولجان الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ الاتفاقات الدولية إلى جانب آراء بعض المنظمات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية.

ركز التقرير على التوصيات وحث الحكومة على تبني خطوات إصلاحية في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات الدستورية والتشريعية وتفعيل الاتفاقات الدولية. لذا كان من أهم الخطوات بالنسبة لتلك المنظمات ضرورة الإسراع برفع جميع التحفظات على الاتفاقات التي انضمت لها السعودية وخصوصاً فيما يتعلق بالتحفظات العامة التي تفرغ الاتفاقات من محتواها وتبعدها عن أهدافها.

المرأة كانت حاضرة بشكل ملحوظ في التقرير. وترجم ذلك في أهمية المساواة في الأجور بين الرجال والنساء، وضرورة فتح أوسع مجالات العمل أمام النساء وعدم حصرهن في أعمال معينة، والدعوة إلى عدم تغييب المرأة عن مراكز اتخاذ القرار، وضرورة تطبيق خطة وطنية لتشجيع المساواة على أساس النوع الاجتماعي (الجندر). لاحظ التقرير ارتفاع مستوى العنف الممارس ضد المرأة وخصوصاً من قبل الجماعات الدينية مثل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

وطالب بوضع حد لتلك التصرفات. وانتقد في الوقت نفسه زواج المسيار على أساس أنه لا يضمن مشاركة الزوج في تحمل مسؤولياته العائلية، وطالب بإصدار تشريعات تحقق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الزوجية. وفي الوقت نفسه طالب بتحديد سن الزواج بثمانية عشر سنة للجنسين ومنع زواج الصغيرات. ولم ينس التقرير قضية منع النساء من سيطرة السيارات؛ ذلك المطلب النسائي الذي لا يزال حياً منذ أن خرجت مجموعة من النساء في تظاهرة بالسيارات فلفتن أنظار العالم لقضايا المرأة السعودية.

على المستوى القضائي دعا التقرير إلى إصلاح النظام القضائي وضمان استقلاليته في ضوء المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء، وضرورة العمل على تفعيل المواثيق الدولية لتصبح جزءاً لا يتجزأ من القوانين المحلية. ودعا كذلك إلى رفع سن الحدث إلى 18 سنة بدلاً من سبع سنوات كما هو متبع حالياً. ودعا إلى إلغاء العقوبات الجسدية كالجلد والرجم وقطع الأطراف في إشارة إلى قطع اليد حسبما أعتقد. وذاكراً في الوقت نفسه عقوبة غريبة لم أسمع عنها شخصياً وهي قلع العين (eye gouging) إلى جانب التعذيب الممارس في أماكن الاحتجاز وطول فترات التوقيف، ودعا كذلك إلى إلغاء العقوبات المتشددة التي تتخذ بدواعي الارتداد عن الدين أو عدم احترامه؛ إلى جانب استهداف نشطاء حقوق الإنسان. وأبرز التقرير الحاجة إلى محاربة التمييز وضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمنع الخطب ضد الأقليات سواء في المساجد أو المدارس. كما دعا إلى تبني تعريف محدد للتمييز في التشريعات الوطنية بما في ذلك التمييز ضد المرأة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات السكان الأجانب منهم والمواطنين، وخص بالذكر الموظفين العاملين على إنفاذ القانون في جهاز الشرطة والجيش والقائمين على أماكن الاحتجاز والجهاز القضائي.

ملفات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية كثيرة ومتشعبة. وفي المراجعة الدورية الشاملة ستوضع هذه الملفات على بساط البحث أمام سياسيين يمثلون حكوماتهم، وسيتم وزن الأمور بميزان المصالح التي تربط تلك الدول بالسعودية وهي مصالح كثيرة يأتي على رأسها المال والبتروول. فهل ستتغلب تلك المصالح على مبادئ حقوق الإنسان، أم سيصور المندوبون السعودية دوحة تزه فيها حقوق الإنسان؟ ذلك ما ستكشف عنه نقاشات اليوم؛ ولنا عودة بشأن هذا الموضوع.

حقوق الإنسان في السعودية.. ومعتقلو غوانتانامو حوار صريح مع وفد من مساعدي أعضاء الكونغرس

المصدر: جريدة القبس الأحد 15 فبراير 2009، 20 صفر 1430، العدد 12829
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=473552&date=15022009>

الرياض - يو. بي . اي - زار وفد من كبار مساعدي اعضاء مجلسي الكونغرس الاميركي ، امس ، الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في السعودية، حيث كان في استقبالهم رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ونائب الرئيس الدكتور صالح بن محمد الخثلان وعدد من الاعضاء.

وذكرت وكالة الانباء السعودية ان رئيس الجمعية رحب بالوفد الزائر وقدم لهم نبذة مختصرة عن الجمعية ونشأتها ونشاطاتها وانجازاتها وتناول الحديث العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الانسان والدور الذي تقوم به الجمعية في نشر ثقافة حقوق الانسان في المجتمع، واختلاف مفاهيم حقوق الانسان في الاسلام عنها في العالم الغربي.

كما تطرق الى قضايا السجناء السعوديين في غوانتانامو وبعض المعتقلين في اميركا مثل قضية (المبتعث السعودي في الولايات المتحدة) حميدان التركي، وما يتعرض له بعض المسلمين في اميركا من محاكمات مدنية وعسكرية غير عادلة. والتركي محكوم عليه بالسجن لمدة 28 عاما، بتهمة التحرش بخادمته الاندونيسية.

واستمع اعضاء الجمعية الى وجهة نظر الوفد الزائر بشأن هذه الموضوعات.